المَملَكة العَربيّة السَعُوديّة

الهَيئة العُليا
لتطوير مَدينة الرياض

Kingdom of Saudi Arabia

High Commission for the
Development of Arriyadh

المنظور الاقتصادي

المجلد ٢

المرحلة الاولى

١٤١٨-١٩٩٧

المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض

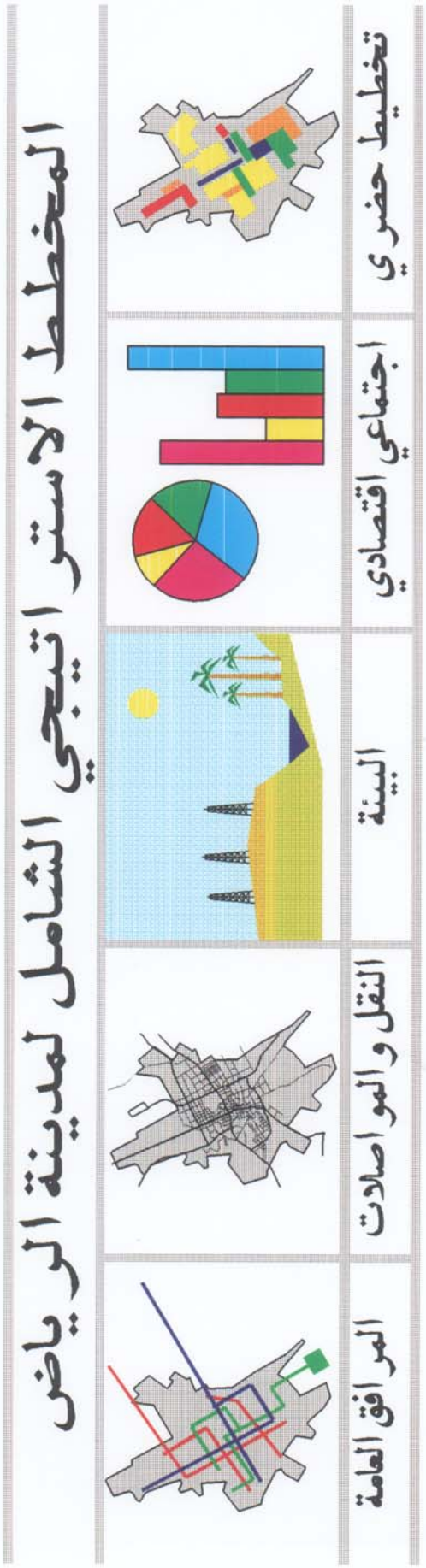

المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض

قررت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في شهر شوال من عام ١٤١٦هـ (مارس من عام ١٩٩٦م) ، العمل في المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض.

وقد قام بهذه المهمة فريق عمل مكون من خبراء ومختصين من مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة وأمانة مدينة الرياض، إضافة الى شركة استشارية محلية عالمية متضامنة.

يهدف المخطط الإستراتيجي الشامل إلى وضع خطة بعيدة المدى لإرشاد وتوجيه جميع أوجه التنمية الحضرية، وذلك من خلال تقويم الوضع الراهن لهذه المدينة. ويتمثل الإطار الزمني للإستراتيجية في وضع رؤية مستقبلية للخمسين سنة القادمة، وإطار إستراتيجي للخمسة والعشرين سنة القادمة، وآلية تنفيذية للعشر سنوات القادمة.

وهذه الإستراتيجية لا تهدف لأن تكون مخططا عاما ثابتا بل ستمثل وثيقة حضرية قابلة للتكيف والاستمرارية مع جميع المتغيرات، تمكن القطاعين الحكومي والخاص وكذلك أفراد المجتمع من صناعة القرارات الفعالة والقادرة على تنمية عاصمة المملكة العربية السعودية.

و نظرا لأهمية المشروع، وتشعب العمل فيه، فقد تم تقسيمه إلى ثلاث مراحل رئيسة، ركزت المرحلة الأولى منه على جمع وتقويم المعلومات المتوفرة عن الوضع الراهن لمدينة الرياض، وتحديد أهم القضايا الحرجة المؤثرة على مستقبلها، إضافة الى وضع تصور مستقبلي لها.

و تعتبر المرحلة الثانية من المشروع بمثابة المرحلة الرئيسة من الإستراتيجية، حيث سيتم فيها تحليل عميق ومفصل لجميع عناصر التخطيط الحضري إضافة إلى وضع إطار للتطوير الحضري على شكل مخططات وتقارير وسياسات لأهم المواضيع التخطيطية التي سوف تنفذ خلال عشر سنوات و كذلك خلال خمس و عشرين سنة.

أما المرحلة الثالثة فهي تطوير للخطة اللازمة لتنفيذ المخطط الاستراتيجي الشامل حيث سيتم اقتراح برامج وآليات تطويرية وأساليب للمتابعة والتحكم من أجل ضمان الاستمرارية الفعالة.

وقد انتهت المرحلة الأولى في بداية عام ١٤١٨هـ (منتصف عام ١٩٩٧م) و تمت الموافقة علي نتائج هذه المرحلة في اجتماع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض المنعقد بتاريخ ١٤١٨/٧/٢هـ . و كان من أهم نواتج هذه المرحلة عشرون تقريرا مقدمة في الجدول التالي :

رقم التقرير	عنوان التقرير
١-١	الخصائص الاجتماعية لمدينة الرياض
١-٢	المنظور الاقتصادي
١-٣	استعمالات الأراضي
١-٤	الشكل والهيكل العمراني
١-٥	تحديد مناطق الدراسات التفصيلية
١-٦	الإسكان
١-٧	التطوير الصناعي
١-٨	الموارد البيئية
١-٩	الخدمات العامة
١-١٠	المناطق المفتوحة

١-١١ المرافق العامة
١-١٢ النقـــل والمواصـــلات
١-١٣ الإطـــار الإقليمي
١-١٤ الإنسان والعمران
١-١٥ مواصفات نظام المعلومات الحضرية
١-١٦ علاقة نظام المعلومات الحضرية بمتطلبات الاستراتيجية
١-١٧ الرؤية المستقبلية لمدينـــة الريـــاض
١-١٨ الأنظمة والتشريعات الحالية ونظم إدارة العمران
١-١٩ الأنظمة التخطيطية المقترحة والهياكل التنظيمية
١-٢٠ التقريـــــر التجميعي الشامل

وقد قام بإعداد هذه التقارير فريق عمل قام بتشكيله مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة. و جدير بالتنويـــه أن النتـــائج التي استخلصت عن أهم القضايا الحضرية بمدينة الرياض قد بنيت على تقديرات وتحاليل لجميع المعلومات المتوفـرة عن مدينة الرياض أثناء إعداد هذه التقارير.

المنظـــور الاقتصـــادي

جـــــدول المحتويـــات

صفحـــــة

موجز تنفيذي ..... ح

١-٠ مقدمـــــة ١
١-١ الغرض من التقرير ١
١-٢ طريقـــة العمـــل ٢
١-٢-١ عملية البحث ٢
١-٢-٢ مراجعة الوثائق المتوفرة لدى مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة ٣
١-٢-٣ نظام المعلومات الحضرية ٣

٢-٠ الخصائص الاقتصادية الإقليمية ٤
٢-١ مقدمـــة ٤
٢-٢ الخصائص الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي ٤
٢-٢-١ الحسابات الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي ٥
٢-٢-٢ الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي ٦
٢-٣ خصائص النشاط الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية ١٠

٣-٠ النشاط الاقتصادي لمدينة الرياض ١٤
٣-١ مقدمـــــة ١٤
٣-٢ العمالة والبطالة بالرياض ١٤
٣-٢-١ العمالة حسب القطاع ١٤
٣-٢-٢ العمالة حسب النوعية ١٥
٣-٢-٣ التغير في العمالة خلال الفترة ١٤٠٧هـ — ١٤١٧هـ
٣-٢-٤ الروابط بين العمالة والهجرة ١٨
٣-٢-٥ الروابط بين العمالة وهجرة السعوديين ١٩
٣-٢-٦ البطالـــــة ١٩

صفحـــة

٣-٣ الناتج المحلي الإجمالي للرياض ٢١
٣-٤ اتجاهات البيع بالتجزئة ومصروفات الأسر بالرياض ٢٥
٣-٤-١ مؤشرات اتجاهات البيع بالتجزئة ٢٥
٣-٤-٢ المحلات التجارية المرخصة ٢٦
٣-٤-٣ مصروفات الأسر ٢٧
٣-٥ دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالرياض ٢٨
٣-٦ الأنشطة الاقتصادية الأساسية وغير الأساسية ٢٨
٣-٧ خصائص قطاعات النشاط الاقتصادي بالرياض ٢٩
٣-٧-١ الزراعة ٢٩
٣-٧-٢ التعدين واستخراج الأحجار ٢٩
٣-٧-٣ الصناعة التشغيلية ٣٠
٣-٧-٤ المرافق العامـــة ٣١
٣-٧-٥ الإنشاء ٣٢
٣-٧-٦ التجارة والخدمات ٣٣
٣-٧-٧ السفر والفنادق ٣٤
٣-٧-٨ النقـــل البـــري ٣٦
٣-٨ التجارة الخارجية عن طريق الرياض ٣٦
٣-٨-١ الواردات الى الرياض ٣٧
٣-٨-٢ الصادرات من الرياض ٣٧

٤-٠ الاتجاهات والتأثيرات الاقتصادية التاريخية ٣٨
٤-١ مقدمـــة ٣٨
٤-٢ التوقعات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية ٣٨
٤-٣ التوقعات الاقتصادية لمدينة الرياض ٤٠

٥-٠ السياسات الاقتصادية الوطنية والهيكل التنظيمي والتشريعات القانونية والبيئة التشريعية ٤١
٥-١ مقدمـــة ٤١
٥-٢ السياسات المتبعة خلال خطط التنمية من الأولى الى الخامسة ٤١
٥-٣ الخطة الخمسية السادسة ٤٢
٥-٤ السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي ٤٧

صفحـــة

٥-٤-١ التجـــارة ٤٧
٥-٤-٢ حركة الأفراد ورأس المال ٤٧
٥-٤-٣ النقـــل والمواصـــلات ٤٨
٥-٤-٤ سياسات أخرى ٤٨
٥-٥ الهيكل التنظيمي المؤسساتي ٤٩
٥-٦ البيئـــة التشريعيـــة ٥٣
٥-٦-١ نظام الشركات ٥٣
٥-٦-٢ تنظيم الصناعة ٥٤
٥-٦-٣ تنظيم النشاط التجاري ٥٤
٥-٦-٤ أنظمـــة أخـــرى ٥٥

٦-٠ الفـــرص والمعوقـــات ٥٦
٦-١ مقدمـــة ٥٦
٦-٢ الفـــرص ٥٦
٦-٣ المعوقـــات ٥٧

٧-٠ القضايا الحرجـــة ٥٨
٧-١ دور الرياض في الاقتصاد السعودي ٥٨
٧-٢ تحليل الوضع المالي للرياض ٦٠

٨-٠ التوصيات الخاصة بالمرحلة الثانية ٦٢
٨-١ الدراسات الإضافية المقترحة ٦٢
٨-٢ الطريقة الموصى باتباعها للمرحلة الثانية ٦٢

٩-٠ دور الهيئة العليا كجهة تشجع الاستثمار ٦٣
٩-١ مقدمـــة ٦٣
٩-٢ دور الهيئـــة العليـــا ٦٣
٩-٣ استراتيجية تشجيع الاستثمار ٦٤

صفحـــة

الملحق ١ الخطة الخمسية السادسة – السياسة الاقتصادية م-١

الملحق ٢ قائمة موجزة بالأنظمة والإجراءات والتوجهات الاقتصادية.....م-١٢

الملحق ٣ مراجعة الوثائق الموجودة لدى مركز المشاريع والتخطيط.....م-٢٠

قائمـــــة الاشكـــــال

صفحـــــة

الشكـــل ١ الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي :
القطاعات غير النفطية (ببلايين الدولارات).....٧

الشكـــل ٢ الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي
بحسب القطاع الاقتصادي الرئيس.....١٠

الشكـــل ٣ الناتج المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية :
قطاع النفط والقطاع غير النفطي (ببلايين الدولارات) ١٤٠٠هـ-١٤١٤هـ.....١١

الشكـــل ٤ الناتج المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية من القطاع
غير النفطي بحسب القطاع الاقتصادي الرئيس عام ١٤١٤هـ
(بالنسبة المئوية).....١٢

الشكـــل ٥ العمالة المقدرة بالمملكة العربية السعودية والرياض
حسب القطاع الاقتصادي.....١٥

الشكـــل ٦ العمالة بالمملكة العربية السعودية والرياض حسب نوع المهنة.....١٦

الشكـــل ٧ العمالة حسب الجنسية بمدينة الرياض خلال الفترة
(١٤٠٧هـ — ١٤١٧هـ) بالنسبة المئوية ١٨

الشكـــل ٨ الهجرة الصافية للعمال الاجانب بمنطقة الرياض خلال الفترة
١٤١٠ - ١٤١٦هـ (١٩٨٩/٩٠ - ١٩٩٥/٩٦م).....١٩

الشكـــل ٩ التغيرات في حجم البطالة بمدينة الرياض خلال الفترة
١٤٠٧هـ — ١٤١٧هـ من حيث النسبة المئوية.....٢٠

صفحـــــة

الشكـــل ١٠ عدد المحلات التجارية المرخصة (الجديدة والمجددة)
بالرياض حسب نوع المحل التجاري عام ١٤١٥ (١٩٩٤/١٩٩٥).....٢٦

الشكـــل ١١ مساحات المسطحات المعتمدة من أمانة مدينة الرياض
(بالمتر المربع) عام ١٤١٥هـ (١٩٩٤/١٩٩٥م) ٣٣

الشكـــل ١٢ السجلات التجارية بالمملكة العربية السعودية ومنطقة الرياض
من نهاية ١٤٠٤ الى نهاية ١٤١٤هـ (١٩٨٤-١٩٩٤م) ٣٤

الشكـــل ١٣ عدد القادمين من الاجانب غير المقيمين عن طريق مطار
الملك خالد الدولي ١٤٠٧-١٤١٤
(٨٧/١٩٨٦ - ١٩٩٣-١٩٩٤).....٣٥

الشكـــل ١٤ غرف الفنادق بالمملكة العربية السعودية والمنطقة الوسطى من
نهاية عام ١٤٠١ الى نهاية عام ١٤١٤هـ (١٩٨١ - ١٩٩٤م) ٣٥

قائمـــــة الجـــــداول

صفحـــــة

الجـــدول ١ دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة العربية السعودية : الناتج
الجـــدول ١ المحلي الاجمالي غير النفطي حسب القطاع، ١٤١٣هـــ / ١٩٩٣م(بملايين الدولارات).....١٣

الجـــدول ٢ التغيرات في العمالة بحسب القطاع بمدينة الرياض ١٤٠٧هـــ — ١٤١٧هـــ ١٧

الجـــدول ٣ طريقة تقدير الناتج الاجمالي المحلي بمدينة الرياض عام ١٤١٧هـــ (١٩٩٦م) ٢٤

الجـــدول ٤ المحلات التجارية المرخصة من قبل أمانة مدينة الرياض
(جديدة ومجددة) : ١٤١٣ - ١٤١٥).....٢٦

الجـــدول ٥ التكوين التقديري لمصروفات الأسر بالرياض حسب مجموعات
المنتج الرئيس والخدمة خلال عامي ١٤١٨هـــ و ١٤١٧هـــ.....٢٧

الجـــدول ٦ اعداد المؤسسات الصناعية المرخصة من قبل وزارة الصناعة والكهرباء مع
اعداد العاملين بها ومبالغ التمويل كما هي بنهاية عام ١٤١٤هـــ (١٩٩٤م).....٣٠

الجـــدول ٧ عدد المصانع وقيمة المشروع ومساحة الارض بالمدينتين الصناعيتين
بالرياض بنهايةعام ١٤١٤هـــ (١٩٩٤م) ٣٠

الجـــدول ٨ طاقة توليد الكهرباء وعدد المشتركين واستهلاك الكهرباء بالمنطقة
الوسطى في عام ١٤١٣هـــ.....٣١

الجـــدول ٩ عدد رخص ومساحة البناء المعتمدة من قبل البلديات بالرياض والمملكة
في عام ١٤١٥هـــ ٣٢

الجـــدول ١٠ عدد لوحات السيارات ورخص القيادة الصادرة بالمملكة العربية السعودية
ومنطقة الرياض خلال العام ١٤١٤هـــ (١٩٩٤م).....٣٦

الجـــدول ١١ معدلات متوسط النمو السنوي للقطاعات الاقتصادية الرئيسة من حيث
واقعيتها وفقا لما تستهدفه الخطة الخمسية السادسة. ٣٩

موجز تنفيذي

بناء على المعلومات المتاحة يمكن ايجاز الاستنتاجات الرئيسة للأبحاث المتعلقة بالمخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض حول المنظور الاقتصادي لمدينة الرياض على النحو التالي :

- تمت دراسة النشاط الاقتصادي لمدينة الرياض ضمن اطار النشاط الاقتصادي للمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي. ويبلغ حجم النشاط الاقتصادي لدول مجلس التعاون في الوقت الحاضر حوالي ٢٢٠ بليون دولار أمريكي في السنة (وفقا لتقديراتنا للناتج المحلي الاجمالي لعام ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م). هذا وتقدر مساهمة قطاع الزيت في الناتج المحلي الاجمالي (انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي) بحوالي ٧٠ بليون دولار، بينما تقدر مساهمة القطاعات الاخرى مجتمعة بحوالي ١٥٠ بليون دولار. ويعتبر قطاع النفط هذا ثابتا نسبيا من ناحية السعر وكمية الانتاج في حين يبدو بان القطاعات الاخرى غير النفطية ظلت تتجه في نموها ببطء ولكن بثبات على مدى السنوات الخمس عشرة الاخيرة.

- بلغ الناتج المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية ١٣٦ بليون دولار في عام ١٤١٦/١٤١٧هـ (١٩٩٦م) (تقدر بحوالي ٥١٠ بلايين ايال) تشمل حوالي ٤٠% من الناتج المحلي الاجمالي في قطاع النفط وحوالي ٦٠% من الناتج المحلي الاجمالي في القطاع غير النفطي. ويعتبر الاقتصاد السعودي العنصر الاساسي الاكبر في اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي كما تماثل خصائص الاقتصاد السعودي خصائص اقتصاد دول مجلس التعاون ككل.

- بحكم كون الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية فانها تمثل القناة التي تتدفق بها عمليا جميع الايرادات والمصروفات الحكومية الى بقية أنحاء المملكة. يضاف الى ذلك أن المراكز الرئيسة لمؤسسات الدولة ومعظم مؤسسات القطاع الخاص والبنوك السعودية الكبرى تتواجد بالرياض. أي أن جميع الانشطة الاقتصادية بالمملكة يتم التحكم بها وتنظيمها من الرياض.

- عند تحليل النشاط الاقتصادي لمدينة الرياض سيكون من الاهمية بمكان الاقرار بعدم وجود أية فكرة عن الرياض ككيان اقتصادي في الاحصائيات الرسمية ، كما لا توجد بوجه خاص اية سجلات رسمية للناتج المحلي الاجمالي للرياض او للناتج الاقليمي الاجمالي ولا للحركة التجارية بين الرياض وبقية مدن المملكة، ولهذا تعتمد معظم المعلومات الواردة بهذا التقرير على معلومات مستقاة او دلالية استخدمت فيه في كثير من الحالات الاحصائيات المتعلقة بمنطقة الرياض ، بينما استخدمت في بعض الحالات المعلومات عن المملكة . اما على مستوى مدينة الرياض فان المعلومات الوحيدة المتوفرة ذات العلاقة هي تلك المتوفرة حول التوظيف ومداخيل الاسر من واقع المسح السكاني الذي أجرته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في عامي ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م و ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

- أشير في التقرير الفني الخاص بالمرحلة الاولى من المخطط الاستراتيجي الشامل والمعنون باستراتيجية التطوير الحضري لمدينة الرياض (الخصائص الاجتماعية لمدينة الرياض) الى أن سكان مدينة الرياض قدر بحوالي ٣.٠ مليون نسمة في عام ١٤١٧هـ (١٩٩٦م)، يتكون من ٢.٠٦ مليون سعودي و ١.٠ مليون أجنبي.

- بناء على المعلومات المتوفرة حول العمالة بالرياض (من واقع المسح السكاني الذي أجرته الهيئة العليا عام ١٤١٧هـ/١٩٩٦م) سيكون بالامكان وضع تقديرات تقريبية للناتج الاقليمي الاجمالي لمنطقة الرياض تبلغ حوالي ٧٠ بليون ايال في عام ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م او حوالي ١٤ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي.

- تسيطر الحكومة على النشاط الاقتصادي لمدينة الرياض حيث اسهمت في استخدام حوالي ٣٧% من العدد الاجمالي للعاملين (و ٨١% من العمالة السعودية) في عام ١٩٩٦م و ٤٦% من الناتج الاجمالي المحلي للرياض بحسب تقديراتنا . اما الانشطة الاقتصادية غير النفطية التي يسيطر عليها القطاع الخاص بشكل اساسي فقد اسهمت في نسبة ٣٠% أخرى بينما أسهمت قطاعات دعم الصناعة النفطية بنسبة ٢٣ بالمائة مع كون الواحد بالمائة المتبقي يعزى الى مساهمة بنود التعديل في اقتصاد المدينة، علما بأن القطاعات التي يهيمن عليها القطاع الخاص تضم قطاعات الانشاء والصناعة والتجارة والنقل.

- من الصعب تحديد خصائص القطاعات الاقتصادية بمدينة الرياض في غياب الاحصائيات ذات العلاقة، فهناك قطاع صناعة مهم يتركز معظمه في منطقتين صناعيتين ويعمل به ما لا يقل عن ٦٢.٠٠٠ شخص. ويعتبر قطاع الانشاء صناعة مهمة حيث يعمل به ما لا يقل عن ١٣٨.٠٠٠ شخص وتضيف حوالي ٣ مليون متر مربع من المساحات المبنية الجديدة سنويا، علما بان معظم اعمال هذه المساحات المبنية مخصص للاغراض السكنية او للاستخدام السكني/التجاري المختلط. اما قطاعي الزراعة والتعدين فغير مهمين من حيث حجم العمالة، ويبدو انهما غير مهمين الى حد ما من الناحية الاقتصادية، كما يبدو ان صادرات الرياض (الى خارج المملكة) تصل الى حوالي بليون ايال سعودي في السنة.

- قدرت الهيئة، وفقا للمسح الذي أجرته عام ١٤١٧هـ /١٩٩٦م بانه كان هناك حوالي ٣٨٠.٠٠٠ موظف سعودي وحوالي ٥٨٥.٠٠٠ اجنبي في الرياض . وتمثل هذه الارقام زيادة على الارقام المماثلة البالغة ١٥٠.٠٠٠ سعودي و ٢٧٤.٠٠٠ أجنبي كانوا يعملون بالرياض في عام ١٤١٧هـ /١٩٨٦م.

- قدرت الهيئة وفقا للدراسات التي اجرتها عام ١٤١٧هـ بانه كان هناك حوالي ٥٤.٠٠٠ سعودي (حوالي ١٢.٥% من اجمالي القوة العاملة بالمدينة) وحوالي ١٦.٠٠٠ اجنبي (حوالي ٢.٥% من القوة العاملة) عاطلين عن العمل بالرياض.

- قدرت الهيئة المصاريف السنوية للاسرة بحوالي ٨٣٠٠٠ ايال في عام ١٤١٧هـ ، (وهذا هو المتوسط بالنسبة لكافة الاسر، ويبدو انه لا تتوفر معلومات مستقلة حول الاسر السعودية والاجنبية) .

- ليست هناك امكانية لقياس الاتجاهات التاريخية للنشاط الاقتصادي لمدينة الرياض بشكل مباشر، وحيث أنه كان بالامكان وضع تقدير للناتج المحلي الاجمالي للرياض خلال فترتين زمنيتين فقط (١٤١١هـ و ١٤١٧هـ). ونظرا لان النشاط الاقتصادي للمدينة تسيطر عليه الدولة، لذا يمكن الافتراض بان اتجاهاته تماثل اتجاهات القطاع الحكومي بالمملكة (او قطاع النفط الذي يمول الدولة). كما ان الخطة الخمسية السادسة تفترض تحقيق نمو فعلي قدره ٣ بالمائة سنويا في قطاع الخدمات الحكومية .

- تؤكد السياسات الاقتصادية للمملكة كما تجسدت في الخطة الخمسية السادسة على الربط بين الحوافز والجهد المبذول واحلال العمال السعوديين محل الاجانب وعلى تنمية اقليمية متوازنة وتنوع متواصل في النشاط الاقتصادي .

- تشجع السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون على حرية الحركة للافراد والسلع ورأس المال بين الدول الاعضاء بالمجلس.

- يمكن وصف الهيكل التنظيمي للمؤسسات التي تقوم بتنفيذ السياسات الاقتصادية بانه مركزي ومعقد ايضا، حيث تعمل غالبا عدة وزارات او هيئات حكومية ضمن نفس القطاع او تقوم بتنظيم نشاطه، كما ان هناك مجالات مهمة تتداخل فيها الصلاحيات.

- ان النظام الخاص بالنمو الاقتصادي يعتمد اساسا على مبادئ الشريعة الاسلامية وعلى المراسيم الملكية والاوامر الصادرة عن مجلس الوزراء.

- ربما تتوفر فرص اقتصادية جديدة لمدينة الرياض في حالة اعادة صياغة السياسات والتشريعات الاقتصادية لجذب استثمارات القطاع الخاص.

- تتمثل العقبة الاقتصادية الرئيسة التي تواجه الرياض هي الاعتماد الكبير لاقتصاد المدينة على الانشطة الحكومية.

- في حالة بقاء الدور الاقتصادي لمدينة الرياض كما هو بدون تغيير فان **القضية الحرجة لاقتصاد مدينة الرياض هي أن السياسات الوطنية، التي ليس للمدينة أية سيطرة عليها، ستسمح وربما تشجع بالفعل النمو الديموغرافي والعمراني السريع المتواصل للمدينة وخاصة في الوقت الذي قد يكون فيه النمو في ايرادات الدولة لا يكفي لتمويل التزامات المدينة تجاه توفير وتنفيذ التجهيزات الاساسية والخدمات العامة نظرا لأن اقتصاد المدينة يعتمد على القطاع الحكومي.**

- اذا استطاعت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض الحصول على صلاحيات اقتصادية فربما تتوفر امكانية المساهمة في احداث تغيير في الدور الاقتصادي لمدينة الرياض. وعلى وجه التحديد الحصول على تفويض كهيئة مسئولة عن تشجيع الاستثمار ولديها صلاحيات نظامية ملائمة فربما يحفزها ذلك على اعادة تركيب النشاط الاقتصادي لمدينة الرياض خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا مثل ٥ الى ١٠ سنوات.

- من المسلم به أنه ستكون هنالك حاجة في المرحلة الثانية من الاستراتيجية الى عمل تحليل مالي لاقتصاد الرياض كنشاط اقتصادي حضري يناقش الأثر السلبي للمعونات الحكومية الحالية والامتيازات الممنوحة لاقتصاد الرياض ويستكشف الخيارات المطروحة لايجاد التوازن بين العائدات المحلية التي تزيد من الصلاحيات والمصروفات العامة المحلية.

١-٠ مقدمـــــــة

١-١ الغـــــرض من التقريـــــر

يهدف هذا التقرير الى ايجاز المعلومات المتوفرة حول النشاط الاقتصادي لمدينة الرياض والتي تم جمعـــها وتقييمـــها لمشـــروع استراتيجية التطوير الحضري لمدينة الرياض، والى تحديد القضايا الحرجة الهامة.

يشمل هذا التقرير المواضيع التالية (طبقا للتقرير الأولي لمشروع استراتيجية التطوير الحضري لمدينة الرياض) :

أ) تناول المواضيع التالية (على مستوى رقم واحد "دون العشرة" من التصنيف الصناعي الدولي حسب التعديل الذي أجرته الهيئة العليا) :

- خصائص واتجاهات النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي على النطاق الاقليمي وعلى نطـــاق المملكـــة والرياض.
- الناتج الاقليمي الاجمالي لمدينة الرياض
- بيانات حول القطاعات الاقتصادية وخصائص القاعدة الاقتصادية للرياض.
- الواردات والصادرات واعادة التصدير.
- العمالة بحسب القطاع والنوع والمكان (ان وجد) والبطالة.
- التوقعات الاقتصادية (ان وجدت).
- اتجاهات البيع بالتجزئة (تجاري / مكتبي) والمصاريف الأسرية (اذا توفرت المعلومات).
- دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بمدينة الرياض.

ب) الاتجاهات الاقتصادية التاريخية بحسب الموضوع واستقراء الاتجاهات حيثما ينطبق ذلك (خلال فترة ٢٥ سنة) وتحديـد آثار تلك الاتجاهات.

ج) السياسات الاقتصادية الحالية لدول مجلس التعاون الخليجي والمملكة والسياسات المحلية (بما في ذلك عمل رسم بيـــاني للمقارنة).

د) الهيكل التنظيمي المؤسساتي الحالي (مثلا الوزارات والادارات ...الخ) المسؤول عن اعداد وتطبيق وتنفيذ السياســـات والبرامج الاقتصادية ووضع التوصيات اللازمة.

هـ) الضوابط النظامية الاقتصادية الحالية.

و) الفرص المتاحة للتنمية المستقبلية ومعوقاتها والقضايا الرئيسة الهامة.

١-٢ طريقـــــــة العمـــــــل

١-٢-١ عمليـــة البحـــث

بناء على ما ورد بالتقرير الأولي لمشروع استراتيجية التطوير الحضري لمدينة الرياض كانت الطريقة المتبعـــة بالنســـبة لـــهذا التقرير على النحو التالي.

تم اجراء بحث بالنسبة لكافة التقارير المتوفرة لدى الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض والمتعلقة بـــهذا التقريـــر، وقـــد كـــانت المصادر الرئيسة لتلك التقارير مكتبة الهيئة وأوراق وملفات الاخصائي الاقتصادي لدى الهيئـــة وادارة الابحـــاث والدراســـات بالهيئة، حيث تم ادخال البيانات والمعلومات المستخلصة من كل من المراجع المتوفرة في سياق هذا التقرير عندما يتعلق الأمـــر بذلك .

لقد كانت المعلومات المتوفرة بمكتبة الهيئة غير كافية ، حيث كانت تضم بشكل خاص القليل جدا مـــن البيانـــات الاحصائيـــة أو الكتب التي تصدر سنويا عن الوزارات والجهات الحكومية السعودية المختصة كما كانت المعلومات المتوفرة قديمة.

الا أن مصادر المعلومات لم تكن محصورة بأي شكل بالمعلومات المتوفرة لـــدى الهيئـــة، فقـــد قـــام أعضـــاء فريـــق البحـــث الاجتماعي/الاقتصادي بزيارات للوزارات والادارات والجهات السعودية المختصة، كما قاموا بزيارات ميدانية للسفارات الاجنبية وغيرها من الجهات التي يمكنها تزويدهم بمعلومات احصائية وغيرها من المعلومات الواقعية، بما فيها الغرفة التجارية بالرياض وأمانة مدينة الرياض والسفارة البريطانية ومصلحة الاحصاءات العامة، ووزارات التخطيط والتجارة و الشؤون البلدية والقرويـــة و الصناعة والكهرباء وسفارة الولايات المتحدة، حيث تمت اضافة المستندات الجديدة التي حصلوا عليها الى الكتـــب والتقـــارير والمقالات الموجودة بمكتبة مشروع استراتيجية التطوير الحضري لمدينة الرياض.

هذا وقد تم اجراء تحليل موسع ومراجعة شاملة للمعلومات المتوفرة بهدف تحديد وقياس ووصف خصائص النشاط الاقتصـــادي بمدينة الرياض، كما بذل جهد كبير في سبيل تجميع مجموعات من البيانات حول فترات طويلة كافية (أي ٢٠ ســـنة أو أكـــثر) للسماح بصياغة الاتجاهات التاريخية لذلك النشاط في صورة نماذج رياضية، الا أنه اتضح بأنه لن يكون بالامكان تجميـــع تلـــك المجموعات الزمنية بالنسبة لأي ناحية من نواحي النشاط الاقتصادي لمدينة الرياض. وقد جرت مراجعة تلك البيانات، حســـبما أمكن تجميعها، بشكل موضوعي وتكونت وجهات النظر حول المدى الذي يمكن اليه وضع الفرضيات الاقتصادية الموثوقة لمـــدة تخطيط قدرها ٢٥ سنة.

كذلك قام فريق البحث الاجتماعي الاقتصادي بمراجعة الوثائق المتوفرة حول السياسات والبيئة المؤسســـاتية والنظاميـــة لمدينـــة الرياض من حيث علاقتها بالنشاط الاقتصادي للمدينة، وكون وجهات نظر بالنسبة للفرضيات التخطيطية التي يتعيـــن وضعـــها حول هذه البيئة لتحقيق أهداف مشروع الاستراتيجية.

هذا وقد تم أيضا بحث القضايا المتصلة بالنشاط الاقتصادي لمدينة الرياض خلال الاجتماعات التي عقدت مع اخصـــائيين غـــير مرتبطين بالمشروع، حيث تم على اساس المعلومات المتوفرة والى المدى الممكن تحديد القضايا الاقتصادية التي قد تكون مهمـــة لصياغة وتنفيذ مشروع الاستراتيجية.

١-٢-٢ مراجعة الوثائـــق المتوفرة لدى مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة

استعرضنا في الملحق رقم (٣) الوثائق ذات العلاقة بهذا التقرير المتوفرة لدى الهيئة (سواء تم تحديدها في التقرير الأولي أم لا).

١-٢-٣ نظام المعلومات الحضرية

تم تحديد خريطة لنظام المعلومات الحضرية في التقرير الاولي للمرحلة الاولى لادخالها في هذا التقرير، وهي العمالـــة حســـب القطاع الاقتصادي والسكان.

الا أن تلك الخريطة لم تطلب من ادارة نظام المعلومات الحضرية نظرا لأنه لم يتم خلال المسح السكاني الذي قـــام بـــه مركـــز المشاريع والتخطيط في عام ١٤١٧هـــ (١٩٩٦م) جمع المعلومات حول العمالة، والتي تلزم لتشكيل صورة توضيحية فيما يتعلق بمواقع معينة بالذات.

٢-٠ الخصائص الاقتصادية الاقليمية

٢-١ مقدمـــــــــــة

تعتبر الرياض بصفتها عاصمة المملكة العربية السعودية القناة التي تنساب فيها عمليا كافة الايرادات والمصروفـــات الحكوميـــة بالمملكة. اضافة لذلك فان جميع الهيئات الحكومية ومعظم شركات القطاع الخاص الكبرى والبنوك بالمملكة تتخذ مقرها الرئيـــس بمدينة الرياض، كما أن جميع شركات القطاع الخاص الكبرى التي مراكزها في جدة أو الدمام لها فروع بمدينة الريـــاض، أي أن جميع النشاط الاقتصادي بالمملكة يتم توجيهه وتنظيمه عمليا من الرياض.

كذلك يتفاعل النشاط الاقتصادي لمدينة الرياض مع النشاط الاقتصادي في بقية مدن المملكة من خلال الايرادات والمصروفـــات الحكومية ومن خلال تجارة القطاع الخاص بالسلع والخدمات، حيث تستلم الحكومة (ممثلة في وزارة المالية والاقتصاد الوطنـــي) الايرادات من عمليات النفط والغاز الذي تقع حقوله بالمنطقة الشرقية بشكل رئيس، ثم تقوم بتوزيع المصروفات على الريـــاض نفسها وعلى جميع انحاء المملكة عن طريق ميزانيات الوزارات والوكالات الحكومية. كما يقوم أصحاب الصناعـــات والتجـــار بالرياض بشحن السلع المحلية والمستوردة الى الباعة في المدن الاخرى بالمنطقة الوسطى وفي المملكة، الا أنه يبدو وجود القليل أو عدم وجود أية معلومات حول المدى الذي وصلت اليه الرياض في تجارتها مع أو نقلها للسلع والخدمات الـــى بقيـــة انحـــاء المملكة.

أنه يمكن القول بأن المنطقة الأهم من الناحية الاقتصادية للرياض، ضمن نطاق جغرافي أوســـع، هـــي دول مجلـــس التعـــاون الخليجي، حيث أن الدول الخمس الاعضاء الآخرين في المجلس (الكويت، البحرين، عمان، قطر والامارات العربيـــة المتحـــدة) تتوفر لها الدرجة الأعظم من التكامل الاقتصادي مع المملكة بسبب حرية حركة الافراد والبضائع ورأس المال. ان دول مجلـــس التعاون الخليجي لا تمثل بأي حال من الاحوال سوقا واحدا أو اتحادا جمركيا واحدا نظرا لبقاء الحواجز والعقبات أمام التجـــارة الحرة والاستثمار، الا أن هنالك بعض الاتفاقيات المحددة التي تشجع التجارة بين الدول الاعضاء (أنظر القسم ٥-٤ أدناه)، كمـــا توجد أيضا درجة مهمة من الحرية، على الأقل بالنسبة لرعايا الدول الأعضاء بالمجلس، في الدخول الى المملكة والاقامـــة بـــها وعقد الصفقات التجارية.

هذا وقد قمنا في الاقسام التالية بمراجعة وتقييم البيانات والمعلومات المتوفرة حول الخصائص والاتجاهات الاقتصادية الاقليميـــة والوطنية والمحلية، وكثيرا من تلك المعلومات والتحليلات المعروضة بهذا التقرير تم الحصول عليها مـــن "كتـــاب المعلومـــات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي لعام ١٤١٧هـــ /١٩٩٦م" الذي طبعته دار النشر Motivate Publishing في دبي.

٢-٢ الخصائص الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

يتم عادة تحديد وقياس وتحليل الخصائص الاقتصادية لأي بلد بالرجوع الى الحســـابات الوطنيـــة، أي أنظمـــة قيـــاس النشـــاط الاقتصادي التي تؤدي الى تكوين حسابات الناتج المحلي الاجمالي والناتج القومي الاجمالي. فاذا لم تكن المنطقة التـــي تجـــري دراستها بلدا وانما كان اقليما (سواء كانت تضم عدة بلدان أو جزءا من بلد) فانه يجوز استبدال مصطلح "الناتج المحلي الاجمالي"

بمصطلح "الناتج الاقليمي المحلي "لأن المفهوم لا يتغير". وربما يتم دمج وجمع الناتج المحلي الاجمالي لعدة بلدان ليكون الناتج الاقليمي الاجمالي مع التحويل المناسب الى عملة شائعة مثل الدولار الامريكي.

٢-٢-١ الحسابات الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي

بدأت غالبية الدول الاعضاء بمجلس التعاون الخليجي في السبعينيات في الاحتفاظ بحسابات وطنية وكانت عمان أول تلك الدول في ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م وتبعتها الكويت في عام ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠م ثم الامارات العربية المتحدة في عام ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م فالمملكة العربية السعودية في عام ١٣٩٦هـ / ١٩٧٦م فالبحرين في عام ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م ثم قطر في عام ١٤٠٠هـ /١٩٨٠م.

ان تلك التواريخ مهمة لسببين، أولهما أنها تعطي مؤشرا على درجة الثقة التي يمكن وضعها في الحسابات الوطنية للدول الاعضاء. ان مفهوم الحسابات الوطنية في معظم الدول الصناعية لا يقل عمره عن خمسين سنة. وهنالك أنظمة شاملة لجمع المعلومات وتبويبها والتحقق من صحتها، أما دول مجلس التعاون الخليجي فانها حديثة العهد نسبيا بمبادىء تطبيق نظام الحسابات الوطنية (حيث تقل خبرتها عن ٢٠ سنة)، كما أن أنظمة المعلومات التي تدعم الحسابات الوطنية ضعيفة نسبيا في اولويات الحكومات والقرارات المالية الخاصة برصد الاعتمادات المالية وتعيين الموظفين، وبالتالي تحتاج البيانات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي الى النظر اليها باعتبارها خاضعة الى حد جوهري من الخطأ.

وثانيهما أن قصر الفترة التي تتوفر عنها بيانات احصائية اقتصادية وطنية يحد بشكل كبير من قابلية تطبيق الصياغة الرياضية على تلك البيانات، على الاقل كسلسلة زمنية. فالتحليل التراجعي على سبيل المثال لا ينبغي محاولة استخدامه عادة مع أقل من ٣٠ نقطة في الوقت الحالي وخاصة في الدول الصناعية تعتبر الحسابات الربع سنوية القاعدة الجديدة، وبذلك ربما يكون لبلد يحتفظ بسجلات لمدة تزيد عن خمسين سنة أكثر من ٢٠٠ نقطة من المعلومات، أما في دول مجلس التعاون الخليجي فان عمان فقط انتقلت الى مرحلة اعداد بيانات نصف سنوية، ولديها الآن حوالي ٣٠ نقطة من معلومات الحسابات الوطنية في صيغة مجموعات زمنية متتالية.

أما النقطة الجديرة بالاهتمام فتتمثل في ضرورة محاولة استخدام التحليل الكمي لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي على نطاق واسع فقط حيث يمكن عندئذ تحديد الديناميكية الاقتصادية الرئيسة بوضوح وثقة. وفي حالة استخدام ذلك التحليل بمقياس أدق (على سبيل المثال على مستوى التصنيف الصناعي برقم واحد) ستكون هنالك مخاطر التوسع في تفسير البيانات لما وراء مجالات الخطأ المتأصلة وفوق القدرة على استنتاج تصورات من واقع تلك البيانات.

٢-٢-٢ الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي

بناء على الايضاحات السابقة يمكن التقدير بثقة معقولة بأن الناتج المحلي الاجمالي التراكمي لدول مجلس التعاون الخليجي يبلغ في الوقت الحاضر ١٤١٧هـ (١٩٩٦م) حوالي ٢٢٠ بليون دولار أمريكي في السنة. ومقارنة بالبلدان الصناعية ذات الحجم الوسط مثل استراليا (٣٢٩ بليون دولار أمريكي في عام ١٤١٤/ ١٤١٥هـ الموافق ١٩٩٤م)[١] أو هولندا (٣٣١ بليون دولار أمريكي بنفس العام السابق)[٢] . وتعتبر المملكة العربية السعودية صاحبة الاقتصاد الاكبر بالمنطقة حيث قدر الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م بحوالي ١٣٦ بليون دولار أمريكي، تليها دولة الامارات العربية المتحدة التي بلغ ناتجها المحلي الاجمالي حوالي ٣٥ بليون دولار أمريكي، فالكويت حوالي ٢٨ بليون دولار أمريكي. أما دول مجلس التعاون الاصغر (عمان والبحرين وقطر) فيتراوح ناتجها المحلي الاجمالي السنوي ضمن نطاق ٥ الى ١٢ بليون دولار أمريكي.

ان اهم توضيح اقتصادي للناتج المحلي الاجمالي للمنطقة هو بين قطاع ا لنفط والقطاع غير النفطي، ويتبع هذا التوضيح التصنيف الصناعي للامم المتحدة برقم واحد أو (المعايير العالمية للتصنيف الصناعي). ويتعادل قطاع النفط بدول مجلس التعاون، بالنسبة لكافة الاغراض العملية، مع التصنيف ٢ (التعدين واستخراج الاحجار والنفط الخام والغاز)، ويشمل هذا التصنيف تشغيل آبار النفط والغاز "وجميع الانشطة الاخرى الداخلة في تسويق النفط والغاز حتى نقطة الشحن من منطقة الانتاج"، كما تعتبر عمليات استخراج المعادن مثل استخراج البحص وتعدين الذهب والنحاس أيضا جزءا من هذا التصنيف، الا أن أهميتها تصبح ضعيفة وضئيلة في الناتج المحلي الاجمالي بجانب انتاج النفط. أما القطاع غير النفطي فهو جميع القطاعات الاخرى (أي التصنيف الصناعي على المستوى العالمي برقم ١ و ٣ الى ٩).

ان الناتج المحلي الاجمالي للنفط يعني ببساطة القيمة المضافة، أو المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، في قطاع النفط، وتعني القيمة المضافة القيمة الاجمالية لكافة السلع أو الخدمات التي ينتجها القطاع ناقصا قيمة المدخلات الوسيطة. كما يعني القطاع غير النفطي على نحو مماثل القيمة المضافة في القطاع غير النفطي.

هذا وتشير تقديراتنا الاخيرة (لعام ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م) الى أن الناتج المحلي الاجمالي للنفط لدول مجلس التعاون يبلغ حوالي ٧٠ بليون دولار أمريكي سنويا، بينما يبلغ الناتج المحلي الاجمالي للقطاع غير النفطي حوالي ١٥٠ بليون دولار أمريكي[٣] ، وهكذا يسهم النفط من الناحية النقدية الاسمية بما يزيد على ٣٠ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة بينما يسهم القطاع غير النفطي بحوالي ٧٠ بالمائة تقريبا.

ان الناتج المحلي الاجمالي للنفط يشير الى قيمة مضافة تنجم فقط عن وتشكل جزءا من انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، ويستثنى الاعمال المرتبطة بالنفط أو التي تعتمد عليه ولكنها لا تشكل جزءا من انتاج النفط، فمثلا تصنف عمليات تكرير البترول، بما في ذلك استعادة غاز البترول المسال، تحت بند التصنيع (غير النفطي) سواء أكان الانتاج للاستخدام المحلي أو لاسواق التصدير.

---

[١] المصدر : صندوق النقد الدولي – الاحصائيات المالية السنوية ، ١٤١٦هـ / أبريل ١٩٩٦م

[٢] المصدر : صندوق النقد الدولي – الاحصائيات المالية السنوية، أبريل ١٩٩٦م

[٣] المصدر : " نظرة عامة حول اقتصاد دول مجلس التعاون" كما جاء في مجلة "Gulf Marketing Review" ، ١٤١٦هـ / يناير ١٩٩٦

أما القطاع غير النفطي فهو محدد بشكل أوسع ويشمل الانشطة التي تعتمد على الصناعات النفطية بما فيها الصناعات المصروف عليها أو التي تقدم لها اعانات من عائدات النفط. لذلك يعتبر القطاع الحكومي جزءا من القطاع غير النفطي، علما بأن حكومات دول الخليج العربي تعتمد على عائدات النفط حيث تشكل ٧٥% من ايراداتها. أما التجارة والانشاء بما في ذلك العقود المبرمة مع الحكومة فانها جزء من ا لقطاع غير النفطي. كما تشكل الخدمات العامة والتكرير والبتروكيماويات وخطوط الطيران (حتى مع كونها مملوكة للدولة بوجه عام) جزءا من القطاع غير النفطي، وكذلك الزراعة التي تتلقى اعانات كبيرة من الحكومة تشكل جزءا من القطاع غير النفطي.

وعليه فان تحليل الحسابات الوطنية المبني على اساس التصنيف الفني للامم المتحدة يمكن أن يضلل أكثر مما يرشد، فالقطاع غير النفطي لا يمكن مساواته بالانشطة الاخرى التي تعتمد فعليا على النفط، والواقع أنها ليست طريقة سوية تماما حتى في تحديد الانشطة المستقلة عن النفط، علما بأن تحقيق فهم أعمق للنشاط الاقتصادي بدول مجلس التعاون يستلزم التبصر في المدى الذي يقوم عنده اقتصاد ذاتي مستقل عن النفط يوازي النشاط الاقتصادي الذي يعتمد على النفط. ويمكن للتحليل الاحصائي أن يساعد الى حد ما في هذه العملية.

ان النظر الى البيانات التاريخية للناتج المحلي الاجمالي للمنطقة يؤدي الى عدد من التصورات، حيث يوضح الشكل رقم (١) المعلومات الرسمية لقطاعي النفط والقطاع غير النفطي كلا على حدة.

الشكل رقم (١)

الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي : القطاعات غير النفطية (ببلايين الدولارات)

١٣٩٦هـ — ١٤١٤هـ (١٩٧٦م - ١٩٩٣م)

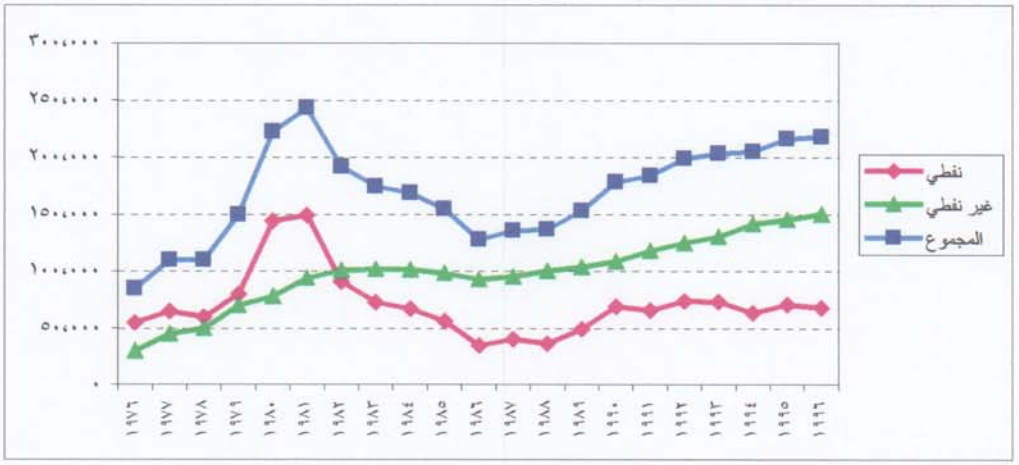

المصدر : كتاب المعلومات الاقتصادية عن دول مجلس التعاون عام ١٤١٧هـ /١٩٩٦ م ، الجدول ٢-١-١ ، صفحة ١٠٤- مراجعة النشاط التسويقي الخليجي، "نظرة حول اقتصاد دول مجلس التعاون" يناير ١٩٩٦، صفحة ٤١-٤٦ "النفط" ويمثله قطاع "التعدين واستخراج الاحجار" (المعايير العالمية للتصنيف الصناعي ، القطاع ٢)، الذي يشمل أعمال التعدين واستخراج الاحجار على نطاق صغير نسبيا بالاضافة الى استخراج الزيت الخام والغاز.

لقد شهدت صناعة النفط ازدهارا كبيرا خلال الفترة من أواسط السبعينيات الى الثمانينيات، الا أنه استأنف نموا غير ثابت من أواسط الثمانينيات فصاعدا. بينما كان القطاع غير النفطي يسير في اتجاه نحو الاعلى وأكثر استقرارا وثباتا ساد معظم الفترة التي توفرت عنها بيانات اقتصادية. الا أنه يمكن من الناحية الاحصائية ربط الصلة بين القطاع النفطي والقطاع غير النفطي كميا بواسطة التحليل الارتجاعي مع اتخاذ كافة الاحتياطات التي تنطبق على ضعف البيانات وقصر تسلسلها الزمني. على أنه يمكن التقدير بأن هناك تأثير قدره ١:١٠. فمثلا يبلغ الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة من النفط ٧٠ بليون دولار سنويا في الوقت الحاضر، فاذا ارتفع بمقدار ١٠ بليون دولار أمريكي ليصبح ٨٠ بليون دولار بسبب زيادة الانتاج أو الاسعار فانه يمكن التوقع بأن يضيف ذلك حوالي بليون الى الناتج المحلي الاجمالي للقطاع غير النفطي. وعلاوة على ذلك، هنالك تخلفات زمنية فاصلة لحدوث التأثير. ان دورات القطاع النفطي لها تأثير على القطاع غير النفطي يحدث بعد تخلف زمني يقدر بحوالي سنة أو سنتين.

ان التسلسل الزمني للبيانات يعتبر قصيرا على نحو لا يمكن انكاره، ولهذا لن تكون المعادلة ذات قوة توقع ، الا أنه يمكن ملاحظة الصلة من خلال النظر الى الشكل رقم (١)، فالازدهار الواضح في القطاع النفطي وما تبعه من تدهور خلال الفترة من ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م) — ١٤٠٣ هـ (١٩٨٣م) ينعكس بنفس الشكل ولكن بصورة غير حادة في القطاع غير النفطي خلال الفترة ١٤٠٢هـ (١٩٨١م) — ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م). ان ما حدث لقطاع الزيت من انكماش مستمر وما تبعه من تحسن خلال الفترة ١٤٠٥هـ -١٤١٠هـ ينعكس في اتجاه القطاع غير النفطي خلال الفترة ١٤٠٧هـ -١٤١١هـ . وكما تشير اليه المعادلة فان تقلب الدورة النفطية انخفض بشكل كبير عند تحوله الى الناتج المحلي الاجمالي للقطاع غير النفطي. بينما يحدث المفعول بعد مرور فترة زمنية، ومع ذلك هنالك اتجاه ضمني صاعد باطراد في القطاع غير النفطي، علما بأن التحليل الاحصائي لا يلقي كثيرا من الضوء على ما قد يؤازر هذا الميل، فهنالك العديد من الظواهر الديموغرافية والاقتصادية بالمنطقة تقترب من الميل الى خط مستقيم، وأي توليفة من تلك الظواهر يمكن ربطها احصائيا بالنمو غير النفطي بالمنطقة، ومع ذلك يحضر الى الذهن عدد من العوامل التي يمكنها أن تساعد على توضيح ذلك الاتجاه :

- كان معدل النمو السكاني في جميع أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء دولة الكويت مرتفعا خلال العشرين سنة الماضية. وقد تم توثيق الديناميكية الديموغرافية بالمملكة العربية السعودية في التقديم رقم ١-١ "الخصائص الاجتماعية لمدينة الرياض". وبالنسبة للديناميكية الديموغرافية في الدول الاخرى الاعضاء بمجلس التعاون فانها مماثلة لها. هذا وقد تراوحت المعدلات الاجمالية للمواليد الاحياء في دول مجلس التعاون ضمن نطاق ٢٥ الى ٣٨ لكل الف، وهو معدل مرتفع نسبيا بالمقارنة مع المعدل البالغ ١٣.١ في الدول الصناعية[٤] . فالسكان في سن الشباب ولهذا كانت معدلات الوفيات منخفضة نسبيا. أما هجرة العمال الاجانب وعوائلهم فقد نتج عنها سكان مقيمون يقدر عددهم الآن بما يزيد على عشرة ملايين في جميع انحاء المنطقة. وربما يصح القول بأن مجلس التعاون الخليجي حقق على مدى العقدين الماضيين أسرع نمو سكاني مقارنة مع أية منطقة أخرى في العالم ذات حجم مماثل.

[٤] المصدر : البنك الدولي – جداول سكان العالم ١٩٩٤/٩٥ – الصفحات ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٤

- ان النمو السكاني وحده يمكن ان يعزز عنصر النمو الاقتصادي بصورة مستقلة عن التغيرات في ايرادات النفط والمصروفات الحكومية. وتوضح البيانات للحسابات الوطنية بدول مجلس التعاون اتجاها ثابتا ولو ببطء في زيادة الانفاق الخاص على الاستهلاك، حتى لو هبط معدل دخل الفرد فان الاعداد الاضافية للسكان يمكنها موازنة التوقعات المتناقصة للسكان المحليين والاجانب على حد سواء.

- يجب الاقرار بأنه كانت هنالك محاولات جادة جديرة بالفخر في معظم دول مجلس التعاون الخليجي لتنويع النشاط الاقتصادي بعيدا عن النفط. ومع أنه لم تكن هنالك استراتيجية محددة بوضوح على مستوى دول المجلس وكذلك على المستوى الوطني فاننا نرى بأن سياسة التنويع الاقتصادي ليست مفصلة بوضوح على الرغم من وجود تحركات مهمة لتطوير الانشطة الاقتصادية غير النفطية، خصوصا التصنيع، وقد خطت الحكومة السعودية خطوات أبعد بهذا الخصوص من خلال برامجها لتطوير الصناعات البتروكيماوية في الجبيل وينبع، فضلا عن دعمها المالي ودعمها للبنية التحتية للصناعات الخاصة.

- ان القطاع غير النفطي بدول مجلس التعاون ليس موجه كلية للاقتصاد المحلي، حيث يعمد التجار وأصحاب المصانع في جميع بلدان مجلس التعاون الى تصدير السلع المنتجة محليا واعادة تصدير البضائع الاجنبية ضمن المنطقة والى الاقطار المجاورة وبقية انحاء العالم، وبذلك ترتبط المنطقة، ولو على نطاق ضيق نسبيا، باقتصاديات بلدان الشرق الاوسط والبلدان الآسيوية الاخرى وأوروبا وأمريكا الشمالية من خلال التجارة الخارجية للمنتوجات غير النفطية. لقد مر الاقتصاد العالمي في طريق النمو خلال معظم فترة السنوات العشرين الماضية وامتد تأثير النمو الاقتصادي العالمي الى المنطقة.

أخيرا سيكون من الجدير بالاهتمام النظر الى تركيبة القطاع غير النفطي لاقتصاد دول مجلس التعاون مع أنه رهن بالتحفظات السالفة الذكر التي تم ذكرها فيما يتعلق بنوعية المعلومات. لقد تبنت معظم الدول الاعضاء بالمجلس سياسة التقليل من أهمية النفط في اقتصادياتها، وينظر العديد من دول المجلس الى النهوض بالصناعة ودعمها باعتبارها الآلية المفضلة لتنفيذ تلك السياسات. ويوضح الشكل رقم (٢) نتائج تلك السياسة.

الشكل (٢)

الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي بحسب القطاع الاقتصاي الرئيس

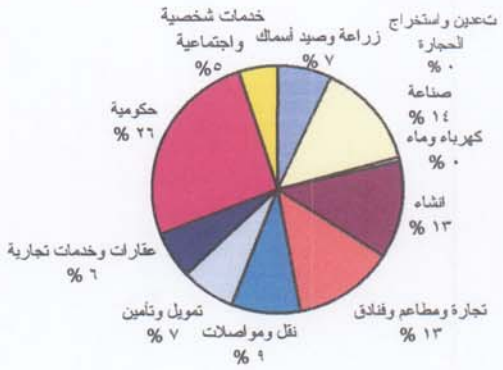

المصدر : كتاب المعلومات الاقتصادية لـدول مجلس التعاون ١٤١٧هـ / ١٩٩٦ الجدول ٢-١-١ ، صفحة ١٠٤

ملاحظات : ١) بالنسبة لكل قطاع يعني الناتج المحلي الاجمالي الناشيء في القطاع الاقتصادي القيمة المضافة في ذلك القطاع (أي القيمة الاجمالية لناتج السلع والخدمات التي ينتجها ذلك القطاع ناقصا قيمة المدخلات الوسيطة للسلع والخدمات التي استخدمها القطاع. ٢) في حالة العقار تشير القيمة الاجمالية للناتج الى الدخل من الايجارات سواء أكان فعليا أو منسوبا، المساكن التي يشغلها المالك توصف بأنها امدادات ايجار منسوبة.

هذا ويمكن الملاحظة من هذا الرسم البياني بأنه على الرغم من ذلك ظلت الخدمات الحكومية تشكل القطاع الاقتصادي الأكبر بعد قطاع النفط، الا أن النشاط الصناعي نما الآن ليسهم بنسبة ١٤ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي للقطاع غير النفطي بالمنطقة.

تمثل التجارة قطاعا اقتصاديا بارزا يعادل تقريبا في أهميته قطاع الصناعة من حيث اسهامها في الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة. كما أن سياسة تخفيف القيود على التجارة بين الدول الاعضاء بمجلس التعاون قدمت قوة دافعة لقطاع التجارة، كما أن للاستراتيجيات المتبعة التي تبنتها بعض الدول الاعضاء، دورا داعما خصوصا الاستراتيجيات التي اتبعتها دولة الامارات العربية المتحدة التي تعمل على تشجيع الاستثمارات الاجنبية بمراكز التوزيع الاقليمية.

٢-٣ خصائص النشاط الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية

يعتبر اقتصاد المملكة العربية السعودية العنصر الاساسي الاكبر في اقتصاد دول مجلس التعاون، ونتيجة لذلك فانه يماثل اقتصاد تلك الدول ككل من حيث تركيبته وتكوينه واتجاهات نموه. ويقدر الناتج المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية في عام ١٤١٧هـ (١٩٩٦م) بحوالي ١٣٦ بليون دولار أمريكي منها حوالي٤١ بليون دولار ناتج اجمالي محلي من قطاع النفط وحوالي ٩٥ بليون دولار من الناتج المحلي الاجمالي للقطاع غير النفطي[٥] ، وبذلك يسهم قطاع النفط اسميا بحوالي ٣٠ بالمائة من اقتصاد المملكة بينما يسهم القطاع غير النفطي بحوالي ٧٠ بالمائة. كما هو الحال بالنسبة لدول مجلس التعاون ككل.

[٥] المصدر : نظرة عامة حول اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي "Gulf Marketing Review" ١٤١٦هـ / يناير ١٩٩٦م.

هذا ويوضح الشكل ٣ الاتجاهات الحديثة للاقتصاد السعودي[٦] .

الشكل (٣)

الناتج المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية : قطاع النفط والقطاع غير النفطي (ببلايين الدولارات)

١٤٠٠هـ - ١٤١٤هـ

المصدر : كتاب المعلومات الاقتصادية عن دول مجلس التعاون الخليجي لعام ١٤١٧هـ /١٩٩٦م ، الجدول ٢-١-١ ، صفحة ١٠٨

ان الاقتصاد السعودي مثله مثل الاقتصاد الكلي لدول مجلس التعاون الخليجي بمجمله، حيث عرض تاريخ الاقتصاد السعودي اتجاهين متفاعلين، فقد نما قطاع النفط بسرعة شديدة من وضعه كمساهم متواضع في النشاط الاقتصادي في أوائل السبعينيات، مدفوعا بكل من ارتفاع الاسعار وزيادة الانتاج، حتى بلغ ذروته في أوائل الثمانينيات عندما أخذ مستوى الانتاج في الانخفاض مصحوبا بتدهور الأسعار، فكان النصف الاول من عقد الثمانينيات فترة الانهيار في الانتاج والاسعار الى أن وصل الى أقل نقطة خلال الفترة من ١٤٠٧هـ (١٩٨٦م) —١٤٠٩ هـ (١٩٨٨م) حيث بدأت منذ ذلك الحين فصاعدا مرحلة الاستقرار النسبي. أما القطاع غير النفطي فقد أثبت ثباتا مماثلا في اتجاهه صعودا الى المستوى الذي شوهد عليه في دول مجلس التعاون ككل مع حدوث بعض الانتعاش في قطاع النفط عن طريق الإيرادات والمصروفات الحكومية.

[٦] مصدر الشكل ٣ هو كتاب المعلومات الاقتصادية عن دول مجلس التعاون ١٤١٧هـ / ١٩٩٦ الصادر عن مؤسسة Motivate. وقد طلب من الفريق العامل بمشروع الاستراتيجية ملاحظة أن البيانات عن الناتج المحلي الاجمالي للمملكة، بما فيه قطاع النفط والقطاعات غير النفطية، صادرة عن وزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية : تحقيق خطط التنمية ١٣٩٠-١٤١٣هـ (١٩٧٠-١٩٩٣م). ونظرا لان كتاب المعلومات الاقتصادية عن دول مجلس التعاون يستخدم البيانات المقدمة من وزارة التخطيط كمصدر لها فان من غير المتوقع أن يكون هنالك اختلاف بين هذه المرجعين.

وعند القاء نظرة على القطاع غير النفطي بمزيد من التفصيل يُلاحظ بأنه يظهر تركيبة تعتبر نموذجية جدا لدول الخليج العربي مع حضور قوي للنشاط الحكومي (الذي هو غير نفطي من الناحية الفنية ولكنه بالطبع غير مستقل عن النفط) وقطاع صناعات أساسية مع عنصر رئيسي من تكرير البترول وخليط من القطاعات الأصغر، خصوصا التجارة والتوزيع والنقل والاتصالات والتمويل والعقارات والزراعة ولكن دون أن يطغى أحد هذه القطاعات على القطاعات الأخرى. ويوضح الشكل ٤ تلك التركيبة بالنسبة للعام ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م .

الشكـــل ٤

الناتج المحلي الاجمالي للمملكة العربية السعودية من القطاع غير النفطي بحسب القطاع الاقتصادي الرئيس

(بالنسبة المئوية)

١٤١٤هـ / ١٩٩٣م

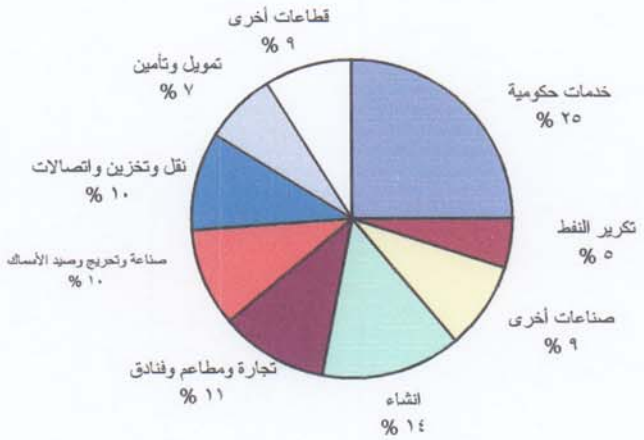

المصدر : كتاب المعلومات الاقتصادية حول دول مجلس التعاون، الجدول ٢-١-، صفحة ١٠٨

قدم بالجدول رقم (١) أدناه مقارنة بين النشاط الاقتصادي غير النفطي لكل من المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون ككل. ويمكن الملاحظة بأن التركيبات الاقتصادية متشابهة جدا وبأن المملكة في كثير من الحالات تسهم في معظم قطاع النشاط الاقتصادي ضمن منطقة دول مجلس التعاون.

الجدول (١)

دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة العربية السعودية :
الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي حسب القطاع ، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣ (بملايين الدولارات)

المعايير الدولية للتصنيف الصناعي	القطـــــــــــــاع الاقتصـــــــــــادي	دول مجلس التعاون	المملكة العربية السعودية
١	الزراعة وصيد الاسماك	٩.٤٩٤	٨.٠٩٤
٢	التعدين واستخراج الاحجار	لا ينطبق	٥٣٠
٣	الصناعة	١٨.٠٣٧	١١.١١٧
	- تكرير البترول	لا ينطبق	٣.٩٧٥
	- صناعات أخرى	لا ينطبق	٧.١٤٢
٤	الكهرباء والغاز والمياه	٤٩٨	١٩٤
٥	الانشـــــــاء	١٦.٣٩٣	١١.١٨٥
٦	التجارة والمطاعم والفنادق	١٦.٥٥٤	٨.٧١٧
٧	النقل والمواصلات	١٢.٠٧٤	٧.٩٥٦
٨	التمويل والتأمين	٩.٠٠٢	٥.٢٢٣
٨	العقارات وخدمات الاعمال	٧.٧٩٨	١.٩٢٠
٩	القطاع الحكومي	٣٣.٣٩٨	٢٠.٨٩٨
٩	الخدمات الشخصية والاجتماعية	٧.٤٧١	٢.٠٤٢
	رسوم الاستيراد	٢.٥١٨	٢.٤٣٠
	أجور خدمات بنكية متحققة	- ٢.٧٨٣	*
	الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي بقيم الشراء	١٣٠.٤٥٤	٨٠.٣٠٧

* ملاحظة : مشمولة في "الخدمات الشخصية والاجتماعية"

المصدر : كتاب المعلومات الاقتصادية عن دول مجلس التعاون الخليجي لعام ١٤١٧هـ / ١٩٩٦ ، الجدول ٢-١-١ ، صفحة ١٠٤ والجدول ٢-١-١-٥ ، صفحة ٢٠٨

٣-٠ النشاط الاقتصـــادي لمدينـــة الريـــاض

٣-١ مقدمـــــــــــة

نقدم بهذا الفصل من التقرير معايير ووصف للنشاط الاقتصادي لمدينة الرياض الى المدى الممكن مع الأخذ في الاعتبار التوفـــر المحدود للمعلومات الاقتصادية عن المدينة.

٣-٢ العمالة والبطالة بالريـــاض

تتوفر المعلومات التفصيلية عن العمالة بمدينة الرياض من واقع المسح السكاني الذي أجرته الهيئة في عام ١٤١٧هـــ /١٩٩٦م والذي نتج عنه تقديرا لعدد العاملين بمدينة الرياض بحوالـــي ٩٦٥.٠٠٠ موظفـــا يعملـــون بالمدينـــة (٣٨٠.٠٠٠ ســـعودي و ٥٨٥.٠٠٠ أجنبي) اعتبارا من نهاية عام ١٤١٧هـــ / ١٩٩٦م.

وباستخدام البيانات حول العمالة المدنية المتوفرة من الخطة الخمسية السادسة فقد تم تقدير مجموع العاملين المدنيين فـــي جميـــع انحاء المملكة بما مجموعه ٧.٠٦٨.٩٢٠ (يشمل حوالي ١٢٤.٥٠٠ عسكري وموظفون شبه عسكريون[٧] .

٣-٢-١ العمالة حسب القطاع

ان تركيبة العمالة بالرياض تختلف كثيرا عما هي على مستوى متوسط العمالة في المملكة، ويوضح الشكل البياني رقم (٥) تلـــك التركيبة.

[٧] بناء على التقديرات الصادرة عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في "التوازن العسكري ١٤١٤/١٤١٥هـــ — ١٩٩٤ / ١٩٩٥".

الشكل رقم (٥)

العمالة المقدرة بالمملكة العربية السعودية والرياض حسب القطاع الاقتصادي

١٤١١هـ (١٩٩١م) و ١٤١٤/١٤١٥ (١٩٩٤/١٩٩٥)

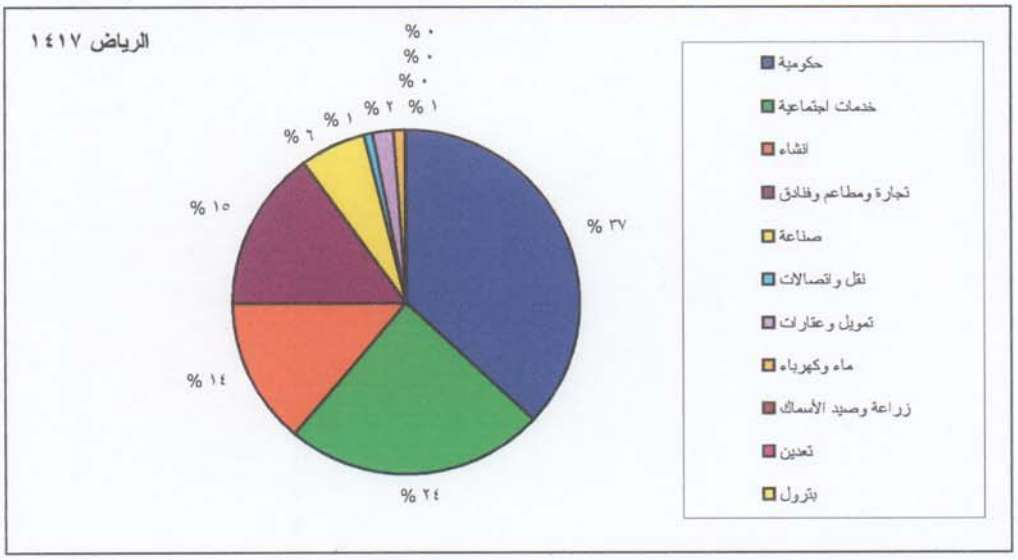

المصدر : الجداول الاحصائية الصادرة عن الهيئة العليا لتطوير الرياض عن المسح السكاني عام ١٤١١هـ (١٩٩١م)، غير مؤرخة، الجدول ١٣ ، وزارة التخطيط، الخطة الخمسية السادسة عام ١٤١٦ ، الجدول رقم ٦-٢ صفحة ١٧٥ والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، التوازن العسكري ١٤١٤هـ / ١٤١٥هـ الموافق ١٩٩٤/١٩٩٥م.

يمكن الملاحظة بأن العمالة بالرياض مقارنة بالعمالة بالمملكة ككل تعتمد بدرجة أكبر بكثير على الوظائف المدنية الحكومية (٣٧ بالمائة مقابل المتوسط الوطني البالغ ١٣ بالمائة). وعلى نحو مناظر توجد بالرياض نسبة عمالة أقل بكثير في قطاع الخدمات مقارنة بالمعدل الوطني.

٣-٢-٢ العمالة حسب النوعية

تختلف أيضا التركيبة المهنية للعمالة بالرياض الى حد ما عنها في المملكة. فمن حيث النسبة المئوية يبدو أن الرياض يعمل بها عدد مماثل تقريبا لعدد المهنيين والعمال المهرة (١٦ بالمائة مقابل ١٤ بالمائة بالمملكة) ولكنها تختلف تماما بالنسبة لعدد الاداريين العاملين (٨ بالمائة مقابل ٢ بالمائة) كذلك تشير فئة العمالة "عمال الخدمات" الى وجود فرق كبير بين التركيبة المهنية للعاصمة والمملكة (٥ بالمائة بالرياض مقابل ٢٢ بالمائة على مستوى المملكة). وعلى كل حال يوضح الشكل (٦) الفئات الرئيسية للعمال.

الشكل رقم (٦)

العمالة المقدرة بالمملكة العربية السعودية والرياض حسب نوع المهنة

١٤١١هـ (١٩٩١م) و ١٤١٤/١٤١٥ (١٩٩٤/١٩٩٥)

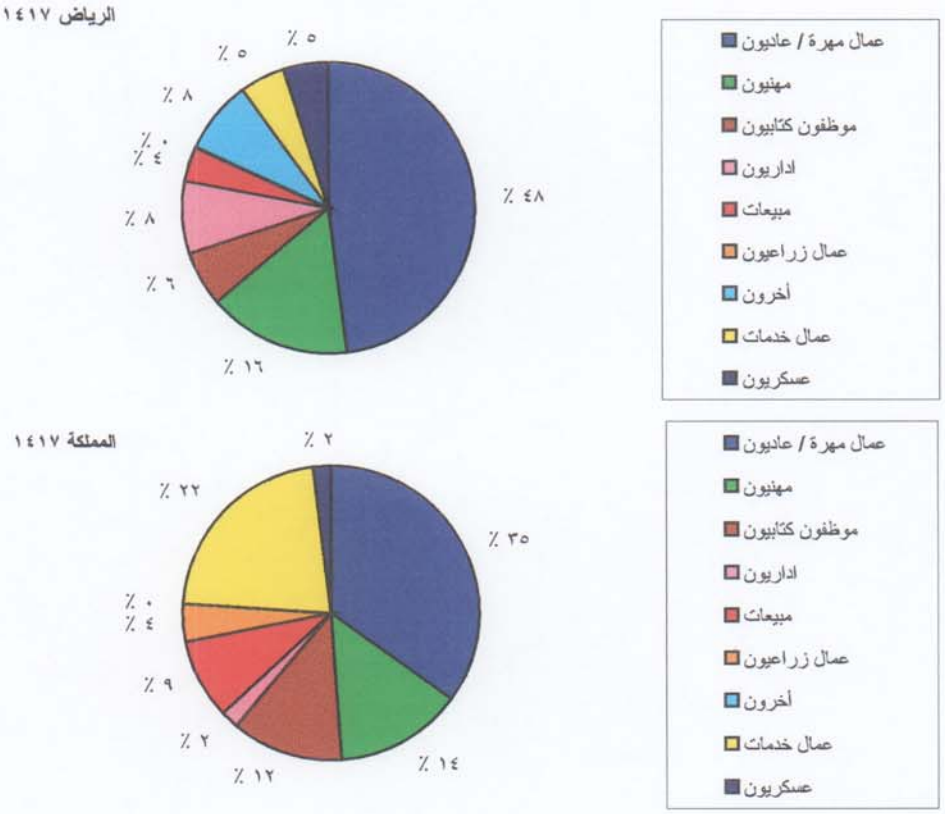

المصدر : الجداول الاحصائية للهيئة للعام ١٤١١هـ (١٩٩١م)- المسح الاسري، غير مؤرخ، الجدول ١٧ ، وزارة التخطيط، الخطة الخمسية السادسة ١٤١٦هـ، الجدول ٦-٤، صفحة ١٧٧، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية – التوازن العسكري عام ١٩٩٤/١٩٩٥م.

٣-٢-٣ التغير في العمالة خلال الفترة ١٤٠٧هـ — ١٤١٧هـ

تمكّن المعلومات المتوفرة حول العمالة من خلال المسح السكاني الذي قامت به الهيئة في عامي ١٤٠٧هـ و ١٤١٧هـ من تحديد الاتجاهات المستقبلية للعمالة بالرياض خلال فترة السنوات العشر.

وعلى الرغم من أن الزيادة في معظم القطاعات العمالية التي جرى مسحها ظلت ثابتة نسبيا، الا أن الارقام تشير الى حدوث زيادة طفيفة في عدد عمال الخدمات الحكومية فيما يتعلق بالعدد الاجمالي للعاملين، وزيادة بنسبة ٢٠ بالمائة في عدد أولئك العاملين في قطاع الخدمات العامة والاجتماعية، وهو ما يوضحه الجدول ٢ بأدناه.

الجـــدول (٢)

التغيرات في العمالة بحسب القطاع بمدينة الرياض

خلال الفترة ١٤٠٧هـ - ١٤١٧هـ

القطـــــاع	١٤٠٧	% من المجموع	١٤١٧	% من المجموع
حكومي (شاملا العسكريين)	١٦٩.٢٧٥	%٤٠	٣٥٧.٤٩١	%٣٧
خدمات عامة واجتماعية	٨٤.٢٩٧	%٢٠	٢٢٦.٢١٧	%٢٤
انشاء	٦٤.١٥٢	%١٥	١٣٨.١٣٩	%١٤
تجارة ومطاعم وفنادق	٦١.٢١٨	%١٥	١٤٤.٠٥١	%١٥
صناعة	٢٧.٤٣١	%٧	٦٢.٠٤٨	%٦
نقل واتصالات	٥.٩٢٨	%١	٧.٠٦٧	%١
تمويل وعقارات	٩.٢٦٣	%٢	١٥.٥٩٩	%٢
ماء وكهرباء	٠	%٠	٧.٧٤٠	%١
زراعة وصيد أسماك	٢.٢٦٣	%٠	٦.٥٠٩	%٠
تعدين	٩١	%٠	٩٧	%٠
بترول	٠	%٠	٠	%٠
المجاميـــــع	٤٢٣.٩١٨	%١٠٠	٩٦٤.٩٥٨	%١٠٠

المصدر : المسح السكاني الذي قامت به الهيئة عامي١٤٠٧هـ (١٩٨٦م) و ١٤١٧هـ (١٩٩٦م) ، الجدول ١٣

كما يوضح الشكل (٧) أدناه اتجاها متميزا بالنسبة لاعداد العمال السعوديين والاجانب ضمن القوة العاملة، فقد قدر عدد العـاملين بالرياض في عام ١٤٠٧هـ (١٩٨٦م) بـ ١٥٠.٣٠٤ سعودي و ٢٧٣.٦١٤ أجنبي، أي بنسبة ٣٥.٥ بالمائة سعوديين و ٦٥.٥ بالمائة أجانب. وبحلول عام ١٤١٧هـ (١٩٩٦م) كان هنالك ٣٨٠.٢٤٤ سعودي و ٥٨٤.٧١٤ أجنبي في القوة العاملة أو حوالي ٣٩.٤ بالمائة و ٦٠.٦ بالمائة من مجموع العمالة على التوالي، ويوضح هذا التغير بصورة جزئية القليل مـن النجـاح الـذي أحرزته سياسة السعودة التي تبنتها مؤخرا حكومة المملكة.

ومع أن الجدول لم يبين الزيادة في نسبة السعوديين بالوظائف الحكومية الا أن معلومات المسح أشـارت الـى حـدوث زيـادة ملموسة في تلك النسبة فيما يتعلق بالعدد الاجمالي للسعوديين العاملين : من ٧٨ بالمائة الـى ٨١ بالمائـة عـام ١٤١٧هـ (١٩٩٦م)

الشكل رقم (٧)

العمالة حسب الجنسية بمدينة الرياض ١٤٠٧هـ (١٩٨٦م) — ١٤١٧هـ (١٩٩٦م)

(بالنسبة المئوية)

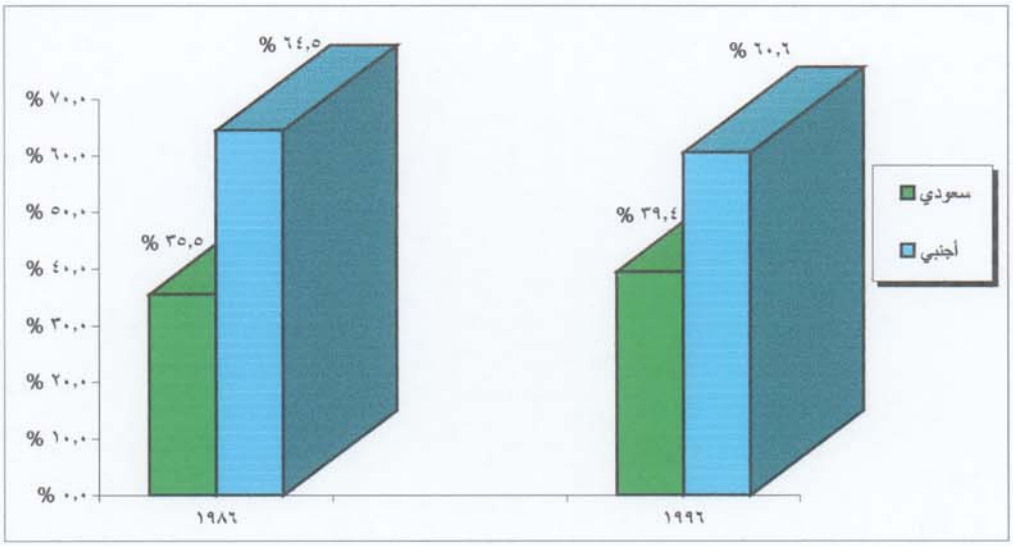

المصدر : التقرير السنوي لمؤسسة التأمينات الاجتماعية – قضايا متنوعة

٣-٢-٤ الروابط بين العمالة والهجرة

أشرنا في التقرير الفني للمرحلة الاولى من مشروع المخطط الاستراتيجي الشامل والمعنون "**الخصائص الاجتماعية لمدينة الرياض**" الى أنه كانت هنالك زيادة ضخمة في الهجرة الصافية الى منطقة الرياض بعد حرب الخليج مباشرة، ففي السنوات الثلاث من ١٤١٢ الى ١٤١٤ وحدها أضيف ما يقدر بـ ٤٩٠.٠٠٠ عامل أجنبي الى سكان المنطقة (يقاس عددهم من واقع عدد تصاريح الاقامة الجديدة الصادرة مطروح منه عدد العمال الاجانب الذين غادروا المملكة بصفة نهائية[٨] . ويبدو أنه حدث عمليا توقف تام للهجرة الصافية الى المنطقة خلال السنتين التاليتين (١٤١٥ و ١٤١٦هـ). ويوضح الشكل ٨ هاتين الظاهرتين المتفاوتتين.

[٨] طلب تزويد المعلومات حول العاملين لدى الحكومة بالرياض بخطاب رسمي موجه الى ديوان الخدمة المدنية ولكن من غير المتوقع توفير المعلومات المطلوبة حين وقت كتابة التقرير.

الشكل (٨)

الهجرة الصافية للعمال الاجانب بمنطقة الرياض

١٤١٠هـ - ١٤١٦هـ (٩٠/١٩٨٩-٩٦/١٩٩٥)

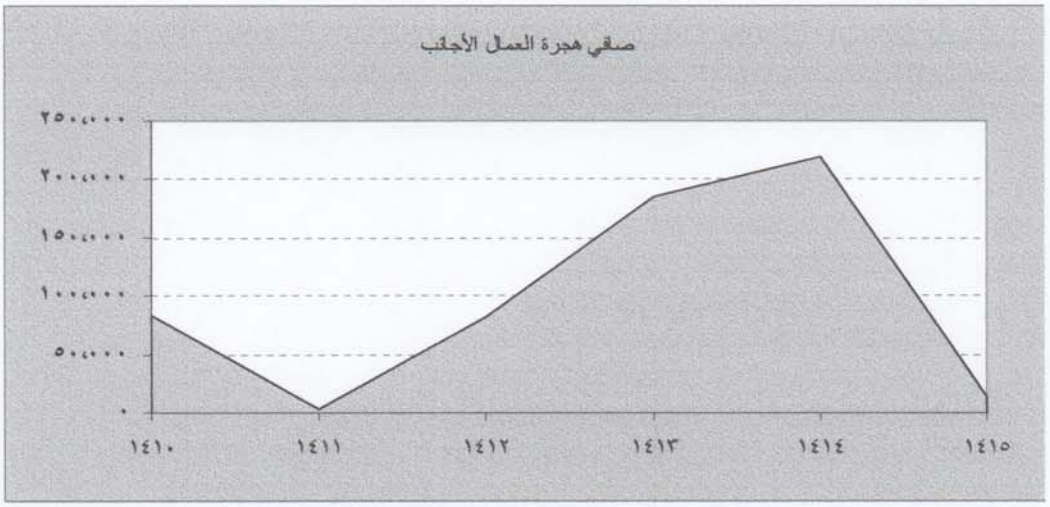

المصدر : وزارة الداخلية والكتاب الاحصائي وقضايا متنوعة والمعلومات المقدمة مباشرة من وزارة الداخلية لمشروع المخطط الاستراتيجي الشامل.

٣-٢-٥ الروابط بين العمالة وهجرة السعوديين

قدرنا في تقرير "الخصائص الاجتماعية لمدينة الرياض" بأن حوالي ٨٨٥.٧٠٠ سعودي كانوا قد هاجروا الى الرياض خلال الفترة من ١٤٠٧هـ (١٩٨٦م) - ١٤١٧هـ (١٩٩٦م) .

ولتأكيد صحة هذا التقدير لا بد من معرفة عدد الوظائف الجديدة التي أوجدها القطاع العام بالرياض خلال تلك الفترة. وكما سبق أن ذكرنا فان المسح السكاني الذي أجرته الهيئة يشير الى أن ٨١ بالمائة من السعوديين الموظفين يعملون لدى الحكومة (بمن فيهم الموظفون العسكريون) غير أنه لم تتوفر أية معلومات حول العمالة في مجال الخدمة المدنية بالرياض وقت كتابة هذا التقرير، وبذلك لم يكن بالامكان حتى الان تحديد المدى الذي تسببت فيه الوظائف الجديدة في الحكومة في حدوث هجرة داخلية الى مدينة الرياض أو مدى تجاوبها مع الهجرة.

٣-٢-٦ البطالة

بقدر ما يمكن تحديده فان أيا من الجهات الحكومية لا تحتفظ بصورة منتظمة بمعلومات عن البطالة على الرغم من وجود آلية لذلك يمكن للسعوديين الباحثين عن العمل بواسطتها من أن يسجلوا اسماءهم لدى وكالة الوزارة لشؤون العمل.

تم التوصل من خلال المسح السكاني الذي قامت به الهيئة العليا الى تقدير عدد السعوديين العاطلين عن العمل في الاسر المقيمة بالرياض بحوالي ٥٤.١٥٨ شخصا عام١٤١٧ هـ (١٩٩٦م). وفيما يتعلق بالقوة العاملة (المعرفة بأنها تضم العاملين والعاطلين عن العمل) فان معدل البطالة بين السعوديين بلغ ١٢.٥ بالمائة، بينما بلغ وسيط اعمار العاطلين عن العمل ٢٥-٢٩ سنة تقريبا.

كذلك تم في المسح السكاني الذي أجرته الهيئة سؤال أرباب الأسر الاجنبية عما اذا كان أحد افراد أسرهم عاطلا عن العمل، حيث قدر من واقع الاجابات بأنه كان هنالك ١٥.٥٨١ أجنبيا عاطلا عن العمل بالرياض بنهاية عام ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م، وكانت نسبة البطالة بين الاجانب ٢.٥%. أما وسيط أعمار العاطلين الاجانب فكان يتراوح بين ٢٥ الى ٢٩ سنة أيضا.

لقد تغير حجم البطالة بشكل كبير منذ عام ١٤٠٧هـ (١٩٨٦م) فقد ارتفع العدد الاجمالي للعاطلين عن العمل من نسبة ٤.٥ بالمائة الى ٦.٧ بالمائة حيث ارتفعت نسبة البطالة من السعوديين من ٨.٨ بالمائة الى نسبة تنذر بالخطر وهي ١٢.٥ بالمائة في عام ١٤١٧هـ (١٩٩٦م) ، في حين زادت النسبة بين الاجانب من ٢ الى ٢.٥ بالمائة في نفس فترة السنوات العشر، ويوضح الشكل (٩) أدناه هذه التغيرات.

الشكـــل ٩

التغيرات في حجم البطالة بمدينة الرياض خلال الفترة ١٤٠٧هـ - ١٤١٧هـ

من حيث النسب المئوية

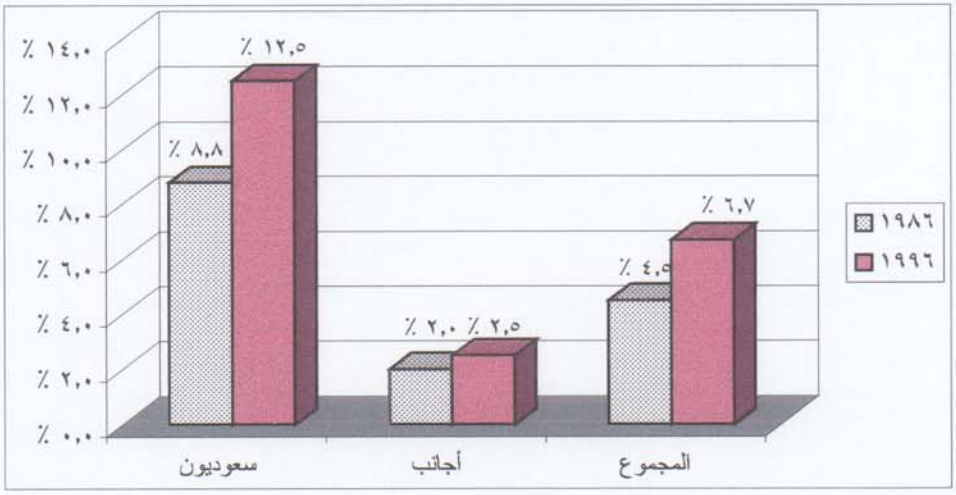

المصدر : المسح السكاني الذي قامت به الهيئة العليا عام ١٤١٧هـ (١٩٩٦م) .

٣-٣ الناتج المحلي الإجمالي للريـــاض

عند تحليل خصائص النشاط الاقتصادي بمدينة الرياض يلزم الاقرار أولا بعدم وجود أية معلومات في الوقت الحاضر يمكـــن أن تحدد على نحو شامل وتقيس حجم النشاط الاقتصادي للمدينة، وبخلاف بعض الدول الصناعية الكبرى ذات التكوين الفدرالي مثل الولايات المتحدة والمانيا حيث الناتج المحلي الاجمالي للولايات منفردة يقاس ويسجل بطريقة روتينية، فـــان النظـــام المحاســـبي الوطني للمملكة العربية السعودية لا يتيح الأخذ بأفكار مثل الناتج المحلي الاجمالي لكل منطقة أو مقاطعة أو مدينة على حدة.

كما أن المعلومات والبيانات الرسمية لا تقدم على نحو مماثل أية اشارة الى المدى الذي تتبادل فيه الرياض البضائع والخدمـــات مع بقية انحاء المملكة. وربما يكون بالامكان، على نحو غير مباشر، تقدير عنصر ترويج هذه التجارة عن طريق قياس تحركات السيارات التجارية الداخلة الى الرياض والخارجة منها، وقد تم اجراء اتصالات بهذا الشأن مع وزارة المواصـــلات والجـــهات الاخرى ذات العلاقة الا أن تلك المعلومات لم تكن متوفرة خطيا وقت كتابة هذا التقرير.

وعلى نحو مماثل لا تلقي المعلومات المتوفرة من قبل الحكومة أي ضوء على التوزيـــع الجغرافـــي للمصروفـــات والقـــروض الحكومية، وتتلقى الرياض الايرادات في صورة عائدات وضرائب من العمليات التي تتم خارج حدودها، وهي انتاج النفط والغاز بالمنطقة الشرقية، كما توزع تلك الايرادات عن طريق ميزانيات الـــوزارات والادارات والوكـــالات الحكوميـــة فـــي صـــورة مصروفات ومنح وقروض تقدم الى بقية مدن المملكة.

ومع أن تدفق الايرادات والمصروفات بين الرياض والاجزاء الاخرى من المملكة يسجل دون شك فـــي الميزانيـــات التفصيليـــة للوزارات والوكالات الحكومية (بالنسبة للانشطة المدنية) ويمكن تجميعها ضمن وزارة التخطيط، الا أننا لم نعثر على أية وثيقـــة متاحة للجمهور تتضمن قياسا أو وصفا للتدفقات المالية تلك، وبالتالي سيكون التأثير الصافي من التدفقـــات الداخلـــة والخارجـــة مجهولا، علما بأن الاتصال بكافة الجهات الحكومية الرئيسية لمعرفة تفاصيل التوزيع الجغرافي للمبالغ التي تنفقها سيكون قطعـــا غير ناجح، وسيتمخض عنه بالتأكيد بذل جهد بحث خارج عن نطاق هذا التقديم وفقا لما هو محدد بالتقرير الأولي.

هذا وقد أخذنا في الاعتبار ثلاث طرق في محاولة لتقدير الناتج المحلي الاجمالي لمدينة الرياض وهي :

الطريقـــــــة الاولـــــــى :

باستخدام طريقة الدخل على أساس بيانات مداخيل الاسر من الاجور والرواتب من واقع المسح السكاني الذي قامت بـــه الهيئـــة العليا عام ١٤١٧هـــ والذي استكمل بالتحليلات الاقتصادية للدخل من الاستثمار غير المسجل وكذلك الدخل المتحصل من العمال العاملين بقطاعات صناعة البترول الاشتقاقية، فقد قدرت ادارة البحوث والدراسات بمركز المشاريع والتخطيط أن الناتج الاجمالي بلغ ٧٠ بليون ايال في عام ١٤١٧هـــ أو حوالي ١٤ بالمائة (رقم مقرب) من الناتج المحلي الاجمالي.

الطريقـــــــة الثانيـــــــة :

لتقدير الناتج المحلي الاجمالي للرياض لأية فترة زمنية أخرى، يمكن اتباع أبسط الطرق حيث تتمثل هذه الطريقة في الافـتراض بأن مساهمة الرياض في الناتج المحلي الاجمالي تماثل في بعض النواحي مساهمتها في عدد سكان المملكة. واذا مـا تم اتبـاع هذه الطريقة فسوف يلزم أولا حذف قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي من المعادلة، والاقرار بأن هذا القطاع بكامله موجود مـن الناحية العملية بالمنطقة الشرقية.

وقد كان الناتج المحلي الاجمالي من القطاعات غير النفطية ٣٤٠ بليون ايال في عام ١٤١٧هـ (١٩٩٦م) ، وقدر عدد سـكان الرياض بحوالي ٣.١٢ مليون نسمة[٩] ، وبعبارة أخرى حوالي ١٦.٢ بالمائة من سكان المملكة الذي بلغ ١٩،٣ مليون نسمة.

ويتمخض عن هذه الطريقة تقدير ما نسبته ١٦.٢ بالمائة من مبلغ ٣٤٠ بليون ايال هي الناتج المحلي الاجمـالي للمملكـة مـن القطاع غير النفطي أو حوالي ٥٥.١ بليون ايال بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي للرياض.

الطريقـــــــة الثالثـــــــة :

وهي طريقة أكثر تفصيلا لتقدير الناتج المحلي الاجمالي وتتمثل في مقارنة العمالة بالرياض بحسب القطاع مع مجاميعها بالنسـبة لجميع انحاء المملكة بافتراض أن متوسط مستوى الانتاجية بكل قطاع (أي القيمة المضافة أو مساهمة كل موظف فـي الناتـج المحلي الاجمالي) هو نفسه في الرياض كما هو الحال بالنسبة للمملكة ككل، وبذلك يتم حساب الناتج المحلي الاجمالي للريـاض بكل واحد من القطاعات الاقتصادية.

من الواضح ان هذه الطريقـة لا تزال طريقة بسيطة نظرا لان مستويات الانتاجية ستتفاوت عمليا الى حد ما من مكـان لآخـر داخل المملكة. وفيما يلي بعض مجالات الاختلاف التي يمكن توقعها :

- في حالة قطاع الصناعة : لا توجد بالرياض أية صناعات بتروكيماوية ذات شأن، أما في المنطقة الشرقية، علـى سـبيل المثال ، فتتركز في الجبيل مصانع البتروكيماويات التابعة لسابك. ان الاعمال البتروكيماوية تحتاج الى رأسمال كبير نسـبيا ولهذا يمكن توقع أن تكون ذات مستويات مرتفعة من القيمة المضافة لكل موظف. لذلك فأن الانتاجية الصناعية ربما تكـون أقل في الرياض من متوسط تلك الانتاجية بالنسبة للمملكة.

- في حالة القطاع الحكومي : نظرا لعدم امكانية تطبيق فكرة القيمة المضافة على الخدمات الحكومية فان المتبع فـي حسـاب الدخل الوطني هو استخدام المصروفات لتمثيل مساهمة الحكومة في الناتج المحلي الاجمالي، ويمكن القول (على الرغم مـن عدم توفر أية معلومات) أن المصروفات الحكومية على كل موظف تزيد في الرياض عنها في أي مكان آخر بالمملكة.

---

[٩] المصدر : الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض – الجداول الاحصائية للمسح الاسري عام ١٤١١هـ (١٩٩١م) .

- يمكن على نحو مماثل أن ينطبق القول نفسه على النقل البري حيث تشير الاجراءات الطبيعية لهذه الصناعة (مثل تسجيل السيارات) الى أن مستويات ملكية السيارات لكل فرد بالرياض أعلى بكثير مما هي عليه في بقية انحاء المملكة (انظر الفقرة ٣-٦-٨).

- في قطاعات الإنشاء والتجارة والخدمات : يمكن القول بأن تركيز الشركات الكبرى في الرياض أعظم منه بكثير مما هو في أية مدينة أخرى بالمملكة، لذلك ربما تنطبق اقتصاديات الحجم على تلك الشركات. واذا كان الامر كذلك فان الانتاجية بتلك القطاعات ربما تكون أعلى في الرياض من المعدل الوطني.

على أنه لم يكن بالامكان تجميع أية معلومات لاختبار تلك الفرضيات ضمن نطاق هذا التقرير.

وفي ضوء المعلومات والمصادر المتاحة يمكن تقدير مساهمة القطاعات في الناتج الاقليمي الاجمالي لمدينة الرياض، وذلك بطريقة تبدو معقولة حيث تتمثل في استخدام بيانات العمالة بالرياض وموالفتها مع تقديرات الناتج الوطني، وقد نتج عن هذه الطريقة تحديد الرقم ٥٣،٤٧ بليون ايال باعتباره الناتج الاقليمي لمدينة الرياض.

ولتوضيح تقديرات الانتاجية أو القيمة المضافة لكل موظف بالنسبة لكل قطاع على حدة، فقد تمت مقارنة التقديرات الوطنية للناتج المحلي الاجمالي عام١٤١٧ هـ (١٩٩٦م) مع مجاميع العمالة في كافة انحاء المملكة خلال السنة المالية ١٩٩٦م (١٤١٦/١٤١٧هـ) من الخطة الخمسية السادسة. ولما كانت بيانات ومعلومات الخطة المذكورة تشير الى العمالة المدنية فقط فقد استلزم الامر اضافة تقديرات العمالة العسكرية التي تم الحصول عليها من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، ويعتقد بأن هذه التقديرات موثوقة.

الا أن فحص التحليل المنطقي المستخدم في وضع تلك التقديرات للقيمة المضافة لكل موظف بحسب القطاع بمدينة الرياض عن طريق ضرب الرقم الاجمالي للعمال العاملين بالرياض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (٧٢.١٤٦ايال × ٩٦٤.٩٥٨ عامل) نتج عنه مبلغ ٦٩.٦٢ بليون ايال بالنسبة للناتج الاقليمي الاجمالي للرياض. وهذا الرقم المعقول تماما قريب جدا من تقديرات مركز المشاريع والتخطيط للناتج الاقليمي الاجمالي للرياض في عام ١٤١٧هـ (١٩٩٦م) ، ويعكس الفرق البالغ ١٦.١٥ بليون ايال بين التقديرات بحسب كل قطاع على حدة والنصيب من الناتج المحلي الاجمالي بحسب الموظف احتمال وجود ٥٢٠٠ عامل تقريبا يعملون في القطاعات الاشتقاقية لصناعة البترول في الرياض.

أخيرا تم تصنيف عناصر معينة من مكونات الناتج المحلي الاجمالي على حدة من القطاعات الاقتصادية الرئيسة وفقا لما حددته المعايير العالمية للتصنيف الصناعي (وهي ملكية المساكن ورسوم الاستيراد وأجور الخدمات البنكية المتحققة) كفرضية كافية، حيث افترض بأن مساهمة الرياض بتلك المكونات تتفق مع مساهمتها في عدد السكان السعوديين. وتعطي هذه الحسابات النتائج التالية :

الجـــدول (٣)

طريقة تقدير الناتج المحلي الاجمالي بمدينة الرياض عام ١٤١٧هـ

القطاع الاقتصادي	المملكة العربية السعودية			الريـــــاض	
	عدد العاملين	الناتج المحلي الاجمالي (ببلايين الريالات)	الناتج المحلي الاجمالي لكل عامل	عدد العاملين	الناتج المحلي الاجمالي التقديري (ببلايين الريالات)
	١٤١٧	١٤١٧	(ايال)	١٤١٧	١٤١٧
القطاع العام بشكل رئيس					
القطاع الحكومي	٩٤٤.٠٨٤	٨٥.٠	٩٠،٠٤٣	٣٥٧.٤٩١	٣٢.٢
الماء والكهرباء	٨٠.٦٥٦	١.٠	١٢.٣٩٨	٧.٧٤٠	٠.١
النفط	٥٥.٠٢٨	١٧٠.٠	٣.٠٨٩.٣٣٦	*	* ١٦.١٥
مجموع القطاعات العامة بشكل رئيس	١.٠٧٩.٠٦٨	٢٥٦.٠	٢٣٧.٢٤١	٣٦٥.٢٣١	٤٨.٤٥
القطاع الخاص بشكل رئيس					
الانشاء	١.٠٦٩.١٨٥	٤٧.٠	٤٣.٩٥٨	١٣٨.١٣٩	٦.١
الصناعة	٥٧٧.٦٧١	٤٦.٠	٧٩.٦٣٠	٦٢.٠٤٨	٥.٠
التجارة والمطاعم والفنادق	١.٠٤١.٨٨٣	٣٧.٠	٣٥.٥١٢	١٤٤.٠٥١	٥.١
النقل والاتصالات	٣٢٠.٥٣٩	٣٣.٠	١٠٢.٩٥١	٧.٠٦٧	٠.٧
التمويل والعقارات	٣٣٤.١٦٢	٣٣.٠	٩٨.٧٥٤	١٥.٥٩٩	١.٥
الخدمات السكانية والاجتماعية	٢.٢٢١.٨١٩	١٧.٠	٧.٦٥١	٢٢٦.٢١٧	١.٧
التعدين	٤.٤٣٩	٣.٤	٧٦٥.٩٣٨	٩٧	٠.٠٧
الزراعة وصيد الاسماك	٣٧٩.٤٦٣	٣٥.٠	٩٢.٢٣٥	٦.٥٠٩	٠.٦
مجموع القطاعات الخاصة	٥.٩٤٩.١٦١	٢٥١.٤	٤٢.٢٥٨	٥٩٩.٧٢٧	٢٠.٧٧
بنـــود توفيقيـــة					
رسوم استيراد	–	٧.٠	–	–	١.٠
ملكية المساكن	–	٦.٧	–	–	٠.٩
أجور خدمات بنكية متحققة	–	– ١١.١	–	–	– ١.٥
المجموع	٧.٠٦٨.٩٢٠	٥١٠.٠	٧٢.١٤٦	٩٦٤.٩٥٨	٦٩.٦٢
العمود	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

ملاحظة : * لم يتم تسجيل عدد الاشخاص العاملين في صناعة البترول بالرياض في المسح الذي أجرته الهيئةالعليا عام ١٤١٧هـ (١٩٩٦م) وانما يمكن الافتراض بصورة معقولة بأنه قليل.

المصدر : العمود (١) العمالة المدنية من وزارة التخطيط – الخطة الخمسية السادسة، الجدول ٦-٢ صفحة ١٧٥، العمالة العسكرية من المعهد الدولـــي للدراســـات الاســـتراتيجية – التـــوازن العسكري ١٤١٤/ ١٤١٥هـ (١٩٩٤/١٩٩٥م) ، العمود (٢) من وزارة المالية والاقتصاد الوطني — الادارة المركزية للاحصاء كتاب الاحصاء الســـنوي ١٤١٤(١٩٩٤) ، العمـــود (٣) = العمود ٢/العمود ١ ، العمود (٤) من الجداول الاقتصادية الاجتماعية من الهيئة العليا والمأخوذة من المسح الاسري عام ١٤١١هـ (١٩٩١م)، الجدول ١٣ والعمود (٥) = العمود ٤ × العمود ٣ بالنسبة للقطاعات الاقتصادية ونتيجة ضرب المعامل ٠.١٦٧ في العمود ٢ بالنسبة للبنود التوفيقية.

وبذلك يمكن تقدير الناتج المحلي الاجمالي للرياض بحوالي ٧٠ بليون ايال أو حوالي ١٤ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي الوطني. وبناء على هذه الحسابات يبدو أن حوالي ٤٦ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي لمدينة الرياض جاء من الحكومة.

ونتيجة لهذه الطريقة فان التركيبة الاقتصادية التقديرية للرياض تبدو مختلفة بشكل كبير عن تركيبة العمالة، وبلغة الاقتصاد يصبح الوزن الاقتصادي للحكومة أكثر هيمنة حيث يشكل ٤٦ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٣٧ بالمائه من حجم التوظيف في مدينة الرياض .

٣-٤ اتجاهات البيع بالتجزئة ومصروفات الأسر بالرياض

٣-٤-١ مؤشرات اتجاهات البيع بالتجزئة

لا يبدو أن هنالك معلومات متوفرة ليتم على اساسها عمل قياس مباشر للاتجاهات في منافذ البيع بالتجزئة أو النفقات الاستهلاكية بالرياض على اساس مستمر، وانما تتوفر معلومات دليلية اما على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي[١٠] .

فعلى المستوى الوطني، على سبيل المثال، سيكون بالامكان من حيث المبدأ الفصل بين البضائع الاستهلاكية ضمن واردات المملكة وتحديد فترات زمنية ورفع قيمة الواردات الى اسعار التجزئة وتخصيص جزء من تلك القيمة للرياض على اساس مساهمة الرياض في عدد السكان السعوديين مثلا. وحتى عندئذ سيقدم هذا فقط تقديرا لمبيعات التجزئة للبضائع المستوردة، فإن أصحاب الصناعات المحلية، خصوصا صناعة المنتوجات الغذائية، ربما يشكلون عنصرا مهما في مبيعات التجزئة والنفقات الاستهلاكية، كما أن معظم أصحاب المصانع ذات الملكية الخاصة لا يفصحون عن أية بيانات تتعلق بانتاجهم أو مبيعاتهم.

أما على المستوى المحلي فان المعلومات تتوفر حول أعداد ومساحات تصاريح البناء التي تصدرها أمانة مدينة الرياض، ومع ذلك لم يتم فصل منافذ البيع بالتجزئة على وجه التحديد، ويبدو أنها مشمولة اساسا ضمن الفئة "سكني وتجاري" والتي تضم مباني الشقق والمكاتب مع وجود مكان للبيع بالتجزئة في الدور الارضي.

[١٠] طلب من العاملين بمشروع الاستراتيجية ملاحظة أن المعلومات حول أنشطة البيع بالتجزئة تتوفر من كشوف جرد استخدامات الاراضي التي أعدتها الهيئة العليا. ويفترض بأن تلك المعلومات سيتم تقديمها في التقديم المتعلق باستخدام الاراضي.

٣-٤-٢ المحلات التجارية المرخصة

تتوفر المعلومات على أية حال حول اعداد المحلات التجارية المرخصة من قبل أمانة مدينة الرياض بالنسبة للفترة من ١٩٩٣ الى ١٩٩٥م (١٤١٣ - ١٤١٥هـ)، ومع أن الفترة المشمولة بهذه الاحصائيات قصيرة الا ان هنالك مؤشرات للاتجاه صعودا حسبما هو موضح أدناه.

الجدول (٤)

المحلات التجارية المرخصة من قبل أمانة مدينة الرياض (الجديدة والمجددة) : ١٤١٣ - ١٤١٥هـ

نوع الرخصة	١٤١٣هـ	١٤١٤هـ	١٤١٥هـ
جديدة	٨٦٥٠	١١٣٨٢	١٣٣٢٦
مجددة	٩٣٤٣	١٣٦٠٢	١٤١٧٠
المجموع	١٧٩٩٣	٢٤٩٨٤	٢٧٤٩٦

المصدر : وزارة الشؤون البلدية والقروية - الاحصائيات البلدية عام ١٤١٣هـ جدول ٣-١ صفحة ٨٩ وعام ١٤١٥، الجدول ٣-١٠ ، صفحة ٩٥، وأمانة مدينة الرياض انجازات وأرقام لعام ١٤١٤هـ صفحة ١٣٢ .

وحيث أن معظم الرخص المجددة صالحة لمدة ٣ سنوات فسيكون بالامكان تقدير العدد الاجمالي للمحلات التجارية بالرياض على اساس أن الرخص الجديدة الصادرة خلال سنة واحدة + الرخص المجددة لمدة ثلاث سنوات = حوالي ٥٠.٠٠٠ محلا بنهاية عام ١٤١٥هـ.

هذا ويوضح الشكل ١٠ الانواع المختلفة من المحلات التجارية. وبلغة الارقام تعتبر محلات بيع المواد الغذائية الاكثر شيوعا (٧٦١٠ محلا من مجموع ٢٧٤٩٦ رخصة صدرت في عام ١٤١٥هـ) تليها المؤسسات التجارية (٣٢١٧ رخصة) والخدمات الشخصية (٢٨١٦ رخصة).

الشكل ١٠

عدد المحلات التجارية المرخصة (الجديدة والمجددة) للرياض بحسب نوع المحل التجاري

١٤١٥هـ (١٩٩٤/١٩٩٥م)

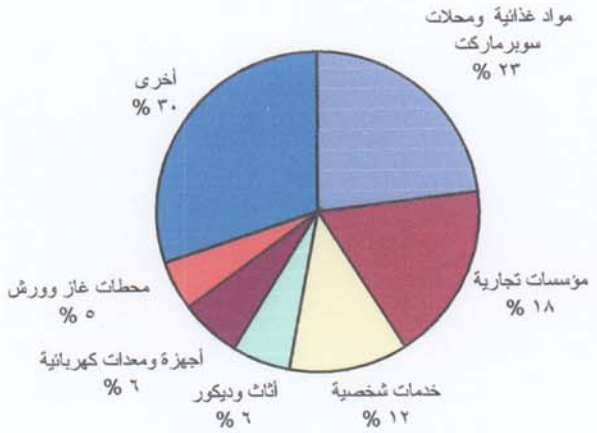

٣-٤-٣ مصروفـــات الأســـر

قدرت الهيئة العليا متوسط المصروفات السنوية لكل أسرة بمدينة الرياض بحوالي ٨٣.٠٠٠ ايال تقريبا. أما الطريقة التي اتبعت في وضع تلك التقديرات فلم يتم تحديدها في هذا التقرير، ومع أن التقديرات المنشورة لا تميز بين الأســـر الســعودية والاســر الاجنبية، لأن الاسر السعودية ذات متوسط مداخيل أجور أعلى من الاسر الاجنبية، فربما يستنتج بأن مصروفات الاسر السعودية أعلى أيضا.

واذا طبقنا هذا على العدد التقديري للاسر وهو ٤٣٣.٥٩٨ أسرة (حسب المسح السكاني الذي أجرته الهيئة عـــام ١٤١٧هـــ / ١٩٩٦م) فان هذا الرقم يوحي ضمنا بأن مجموع مصروفات الاسر بالرياض البالغ حوالي ٣٦ بليون ايال في عام ١٤١٧هـــ (٨٣.٠٠٠ ايال × ٤٣٣.٥٩٨ أسرة) . ويماثل هذا الرقم التقدير المذكور في الفقرة ٣-٣ أعلاه البالغ ٧٠ بليون ايال تقريبا بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي للرياض في عام ١٤١٧هـ (١٩٩٦م) ومع أن الفرق بين هذين الرقمين أكبر مما هو متوقع فسوف يظل ضمن النطاق المسموح به . ان الناتج المحلي الاجمالي لا بد وأن يكون أعلى من مصروفات الاسر نظرا لانـــه يشـمل كافـة المصروفات (الأسر + الاعمال + الحكومة) بالمدينة مما يعطي بعض الثقة في كلا التقديرين .

وعند مقارنة تلك التقديرات بعدد المحلات التجارية بالرياض ومعادلة مصروفات الأسر مع المبيعات بالتجزئة يبدو بأنها تنطـوي ضمنا على ان معظم المحلات التجارية بالرياض صغيرة وذات متوسط مبيعات تجزئة تبلغ قيمتها ٥٠٠.٠٠٠ ايـــال فقـط فـي السنة.

هذا وتقدر مجموعات المنتوجات الرئيسة في المصروفات الاسرية، كنسب مئوية من المجموع، على النحو التالي.

الجدول (٥)

التكوين التقديري لمصروفات الاسر بالرياض حسب مجموعات المنتج الرئيس

والخدمة خلال عامي ١٤٠٨هـ — ١٤١٧هـ (١٩٨٨ - ١٩٩٦م)

	١٤٠٨	١٤١٧
مواد غذائية ومرطبات وتبغ	% ٣٠	% ٣٢
أجـور سكن	% ١٥	% ١٥
نقـــل	% ٢٠	% ١٣
ملابس واكسسوارات (ملحقات)	% ٨	% ١٠
أثاث وأجهزة منزلية	% ١١	% ٨
أخـــرى	% ١٦	%٢٢

• ملاحظة : من الواضح أنه يشتمل على شراء السيارات

المصدر : الهيئة العليا – المناخ الاستثماري بالرياض بالمملكة العربية السعودية عام ١٤٠٩هـ (١٩٨٩م)، الجدول ١٤ ، صفحة ٥٠ ، والمناخ الاستثماري عام ١٤١٧هـ (١٩٩٦م)الجـدول ٦ ، صفحة ٣٨.

واذا أخذنا في الاعتبار التغيرات في التعريفات فان مصروفات الاسر بالرياض لا يبدو أنها تغيرت بدرجة كبـيرة علـى مـدى السنوات الثماني الاخيرة.

٣-٥ دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي بالرياض

يبدو من الحسابات الواردة في الجدول ٣ أعلاه أن القطاعات الاقتصادية غير النفطية التي يتحكم بها القطاع الخاص بشكل اساسي قد أسهمت بمبلغ ٢٠.٧٧ بليون ايال (٣٠ بالمائة) من الناتج المحلي الاجمالي البالغ ٧٠ بليون ايال في عام ١٤١٧هـ .

على أن تلك التقديرات ربما تغالي في نسبة مساهمة القطاع الخاص بالنظر الى تخصيص النقل والاتصالات لهذا القطاع. والواقع ان النقل الجوي (الخطوط السعودية) والاتصالات اللاسلكية (الاتصالات السعودية) يجب أن يخصص للقطاع الحكومي، الا أن المعلومات المتاحة لم تسمح بالفصل بين هذين القطاعين.

٣-٦ الأنشطة الاقتصادية الاساسية وغير الاساسية

ان الانشطة "الاساسية" كما حددها Lowry Model هي تلك الانشطة التي تنتج وتوزع البضائع والخدمات لتصديرها خارج المنطقة في حين تنتج الانشطة "غير الاساسية" السلع والخدمات للاستهلاك المحلي.

ان المعلومات المتاحة حول المدى الذي ينتج عنده من الانشطة الاقتصادية بالرياض تصدير للبضائع أو الخدمات خارج حدود المدينة مشتتة جدا، الا أن تلك المعلومات، حسبما يمكن تجميعها، يبدو أنها تشير الى أن الانشطة الاقتصادية الاساسية تمثل عنصرا رئيسا صغيرا نسبيا من النشاط الاقتصادي لمدينة الرياض. وعلى سبيل المثال، كما أشير في الفقرة ٣-٧-٢ أدناه، يبدو أن قيمة الصادرات من الرياض الى خارج المملكة، وفقا لما تم قياسه عن طريق شهادات المنشأ للصادرات التي صدرت بمدينة الرياض، تبلغ حوالي بليون ايال سنويا. ولجعل هذا المبلغ مماثلا للناتج المحلي الاجمالي فانه يجب تحويل القيمة الاجمالية للصادرات الى قيمة مضافة، ويبدو ان تلك الصادرات منتوجات مصنعة بصفة رئيسة، وبلغة القيمة المضافة فانها تأخذ في الاعتبار متوسط نسبة قدرها ٤٠ بالمائة كقيمة مضافة في عملية التصنيع، وربما تكون صادرات الرياض في حدود ٤٠٠ مليون ايال في السنة تساهم في الناتج المحلي الاجمالي.

وهنالك أيضا بدون شك صادرات بضائع أو خدمات من الرياض الى جهات أخرى داخل المملكة، فمثلا يقوم أصحاب الصناعات بشحن بضائعهم الى بقية انحاء المملكة وتقوم شركات الانشاء المتمركزة في الرياض بتنفيذ أعمال في أماكن أخرى بالمملكة، كما تقوم البنوك التي مراكزها الرئيسة بالرياض بتقديم القروض عن طريق فروعها خارج الرياض، الا أنه لا يمكن تجميع تلك المعلومات بدون جهد كبير لتغطية كافة القطاعات الرئيسة والفرعية والذي لا يمكن تنفيذه ضمن هذا التقرير .

٣-٧ خصائص قطاعات النشاط الاقتصادي بالرياض

نظرا لعدم وجود معلومات رسمية حول تركيبة اقتصاد مدينة الرياض بمعيار السيولة النقدية فان أي نظرة في معرفة تلك التركيبة الاقتصادية لا بد وأن تأتي من خلال جمع المعلومات من الوثائق المتاحة أو من المعلومات الدليلية مثل المعلومات عن العمالة والرخص التجارية وتصاريح البناء[١١] .

٣-٧-١ الزراعة

تمثل الزراعة استخداما مهما للاراضي بمنطقة الرياض حيث زرع بها ٦١٣.٦٤٧ هكتارا في عام ١٤١٣هـ (١٩٩٣م) أو ٣٩ بالمائة مما مجموعه ١.٥٩٠.٥٥٣ هكتارا من الاراض المزروعة بالمملكة. ويمثل القمح محصولا رئيسا بالمنطقة حيث كان يعمل ٦٦٦٦ مزارعا أنتجوا ما مجموعه ٥٨٥.٦٥٦ طنا بلغت قيمتها ١.٢ بليون ايال في عام ١٩٩٤ [١٢].

الا أن الزراعة بمدينة الرياض لا تلعب دورا اقتصاديا رئيسا، حيث أشارت التقديرات التي أخذت من المسح السكاني الذي أجرته الهيئة العليا في عام ١٤١٧هـ الى أن ٦٥٠٩ أشخاص كانوا يعملون في الزراعة بالرياض (أو ٠.٦ بالمائة من مجموع سكان المدينة). وكما يلاحظ من الفقرة ٣-٣ أعلاه فان مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي للرياض تقدر بحوالي ٦٠٠ مليون ايال في السنة.

٣-٧-٢ التعدين واستخراج الأحجار

قدر المسح الذي أجرته الهيئة العليا في عام ١٤١٧هـ بأنه كان هنالك ٩٧ شخصا يعملون في قطاع التعدين واستخراج الاحجار، وتقدر مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي بحوالي ٧٠ مليون ايال في السنة (أنظر الفقرة ٣-٣).

---

[١١] تجدر الملاحظة هنا بأن النطاق التعاقدي لهذا التقديم هو تناول خصائص قطاعات النشاط الاقتصادي بمدينة الرياض فقط على مستوى خانة رقمية واحدة من المعايير العالمية للتصنيف الصناعي والتي هي على النحو التالي :

١- الزراعة والغابات وصيد الاسماك وتربية الحيوانات الداجنة.

٢- التعدين واستخراج الاحجار (بما في ذلك استخراج الزيت الخام والغاز)

٣- الصناعة

٤- الكهرباء والماء والغاز

٥- الانشاء

٦- التجارة (بالجملة والتجزئة "المفرق")

٧- النقل والتخزين والمواصلات

٨- التمويل والتأمين والعقارات والخدمات التجارية

٩- الخدمات الاخرى بما فيها الخدمات الحكومية والشخصية والاجتماعية والمنزلية وضمن اطار توفر المعلومات من وثائق الهيئة العليا أوالوثائق المنشورة الاخرى أو غير ذلك من المصادر الرسمية التي يمكن الوصول اليها. أما تحليل قطاعات اقتصادية معينة على مستويات تفصيل لما دون مستوى خانة رقمية واحدة فسوف يكون بالامكان تناوله في التقديمات الاخرى ان كان ذلك قد ورد في التقرير الاولي.

[١٢] المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني - دائرة الاحصاءات المركزية - كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٤١٤(١٩٩٤م) ، الجدول ٧-١٣ الى ٧-١٥ الصفحات ٢٩٧-٢٩٩.

٣-٧-٣ الصناعة التشغيلية

تتوفر لدى وزارة الصناعة والكهرباء معلومات حول المصانع المرخصة على مستوى منطقة الرياض. ونوجز أدناه مقارنة عدد المصانع المرخصة بمنطقة الرياض مع مجموع المصانع بالمملكة.

الجدول (٦)

اعداد المؤسسات الصناعية المرخصة من قبل وزارة الصناعة والكهرباء مع اعداد العاملين بها ومبالغ التمويل كما هي بنهاية عام ١٤١٤هـ (١٩٩٤م)

	المملكة العربية السعودية	منطقة الرياض	منطقة الرياض حسب النسبة المئوية من المجموع
عدد المؤسسات	٢.٢٣٤	٧٦٥	% ٣٤
القوة العاملة	١٩٦.٠٢٢	٦٦.٣٤٠	% ٣٤
مجموع مبالغ التمويل (بملايين الريالات)	١٥١.٢٢٠	١٨.١٢١	%١٢

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني - دائرة الاحصاءات المركزية - كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٤١٤ (١٩٩٤م)، الجدول ٧-١٣ الى ٧-١٥ ، الصفحات ٢٩٧ - ٢٩٩

هذا وتجدر الاشارة بأن مجموع العاملين بالقطاع الصناعي بالمملكة والبالغ ١٩٦.٠٢٢ في عام ١٤١٤هـ (١٩٩٤م) حسب سجلات وزارة الصناعة والكهرباء يقل بكثير عن المجموع المقدر لعام ١٩٩٤م في الخطة الخمسية السادسة والبالغ ٥٦٦.٩٠٠ . ويمكن الافتراض بأن الخطة الخمسية السادسة تستخدم تعريفا أوسع للصناعة بما فيها المشاريع الصناعية الصغيرة التي يقل رأسمالها عن مليون ايال سعودي، ولهذا لا تحتاج الى ترخيص من الوزارة. ويمكن الملاحظة من واقع تلك البيانات بأن عدد المؤسسات الصناعية المرخصة بمنطقة الرياض يعتبر قليلا نسبيا بمقارنته بالعدد الاجمالي لتلك المؤسسات بالمملكة ككل. كما يبلغ متوسط مبالغ تمويلها ٢٤ مليون ايال (مقابل متوسط ٦٨ مليون بالمملكة).

تضم الرياض ذاتها مدينتين صناعيتين طورتهما وأشرفت عليهما وزارة الصناعة والكهرباء، ونوجز أدناه مقارنة بين المنطقتين الصناعيتين الاولى والثانية بالرياض.

الجدول (٧)

عدد المصانع وقيمة المشروع ومساحة الارض بالمدينتين الصناعيتين بالرياض بنهاية عام ١٤١٤هـ(١٩٩٤م)

المدينة الصناعية	عدد المراحل	عدد المصانع	قيمة المشروع (بملايين الريالات)	المساحة الاجمالية (بالهكتار)
الرياض - الاولى	واحدة	٥٩	٣٥	٤٥
الرياض - الثانية	ثلاث	٤٦٠	٥٥٣	١٥٧٩

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني - دائرة الاحصاءات المركزية - كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٤١٤هـ (١٩٩٤م) الجدول ٧-١٦ ، صفحة ٣٠٠

هذا وتساهم المدينتان الصناعيتان بالرياض بنسبة ٣٥ بالمائة من مجمل مصروفات وزارة الصناعة والكهرباء على المناطق الصناعية و ٣٥ بالمائة من مساحة أراضي تلك المناطق.

بلغ عدد العاملين بالمصانع بمدينة الرياض ٦٢.٠٤٨ شخصا عام ١٤١٧هـ ، وفقا للمسح السكاني الذي أجرته الهيئة العليا وهو ما يعادل ٣١.٦ بالمائة من مجموع العاملين في المصانع المرخصة بالمملكة (مع أن التواريخ غير ممثلة بدقة نظرا لأن المعلومات عن المملكة هي لعام ١٤١٤هـ /١٩٩٤م). وباستخدام العمالة كمؤشر فان القيمة المضافة أو المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي من قطاع الصناعة تقدر بحوالي ٥.٠ بليون ايال في السنة (وفقا لما أوضحناه في الفقرة ٣-٣).

هذا ويتناول التقرير رقم ١-٧ "التطوير الصناعي" وصفا أكثر تفصيلا وتحليلا للنشاط الصناعي، كما يتناول تركيبة القطاع الصناعي على مستويات تفصيل دون خانة رقمية واحدة حسب المعايير العالمية للتصنيف الصناعي.

٣-٧-٤ المرافق العامة

يمكن ايجاز معايير صناعة الكهرباء بالمنطقة الوسطى (منطقتي الرياض والقصيم) على النحو التالي :

الجدول (٨)

طاقة توليد الكهرباء وعدد المشتركين واستهلاك الكهرباء بالمنطقة الوسطى في عام ١٤١٣هـ

	المنطقة الوسطى	المملكة العربية السعودية	الوسطى كنسبة مئوية من المجموع
طاقة التوليد (بالميغاوات)	٣.٧٢٣	١٧.٦٢٦	% ٢١
عدد المشتركين	٧٨٦.٨٦٩	٢.٦٨٦.٤٣٦	% ٢٩
الطاقة المباعة (بآلاف الميغاوات في الساعة	١٩.٠٥١	٧٤.١٧١	% ٢٦
الاستهلاك الصناعي (بآلاف الميغاوات في الساعة)	١.١٨٥	١٩.٠٨٤	% ٦

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني - دائرة الاحصاءات المركزية - كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٤١٤هـ (١٩٩٤م) الجدول ٧-١ و ٧-٢ ص ٢٨٥-٢٨٦

ويمكن ملاحظة أن المنطقة الوسطى تنتج وتستهلك الكهرباء على نطاق واسع يتمشى مع نسبة عدد سكانها من عدد سكان المملكة ، والاستثناء هو الاستخدام الصناعي للكهرباء، حيث أن المنطقة الوسطى ليست منطقة استهلاك رئيسة من هذه الناحية.

تم قياس ذروة انتاج المياه بالرياض عام ١٤١٧هـ على أنه ١.٣٣٢.٣٩٢ متر مكعب وهو ما يلبي الطلب على نطاق المدينة والبالغ ٢١٨.٥٦١ مشترك موصول بالشبكة. وفي الوقت الذي يعتقد فيه بأن استهلاك المياه من هذه الكمية المنتجة في الشبكة مرتفع نسبيا بالمملكة الا أن الارقام بالنسبة لمجموع ما تستهلكه المدن الرئيسة الاخرى مجتمعة لم تكن متوفرة للعام ١٤١٧هـ (١٩٩٦م) وقت كتابة هذا التقرير.

لقد استخدمت صناعات المياه والكهرباء ٧.٧٤٠ شخصا بالرياض وأسهمت بمقدار ١٠٠ مليون ايال للناتج المحلي الاجمالي للرياض، وذلك وفقا للمسح السكاني الذي أجرته الهيئة عام ١٤١٧هـ .

٣-٧-٥ الانشـــــاء

تساهم الرياض بنسبة تصل ١١ بالمائة تقريبا من جميع أعمال انشاء المباني المدنية بالمملكة مقدرة بمساحات البنـــاء المعتمـــدة. ونوجز أدناه البيانات حول الرخص التي أصدرتها والمساحات التي اعتمدتها البلديات في عام ١٤١٥هـ، وفقا لما هـــو مـــدون بسجلات وزارة الشؤون البلدية والقروية.

الجدول (٩)

عدد رخص ومساحة البناء المعتمدة من قبل البلديات بالرياض والمملكة في عام ١٤١٥هـ

	عدد الرخص	مساحات قطع الاراضي (م٢)	مساحة البناء (م٢)	متوسط مساحة القطعة (م٢)	متوسط مساحة البناء (م٢)
مدينة الرياض	٣.٣٥٧	٣.٤٤٠.٩٤٢	١.٥٥٢.٥١٣	١.٠٢٥	٤٦٢
المملكة	٤٣.٧٣٣	٦٧.٥٠٣.٣٤٢	١٤.٤٦٥.٦٦٧	١.٥٤٤	٣٣١

المصدر : وزارة الشؤون البلدية والقروية – الاحصائيات البلدية عام ١٤١٥هـ، الجدول ٤ صفحة ٥٢ والجدول ٢-١ صفحة ٥٥

ان الارقام الواردة في الجدول (٩) تختلف كثيرا عن المعلومات التي جمعها مركز المشاريع والتخطيط بعد ذلك بسنتين، ولـــهذا فانها موضع تساؤلات كثيرة. وتوحي المقارنة المنطقية مع نسبة السكان الوطنيين المقيمين في الرياض بأن الاحصائيات الســـالفة الذكر الخاصة بالمدينة تمثل فقط عينة من نشاط اصدار رخص البناء بالعاصمة. ويتضح من واقع المعلومـــات المتوفـــرة لـــدى المركز عن عام ١٤١٣هـ بأن عدد رخص البناء المعتمدة بلغ ١٣.٣٠٠ رخصة وبأن المساحة التقديرية لقطع الاراضي كـــانت ١٢.٣٨٠.٠٠٠ متر مربع. واذا ربطنا هذين الرقمين معا فسوف ينتج عنهما متوسط مساحة للقطعة الواحدة يقـــل تمامـــا عـــن ١٠٠٠ متر مربع، وهو ما ينسجم بشكل معقول مع الرقم ١٠٢٥ متر مربع المذكور في الجدول (٩). واذا أخذنا الارقام الـــواردة في الجدول (٩) كعينة نموذجية للموافقة على رخص البناء بمدينة الرياض فسوف يكون بالامكان ملاحظة أن متوســـط مســـاحة القطع أصغر في الرياض مما هو عليه في المملكة الا أن متوسط مساحة البناء أكبر، وبعبارة أخرى تشغل المباني بالرياض نسبة مئوية أكبر من قطع الاراضي التي بنيت عليها.

ان انشاء المباني بالرياض سواء تم قياسه بحسب اعداد التصاريح أو مساحات قطع الاراضي المفروزة للبناء أو مساحات البنـــاء أو مساحة مسطحات البناء هو بصفة رئيسة للاغراض السكنية أو للاستخدام السكني/التجاري المختلط. في عـــام ١٤١٥ كـــان اجمالي مساحة مسطحات المباني المخصصة أساسا للاغراض السكنية٢.١٠٢.٠٠٠م٢ من بين ما مجموعـــه ٢.٥٦٠.٠٠٠ م٢ من مسطحات البناء التي اعتمدتها الامانة (أنظر الشكل ١١).

الشكل (١١)
مساحات المسطحات المعتمدة من أمانة مدينة الرياض (بالمتر المربع)
١٤١٥ (١٩٩٤/١٩٩٥م)

المصدر : وزارة الشـــؤون البلديـــة والقروية – الاحصائيات البلدية عـــام ١٤١٥هـ، الجـــدول ٢-١ صفحـــة ٥٥

لا تتوفـــر المعلومـــات بسهولة حـــول أنـــواع المبـــاني الاخـــرى بالرياض (علـــى ســـبيل المثـــال التجـــهيزات الاساســـية، والمرافـــق العامة والانشاءات العسكرية).

٣-٧-٦ التجـــارة والخدمـــات

لم يتم توثيق المعلومات عن قطاعي التجارة والخدمات بصورة جيدة في الاحصائيات الرسمية من حيث قيمتها النقدية. ولتحديـــد مستوى النشاط التجاري بهذين القطاعين يمكن الرجوع الى المعلومات حول السجلات التجارية التي تحتفظ بـــها وزارة التجـــارة حيث يعتقد بأن تلك السجلات تشمل كافة انواع المؤسسات، ولكن من الناحية العددية يمكن التوقـــع بـــأن المؤسســـات التجاريـــة ومحلات البيع بالتجزئة تشكل الاغلبية.

هذا وقد ازداد عدد السجلات التجارية الفعلية بمنطقة الرياض وفي جميع انحاء المملكة بشكل ثابت على مدى الســـنوات العشـــر الماضية حسبما هو موضح في الشكل (١٢) .

الشكل (١٢)

السجلات التجارية بالمملكة العربية السعودية ومنطقة الرياض

من نهاية عام ١٤٠٤ الى نهاية ١٤١٤هـ (منتصف ١٩٨٤ الى منتصف ١٩٩٤م)

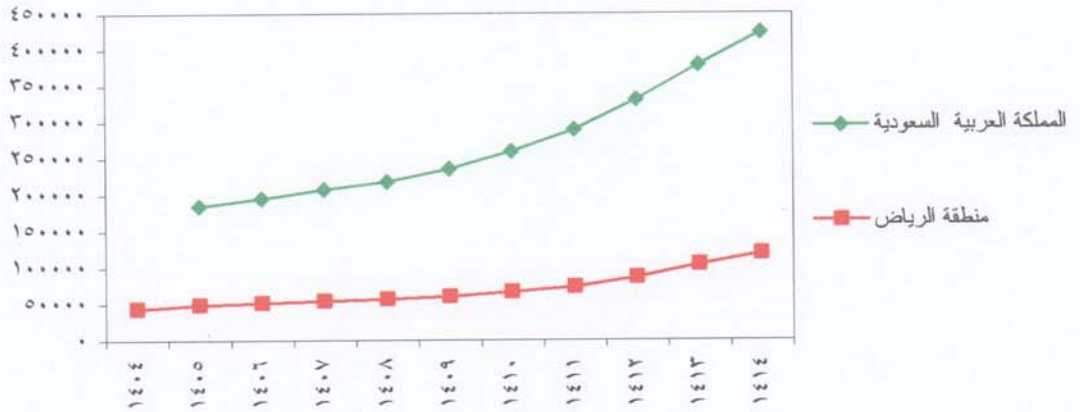

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني – دائرة الاحصاءات المركزية – كتاب الاحصاء السنوي، قضايا متنوعة. المعلومات الخاصة بالعام ١٤١٤هـ مأخوذة من الاصدار الخاص بالعام ١٤١٤هـ (١٩٩٤م)، الجدول ٩-١٥ ، صفحة ٣٧٩

ومن بين ما مجموعه ٤٢٣.٨٩٦ سجلا تجاريا بالمملكة بنهاية عام ١٤١٤هـ كان نصيب منطقة الرياض ١١٩.٦٦٧ سجلا تجاريا أو ٢٨%، ولم تتغير هذه النسبة بشكل كبير خلال الفترة التي تتوفر عنها المعلومات والبيانات الإحصائية، فقد ظلت تلك النسبة ضمن نطاق ٢٥ الى ٢٨ بالمائة خلال الفترة من عام ١٤٠٤هـ الى عام ١٤١٤هـ (١٩٨٤-١٩٩٤م)، وبذلك لا يبدو أن البنية الاقتصادية الإقليمية للمملكة قد تغيرت بأية طريقة رئيسة يمكن اكتشافها من واقع اعداد السجلات التجارية، وبعبارة أخرى لا تقدم هذه البيانات أي دليل على أن أقلمة الاقتصاد في تقدم.

فاذا كان حوالي ٨٠ بالمائة من السجلات التجارية بمنطقة الرياض تخص مدينة الرياض فسيكون بالامكان التقدير بأن مدينة الرياض تحوز على ١٠٠.٠٠٠ سجل تجاري فعلي أو حوالي ٢٤ بالمائة من مجموع السجلات التجارية بالمملكة في عام ١٤١٤هـ (١٩٩٤م). ونقدم في الفقرة ٣-٨ أدناه تحليلا للتجارة الخارجية عن طريق الرياض.

٣-٧-٧ السفر والفنادق

تتوفر معلومات لدى وزارة الداخلية حول عدد القادمين من الزوار الاجانب عن طريق مطار الملك خالد الدولي خلال الفترة من ١٤٠٧ الى ١٤١٣هـ (١٩٨٦-١٩٩٣م) (نظرا لعدم نشر معلومات أكثر حداثة حتى الآن). وقد بلغ متوسط عدد الركاب القادمين بتأشيرات زيارة خلال تلك الفترة ٨٥.٠٠٠ شخص سنويا ولكن باتجاه متناقص حيث هبط عدد تأشيرات المرور لحوالي ١٠.٠٠٠ تأشيرة في السنة بينما هبط عدد القادمين بتأشيرة عمرة الى مستويات غير مهمة [١٣] . ويوضح الشكل ١٣ الاتجاهات خلال تلك الفترة.

[١٣] طلب من فريق مشروع الاستراتيجية ملاحظة أن المعلومات حول اعداد الاجانب الذين دخلوا الى المملكة العربية السعودية وغادروها ربما لا تكون موثوقة.

الشكل ١٣

عدد القادمين من الاجانب غير المقيمين عن طريق مطار الملك خالد الدولي

١٤٠٧-١٤١٤هـ (١٩٨٦/١٩٨٧ - ١٩/١٩٩٣م)

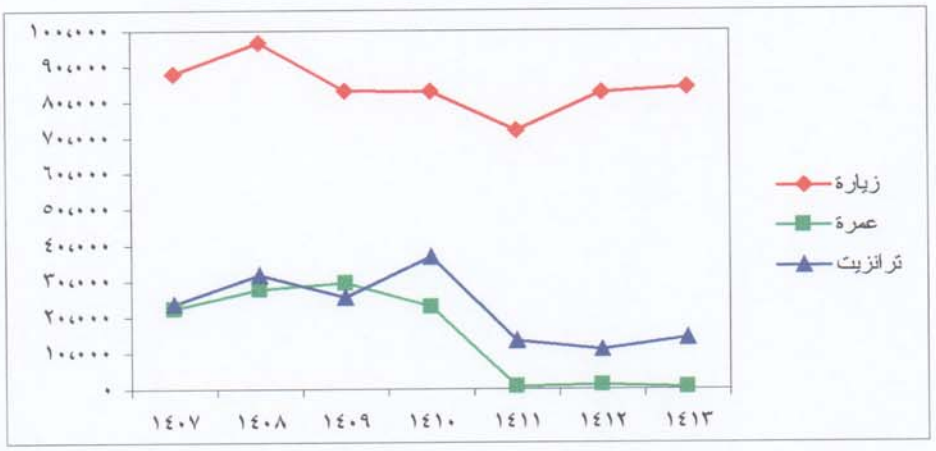

المصدر : وزارة الداخلية - كتاب الاحصاءات السنوية، قضايا مختلفة، البيانات عن العام ١٤١٣هـ مأخوذة من الاصدار الخاص بالعام ١٤١٣/١٩٩٣ الجدول ٨ صفحة ٢٤٤

وبذلك لا توجد أية اشارة لنمو الرحلات التجارية الدولية عن طريق الرياض. أما مؤشرات الصناعة الفندقية فتميل الى التأكيد بحدوث زيادة قليلة في السفر للاغراض التجارية، وقد ازداد عدد الفنادق وغرف الفنادق بشكل بطيء نسبيا في الرياض وفي بقية انحاء المملكة على مدى السنوات العشر الماضية، كما ازدادت الطاقة الاستيعابية للفنادق بالمنطقة الوسطى (منطقتي الرياض والقصيم) من ٤٥٠٧ غرف في عام ١٤٠١هـ الى ٦١٩٣ غرفة في عام ١٤١٤هـ (١٩٩٤م) (أي زيادة بمقدار ٣٧ بالمائة خلال ١٣ سنة).

وقد تكونت الطاقة الاستيعابية بالمنطقة الوسطى عام ١٤١٤هـ (١٩٩٤م) من ٥٧٢٦ غرفة بمنطقة الرياض و ٤٦٧ غرفة بمنطقة القصيم، ويوضح الشكل ١٤ بأدناه اتجاهات الطاقة الاستيعابية.

الشكل ١٤

غرف الفنادق بالمملكة العربية السعودية والمنطقة الوسطى

من نهاية عام ١٤٠١ الى نهاية عام ١٤١٤هـ (١٩٨١ - ١٩٩٤م)

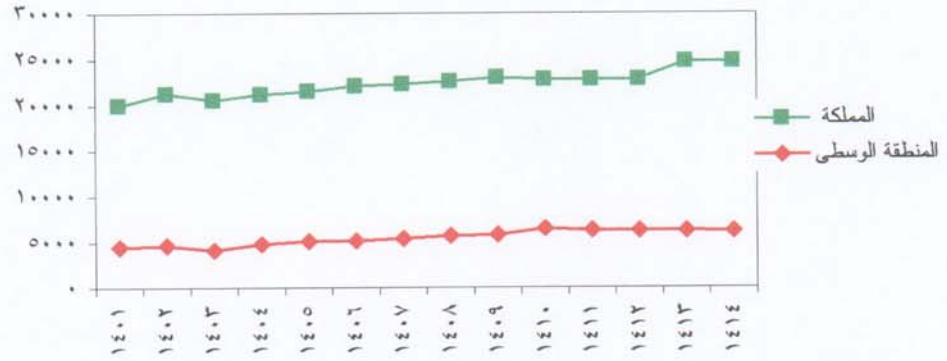

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني - ادارة الاحصاءات المركزية - كتاب الاحصاء السنوي، قضايا مختلفة، المعلومات الخاصة بالعام ١٤١٤هـ مأخوذة من الاصدار للعام ١٤١٤ (١٩٩٤م) الجدول ٩-١٧ صفحة ٣٨١

٣-٧-٨ النقـــــــل البـــــــري

المؤشرات الوحيدة المتوفرة عن حجم صناعة النقل البري بالرياض هي المعلومات حول استمارات السيارات ورخـــص القيـــادة التي تم اصدارها، ونوجز بأدناه المعلومات عن المنطقة الوسطى والمملكة خلال العام ١٤١٤هـــ (١٩٩٤م).

الجدول ١٠

عدد لوحات السيارات ورخص القيادة الصادرة بالمملكة العربية السعودية ومنطقة الرياض خلال العام ١٤١٤هـــ (١٩٩٤م)

	منطقة الرياض	المملكـــــــــة	منطقة الرياض % من المجموع
لوحات السيارات الصادرة (تراكمية)	١.٨٦١.٧٢٢	٥.٨٦١.٦١٤	% ٣٢
لوحات السيارات الصادرة (جديدة)	١٠٨.٥٩٠	٢٧٣.٦٠١	% ٤٠
رخص القيادة الصادرة	١٠٣.٨٨٦	٢٩٤.٨٩٣	% ٣٥

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني - الادارة المركزية للاحصاءات، كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٤١٤ (١٩٩٤) الجداول ٤-٤٧ ، ٤-٤٩ ، ٤-٥٠ ، الصفحات ٢٠٣- ٢٠٥

ملاحظة : يقدر عدد استمارات السيارات ورخص السواقة التي صدرت بمدينة الرياض بنسبة ٨٠ بالمائة من المجاميع المناظرة الخاصة بمنطقة الرياض.

ولعل بالامكان ملاحظة أن منطقة الرياض تسهم بنصيب كبير من استمارات السيارات ورخص القيادة يتجاوز بكثير نسبة عـــدد سكانها الى عدد سكان المملكة، ولهذا لا بد وأن تكون مستويات ملكية السيارات لكل فرد بمنطقة الرياض أعلى بكثير منه فـــي المتوسط عن بقية انحاء المملكة.

الا أنه لا يبـــدو بالامكان عمل تقديرات حالية ودقيقـــة لعـــدد السيارات الموجودة على الطرق وذلك بسبب عدم وجود آلية فـــي ادارات المرور تلغي تسجيل السيارات التي أصبحت خردة أو محطمة أو أعيد تصديرها. وبالنسبة لمدينة الرياض فان التقديـرات المشتقة من نتائج المسح السكاني الذي أجرته الهيئة عام ١٩٩٦/١٤١٧ توحي بأن العدد الاجمالي للسيارات المتوفرة للأسر يبلـغ حوالي ٦٧٠.٣٠٠ سيارة والذي يمثل ملكية للسيارات تبلغ ٢٢٤ سيارة لكل ١٠٠٠ من السكان.

٣-٨ التجارة الخارجية عن طريق الرياض

يتم تسجيل الواردات الى المملكة والصادرات والسلع المعاد تصديرها على المستوى الوطني فقط . والى المدى الذي يوجد فيـــه فصل جغرافي لاحصائيات التجارة الخارجية، فان هذا يتم فقط من موانئ الدخول، فعلى سبيل المثال تتوفر معلومات عن كميـات وقيم السلع التجارية عن طريق موانئ الدمام وجدة والجبيل وينبـــع، وتحتفظ ادارات الجمارك ومؤسسات الموانئ ذات العلاقـــة بتلك المعلومـــات، أما الريـــــــاض، فباعتبارها مدينة داخلية فانها تمثل ميناء الدخول والخروج فقط للبضائع المنقولة بواسطة سكة الحديد عن طريق الموانئ البرية.

٣-٨-١ الـــواردات الى الريـــــاض

بلغ الوزن الاجمالي للشحنات التي تم تفريغها بالموانئ البحرية التجارية والصناعية الرئيسة، وفقا لما سجلته المؤسســـة العامـــة للموانئ، ٢٨.٤ مليون طن في عام ١٤١٤هـــ /١٩٩٣م. أما من حيث قيمتها فقد بلغت قيمة الواردات للمملكة ١٠٥.٦ بليون ايال في عام ١٩٩٣م[١٤] .

وفي غياب معلومات أكيدة عن التجارة الداخلية بالمملكة ربما يتم تقدير نصيب الرياض من الواردات الى المملكة بطرق مختلفـة استنادا الى المؤشر الذي يتم استخدامه، فمثلا يمكن القول استنادا الى التقديرات الديموغرافية التي سقناها في التقديم رقم (١-١) " الخصائص الاجتماعية لمدينة الرياض" بأن الرياض تسهم بنسبة حوالي ١٦ بالمائة من عدد سكان المملكة. فاذا أخذنا هذا المؤشر لتمثيل نصيب الرياض من الواردات الى المملكة، فربما يقدر بأن الواردات التي أخذت طريقها الى الرياض عام ١٤١٤هـــــ / ١٩٩٣م كانت حوالي ٤.٦ مليون طن من حيث حجمها وحوالي ١٨ بليون ايال من حيث قيمتها.

٣-٨-٢ الصـــــادرات من الريـــــاض

تتوفر معلومات حول شهادات المنشأ للصادرات التي أصدرتها وزارة التجارة عن طريق فروعها في كافة انحاء المملكة، الا أنـه ستكون هنالك مخالفات رئيسة للقياس عند عرض تلك البيانات بطرق مختلفة، وتدل تلك المعلومات التي تضمنها "كتاب الاحصاء السنوي" الصادر عن مصلحة الاحصاءات العامة (ورد فيه بأن وزارة التجارة كانت مصدر تلك المعلومـــات) علـــى أن قيمـــة صادرات الرياض من المنتوجات المحلية الى جهات خارج المملكة بلغت ١.٣ بليون ايال في عام ١٤١٤هـــ / ١٩٩٣م. بينمـــا تدل المعلومات التي نشرتها غرفـــة التجـــارة والصناعة بالرياض (والتي تشير أيضا الى وزارة التجـــارة باعتبارها المصـــدر الاصلي) على أن قيمة الصادرات من الرياض بلغت ٦.٢ بليون ايال في عام ١٤١٥هـــ، الا أنه تم التحقق من ان تلك الارقـــام تشمل صادرات سابك (الشركة السعودية للصناعات الاساسية). ومع ان معظم منتوجات سابك مصنوعة بالمنطقة الشـــرقية الا أن من الواضح ان شهادات المنشأ لمنتوجات سابك صادرة من الرياض.

على أنه يبدو بأن المعلومات التي نشرتها ادارة الاحصاءات المركزية هي الأكثر اعتمادا من حيث قياس كمية الصـــادرات مـــن مدينة الرياض نفسها. وكما أشرنا آنفا فانه ليس بالضرورة في هذه الحالة أن تكون المنتوجات التي صدرت لها شـــهادات منشـــأ بالرياض قد تم انتاجها فعلا بالرياض. وعلى كل حال توجد لوزارة التجارة فروع مستقلة في بريدة و المجمعة وعنيزة، وبذلـــك يمكن الافتراض بصورة معقولة أن شهادات التصدير التي صدرت بمدينة الرياض تشمل مدينة الرياض والخرج والجزء الجنوبي من منطقة الرياض (على سبيل المثال ليلى والسليل ووادي الدواسر). واذا أخذنا في الاعتبار أن مدينة الرياض تسهم بنســبة ٨٠ بالمائة (بحسب القيمة) من كافة شهادات التصدير التي صدرت بالرياض فسوف يمكن عندئذ التقدير بأن قيمة الصـــادرات مـــن مدينة الرياض تبلغ بليون ايال في السنة. وربما تكون هنالك كمية اضافية من الصادرات من الرياض لم تشملها شهادات المنشـــأ (نظرا لأن شهادات المنشأ لا تطلبها كافة الجهات التي يتم التصدير اليها). هذا ولم يتم تحديد أية معلومات يمكنها ان تلقي الضوء على هذا العنصر من اعمال التصدير.

---

[١٤] المصدر : وزارة المالية والاقتصاد الوطني - الادارة المركزية للاحصاءات - كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٤١٤هـــ، الجدول ٨-١٠ ، صفحة ٣١٧ ، والجدول ٩-٣ صفحة ٣٦٨

٤-٠ الاتجاهات والتأثيرات الاقتصادية التاريخية

٤-١ مقدمة

وفقا لما أشرنا اليه في الفصل السابق يمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين في اقتصاد المملكة العربية السعودية والذين تم توثيقهما بشكل كاف وجيد، كما تم تحديدهما بوضوح كاف بمصطلحات احصائية لاتاحة تطوير الفرضيات التخطيطية.

أ) ان قطاع النفط محكوم بمعدلات انتاج النفط وبمستويات أسعار النفط الخام، وقد بلغ المعدل السنوي لانتاج النفط بالمملكة خلال السنوات القليلة الماضية ضمن حدود ٨ ملايين برميل يوميا، ويعتقد بأن طاقة الانتاج الفنية تصل الى حوالي ١٠ ملايين برميل يوميا، وبذلك يوجد مجال لزيادة الانتاج بشكل متواضع ضمن معوقات طاقة الانتاج والى المدى الذي تسمح به أحوال السوق. هذا وقد ظلت أسعار النفط الخام مستقرة نسبيا خلال التسعينيات من الناحية التاريخية مع أنها كانت تتقلب بوجه عام ضمن نطاق ١٥ - ٢٠ دولارا للبرميل الواحد.

ب) يبدو أن هنالك اتجاها تصاعديا أكيدا في الناتج المحلي الاجمالي من القطاع غير النفطي والذي ليس بالامكان ربطه جليا بعوامل ديموغرافية أو اقتصادية، لكنه ربما يتأثر بهما معا. ويضاف لهذا الاتجاه الصلة بقطاع النفط، بحيث أن دورات ايرادات النفط تنعكس بشكل ضعيف في دورات الناتج المحلي الاجمالي من القطاع غير النفطي، وربما من خلال تأثير ايرادات الدولة ومصروفاتها على القطاعات الاقتصادية التي تعتمد على الدولة.

ويتناول هذا الفصل الاتجاهين المذكورين ضمن اطار النشاط الاقتصادي المستقبلي لمدينة الرياض.

٤-٢ التوقعات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية

يقوم عدد من الهيئات العامة والخاصة باعداد توقعات اقتصادية أو فرضيات تخطيطية للمملكة العربية السعودية، ومن بينها بنوك دولية كبرى لها مصالح بالمملكة أو بالمنطقة مثل البنك البريطاني للشرق الاوسط والجهات الحكومية مثل وزارة التخطيط وشركات الابحاث الخاصة مثل وحدة المعلومات الاقتصادية.

وسيكون من المنطقي بالنسبة لاغراض مشروع المخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض أن تتخذ فرضيات التخطيط الاقتصادي التي أعدتها وزارة التخطيط وادخلتها في الخطة الخمسية السادسة كنقطة بداية، ويمكن ايجاز تلك الفرضيات على النحو التالي (مع أخذ القطاعات الاقتصادية حسب ترتيبها من حيث أهميتها لاقتصاد مدينة الرياض).

الجدول (١١)

معدلات متوسط النمو السنوي للقطاعات الاقتصادية الرئيسة من حيث واقعيتها

وفقا لما تستهدفه الخطة الخمسية السادسة

القطـــــــــــــاع	المتوسط السنوي لمعدلات النمو الحقيقي خلال الفترة ١٤١٤/١٤١٥ الى ١٤١٩/١٤٢٠هـ
النفط الخام والغاز الطبيعي	% ٣.٨
الخدمات الحكومية	% ٢.٧
الانشاء	% ٤.٠
الصناعة	% ٤.٩
التجارة والمطاعم والفنادق	% ٦.٢
النقل والمواصلات	% ٢.٩
التمويل والعقارات	% ٤.١
الخدمات السكانية والاجتماعية	% ٣.٤

المصدر : وزارة التخطيط - الخطة الخمسية السادسة ١٤١٦هـ - الجدول ٤-١ صفحة ١٥

ملاحظة (١) : بخلاف قطاع تكرير النفط والبتروكيماويات

الا أنه يجب الاقرار بأن فرضيات الخطة الخمسية السادسة تمتد فقط الى السنة المالية ١٤١٩/١٤٢٠هـ (ثلاث سنوات من الوقت الحاضر)، في حين يتعين على فريق مشروع الاستراتيجية ان ينظر لعشرين سنة قادمة. وهنالك مجموعة كاملة من الفرضيات التخطيطية لفترة مشروع الاستراتيجية تستلزم ادخال وجهات نظر حول المواضيع التالية :-

- فيما اذا كان انتاج المملكة من النفط سيظل مقيدا خلال هذه الفترة بطاقته الفنية الحالية أو ما اذا كان سيتم عمل استثمارات اضافية لاكتشاف وتطوير حقول النفط مما سيعزز تلك الطاقة.

- فيما اذا كانت عوامل السوق العالمية أو العوامل التقنية ستلعب دورا يؤثر بشكل مهم على أسعار النفط.

- فيما اذا كان التنوع الاقتصادي في المملكة سيستمر، واذا كان كذلك الى أي مدى سيكون القطاع غير النفطي مستقلا عن قطاع النفط.

٤-٣ التوقعات الاقتصادية لمدينة الريـــاض

لا توجد في الوقت الحاضر أية توقعات اقتصادية رسمية حديثة عن الرياض بقدر ما يمكن تحديده. ومن الممكـــن التوقـــع بـــأن اتجاهات النشاط الاقتصادي للرياض ستعكس اتجاهات الاقتصاد النفطي للمملكة مع كون انتاج وأسعار النفط هـــي التـــي تحـــدد الايرادات من صادرات النفط وبالتالي ايرادات ومصروفات الحكومة.

فاذا كان نمو الاقتصاد الوطني، على سبيل المثال، خلال فترة الخطة الخمسية السادسة، لا يتطابق بالفعل مع أهداف الخطة فربما يمكن التوقع بأن النشاط الاقتصادي للرياض سيتبع نمو قطاع الخدمات الحكومية، أي بحوالي ثلاثة بالمائة من حيث الواقع.

٥-٠ السياسات الاقتصادية الوطنية والهيكل التنظيمي والتشريعات القانونية والبيئة التشريعية

٥-١ مقدمـــــــــــة

يقدم هذا الفصل السياسات الاقتصادية الحالية للمملكة من حيث صلتها بالرياض، كما يتنـــاول بـــالبحث التركيبـــة الاقتصاديـــة المؤسساتية الحالية.

٥-٢ السياسات المتبعة خلال خطط التنمية من الاولى الى الخامسة

منذ عام ١٣٩٠هـ (١٩٧٠م) وتطوير الاقتصاد السعودي يوجه عن طريق سلسلة من الخطط الخمسية. وقد كانت **الخطة الاولى** ١٣٩٠ —١٣٩٥هـ (١٩٧٠-١٩٧٥ م) عبارة عن برنامج متواضع نسبيا كلف فقط ٥٦ بليون ايال، الا أن الحكومـــة تلقـت ايرادات مالية ضخمة نتيجة لارتفاع ايرادات النفط خلال الفترة ١٣٩٣ — ١٣٩٤هـ (١٩٧٣-١٩٧٤م) ووظفتها في برنامج تصنيع وتحديث ضخم، ومن ثم فقد بلغ حجم **الخطة الثانية** ١٣٩٥ —١٤٠٠هـ (١٩٧٥-١٩٨٠م) ٤٩٨ بليون ايال. أما الملامح الرئيسة لتلك الخطة فقد تمثلت في اقامة مدينتين صناعيتين في الجبيل وينبع بهدف توفير البنية التحتية لمصافي البـترول ومصانع البتروكيماويات وغيرها من الصناعات على نطاق واسع.

أما **الخطة الثالثة** ١٤٠٠ — ١٤٠٥ هـ (١٩٨٠- ١٩٨٥م) فقد كان الهدف المنشود منها تحويل التأكيد مـــن مشـــاريع البنيـــة التحتية الى القطاعات المنتجة مع تركيز خاص على الزراعة، كما بدأت تنشأ أثناء تلك الخطة قضايا مثل تدريب القوة العاملـــة والسعودة وتشجيع القطاع الخاص.

وبالنسبة **للخطة الرابعة** ١٤٠٥-١٤١٠هـ (١٩٨٥-١٩٩٠م) فقد حولت التأكيد الى تحقيق كفاءة تشغيلية أكبر وعلـــى أنشـــطة القطاع غير النفطي التي توفر الايرادات، خصوصا الصناعة والزراعة والخدمات المالية، وحملة لتطوير مشـــاركة ومبـــادرات القطاع الخاص الى ضرورة تحقيق تكامل اقتصادي واجتماعي في المستقبل بين دول مجلس التعاون الخليجي. كما أعطي توكيـد كبير على زيادة طاقة تحلية المياه المالحة وتوسعة منشآت الري وتوليد الطاقة الكهربائية مـــع مراجعـــة الاعانـــات الحكوميـــة وتخفيض اعداد العمالة المستقدمة واقامة مدن صناعية جديدة وتوسعة مجال الخدمات الصحية في المملكة.

أما السياسات الرئيسة في **الخطة الخامسة** ١٤١٠- ١٤١٥هـ (١٩٩٠- ١٩٩٥م) فقد ارتبطت بمواصلة التنويع الاقتصادي مع تجديد التأكيد على تنمية القطاع الخاص ودوره في النشاط الاقتصادي فضلا عن السعودة وزيادة تطوير قطاع الخدمات الصحيـــة والتعليمية والاجتماعية للاقتصاد. ولما كانت **الخطة السادسة ١٤١٥ —١٤٢٠هـ** (١٩٩٥-٢٠٠٠م) هي اساس السياســـات الاقتصادية الحالية للمملكة على كافة المستويات وتؤثر بدورها على النشاط الاقتصادي للرياض، فسوف نقدم فيما يلي مراجعـــة سريعة للأهداف الرئيسة والسياسات المحددة في الخطة التي تتعلق بمشروع الاستراتيجية. هذا ويتضمن الملحق "١ " وصفا أكثر تفصيلا للغايات والأهداف والسياسات الرئيسة لهذه الخطة.

٥-٣ الخطة الخمسية السادسة ١٤١٥ — ١٤٢٠هـ (١٩٩٥-٢٠٠٠م)

تهدف الخطة الخمسية السادسة الى مواصلة اعادة بناء وتنويع الاقتصاد بحيث يتم التقليل من الاعتماد على قطاع النفط مع تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في المشاريع الصناعية والزراعية وتطوير الموارد المعدنية وتوسعة وانجاز مشاريع البنية التحتية الجاري تنفيذها مع الاستخدام الفعال للمرافق العامة وتحقيق نمو متوازن في مختلف مناطق المملكة، حيث ستحسن هذه المشاركة من فائدة وفعالية مشاريع التنمية للقطاع العام.

تهدف السياسات الاقتصادية الشاملة (المالية والنقدية) الى اعادة تشكيل سياسات التمويل الحكومية لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية عن طريق سد العجز تدريجيا في كل من الميزانية والحساب الجاري. حيث ينطوي على ذلك ضمنا قيام الحكومة بتحقيق توازن بين مصروفاتها وايراداتها. حيث عززت الاصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة حاليا، مثل ترشيد أسعار الخدمات العامة والاعانات التي عززت من ثقة المستثمرين في الاقتصاد. اضافة لتلك السياسات الداعمة لسوق الاسهم ونظام البنوك التي بالتأكيد سوف تساعد في تعبئة الموارد المتاحة وتمويل مشاريع التنمية. وستستفيد الرياض، بحكم كونها مركزا مهما بالمملكة، من تلك السياسات ومن التنمية الاقتصادية.

التجارة الخارجية وسياسة الاستثمار

يمثل انفتاح اقتصاد المملكة والاعتقاد الراسخ بفوائد التجارة الحرة والمفتوحة جزءا مهما من التقليد الاقتصادي الحر بالمملكة. وتهدف الخطة الخمسية السادسة الى جعل التجارة قطاعا أكثر أهمية للاقتصاد والى تمكين الشركات السعودية من منافسة الشركات العالمية عن طريق توفير الدعم القانوني لها وزيادة التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون والبلدان المجاورة، علما بأن المملكة لا تضع عوائق أمام التجارة الحرة وانما تطبق بدلا من ذلك اجراءات قياسية قليلة لتوفير حماية شرعية للمستهلك والمساعدة للصناعات الوليدة المختارة.

كذلك تمارس المملكة سياسات السوق الحرة فيما يتعلق بتدفق رؤوس الاموال، وقد ظل الريال السعودي عملة قابلة للتحويل الكامل على مدى عقود من الزمن حيث لا توجد ضوابط على تبادل العملات ولا قيود على اعادتها الى البلاد التي جاءت منها، كما ظلت قيمة الريال ثابتة عالميا مقابل الدولار الامريكي منذ عام ١٤٠٧هـ / ١٩٨٦م. وتعتبر المحافظة على هذا الاستقرار من أهم اهداف سياسة المملكة .

اضافة لما تقدم ترحب المملكة بالاستثمارات الاجنبية المباشرة خصوصا اذا جاءت في صورة مشاريع مشتركة . وقد وضعت المملكة مجموعة كبيرة من الحوافز للمشاريع المشتركة التي تدخل التكنولوجيا الحديثة الى المملكة، لا سيما وأن حوافز مثل تسهيل عملية التمويل وإعفاء المعدات والمواد الخام المستوردة من الرسوم الجمركية ، والاعفاء من الضرائب لمدة ١٠ سنوات وتقديم الاراضي بصفة مجانية مع الاعانات لتنفيذ المرافق العامة. وقد جعل هذا الاقتصاد المستقر والمتنامي من المملكة مكانا جذابا للاستثمارات الاجنبية المباشرة.

ان الخطة الخمسية السادسة تتبنى الاستثمار الاجنبي كوسيلة لاكتساب التكنولوجيا الحديثة ورأس المال، وتقوم الحكومة أيضا بتسهيل اصدار الرخص للاستثمارات الاجنبية كما توسع من نطاق برنامج التوازن الاقتصادي عن طريق ادخال المشاريع المدنية الكبيرة. حيث أن عددا من مشاريع التوازن الاقتصادي تتمركز في مدينة الرياض بالاضافة الى مشاريع مشتركة أخرى.

السياسات الصناعية

كانت خطط التنمية الاولى تهدف الى تنويع قاعدة النشاط الاقتصادي الوطني وتقليل الاعتماد على انتاج وتصدير النفط وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية. ان السياسة الصناعية للمملكة تستند الى استغلال الامكانيات المتاحة لتصدير المصنوعات البتروكيماوية. وبالنسبة للصناعات الاخرى فان سياسة المملكة تؤكد على تلبية متطلبات السوق المحلي واستغلال امكانية التصدير الى البلدان المجاورة. وتقضي الخطة الخمسية السادسة بمواصلة تلك الجهود مع التركيز على ازالة القيود التي يمكن أن تعيق تقدم القطاع الصناعي. أما السياسات الرئيسة بهذا الخصوص فتتلخص في الآتي :

- اجراء مراجعات دورية للسياسات الصناعية والاجراءات الادارية والحوافز وسياسات الاقراض والترخيص والاعفاء من الرسوم الجمركية والاجراءات اللازمة للتعامل مع "المنافسة غير العادلة".
- اقامة المدن الصناعية في الاماكن التي تتوفر فيها امكانيات النمو وزيادة طاقة المدن الصناعية القائمة حاليا حيث تتعرض تجهيزات البنية التحتية الى ضغط.
- تشجيع ودعم الصناعات الصغيرة.

وبالنسبة للمنتوجات المخصصة للتصدير تظل الكيماويات هي المفضلة الا أن مشاركة القطاع الخاص في انتاج البتروكيماويات/المواد الكيماوية كانت بطيئة بسبب عدم وضوح سياسة الحكومة في هذا المجال وعدم وضوح السؤال حول ما يمكن ان ينتجه القطاع الخاص. كما يلزم ايضا تسوية قضية تسعير المادة الخام التي لم يتم البت فيها منذ مدة طويلة .

سياسة التجارة الداخلية

كان هنالك ضعف في انتاجية قطاع التجارة الداخلية (التي تشمل تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم) خلال الخطة الخامسة، ولهذا دعت الحاجة الى زيادة فعالية وانتاجية هذا القطاع. وتوصي الخطة الخمسية السادسة بمراجعة وتبسيط الانظمة التجارية وتدريب السعوديين على الاعمال التجارية الحديثة ومراقبة الاسواق المحلية والاسعار ومراقبة الجودة النوعية وضبط الغش التجاري، وستؤدي هذه السياسات مع الزيادة المتوقعة في عدد السكان والمداخيل خلال الخطة الخمسية السادسة الى ازدهار طلب المستهلكين على خدمات التوزيع والغذاء والاستجمام والى تحقيق نسبة نمو سنوي تتجاوز ستة بالمائة في قطاع التجارة علما بأن ربع المؤسسات التجارية الفعالة موجود بمدينة الرياض ولهذا سيكون لتحسين انتاجية تلك المؤسسات أثرا ايجابيا على النشاط الاقتصادي بمدينة الرياض.

السياسة الكهربائية والصناعية

ازداد الطلب على المرافق العامة (الكهرباء والغاز والماء) بمعدلات واضحة. وتتضمن العوامل الرئيسة لـــهذه الزيـــادة العـــدد المتزايد بسرعة لسكان المناطق الحضرية والزيادة الهائلة في الانشطة الانتاجية التي تعتمد بشكل واسع على الطاقة وكذلك التغير في انماط الاستهلاك بسبب الاعانات المقدمة على التعرفة. وتوصي الخطة باتباع سياسة تسعير مرنة تركز على ترشيد اســتخدام الطاقة وتحقيق الفعالية عن طريق وقف المعونات التشغيلية لشركات الكهرباء وتشجيع القطاع الخاص على تملـــك وادارة تلـــك الشركات.

سياسة النقـــل والاتصـــالات

ان من احدى الملامح الرئيسة للنمو الاقتصادي بالمملكة اقامة شبكات التجهيزات الاساسية الحديثـــة بمـــا فيـــها قطـــاع النقـــل والاتصالات. وقد أكدت الحكومة دائما على ملاءمة وتبني استخدام أعلى مستويات التكنولوجيا في مجالات تخطيـــط وتصميـــم وتنفيذ وتشغيل مشاريع البنية التحتية. ولتعزيز دور هذا القطاع تركز الخطة الخمسية السادسة علـــى تحســـين ادائـــه وفعاليتـــه التشغيلية، كما تركز على ضرورة تحديث وتوسعة شبكات الاتصالات والخدمات البريدية. ويتمثل الهدف الشـــامل فـــي توفـــير خدمات نقل فعالة عالية الجودة وايجاد قطاع اتصالات حديث فعال. أما السياسات الموصى باتباعها فهي :

- تحسين النظام الاداري والقانوني لتشجيع الاستثمارات الخاصة (بما في ذلك عمليات البناء والتشغيل والنقل).
- مراجعة الأنظمة والاعانات الحكومية وأسعار النقل.
- تحسين استخدام شبكات النقل والاتصالات المتاحة حاليا.
- ادخال الخدمات الرقمية في شبكة الاتصالات وتوسعة هذه الشبكة.
- عمل صيانة أكثر فعالية وتقديم خدمات أفضل لاصلاح الاعطال في شبكة الاتصالات.
- زيادة اجور المكالمات الهاتفية لتعكس التكاليف المترتبة عليها.

سياسة النفط والطاقـــة

تحدد الخطة الخمسية السادسة قضية داخلية رئيسة واحدة تتعلق بمنتوجات النفط والبترول، وهي ان الاستهلاك المحلـــي للطاقـــة زائد عن الحد بسبب الاسعار المنخفضة على نحو مصطنع. واحد الاهداف الرئيسة لذلك هو التقليل مـــن الاســـتهلاك المحلـــي للطاقة. وكنتيجة طبيعية لهذه القضية فان المردود الاقتصادي من انتاج النفط ومن منتوجات النفط منخفض وبالتالي سيكون مـــن الصعوبة بمكان رصد الاعتمادات المالية لمزيد من الاستثمارات في قطاع النفط.

السياسة البلديـــــة

مرت المملكة العربية السعودية خلال العقدين الاخيرين بتجربة نمو سريع لم يسبق لها مثيل مما أوجد عددا من المشـــاكل. وقـــد حددت الخطة الخمسية السادسة القضايا الرئيسة التالية التي لها صلة مباشرة بالمخطط الاستراتيجي الشامل لمدينـــــة الريـــاض، وهي:

- عدم وجود نظام شامل للمعلومات حول الخدمات البلدية.
- الحاجة الى اقامة تنسيق أكبر بين مختلف الوزارات والادارات الحكومية المعنية بتوفير الخدمات البلدية.
- الزيادة المفرطة في النفايات نتيجة للتوسع السريع للمدينة والعبء الثقيل المترتب على جمـــع ومعالجـــة وتصريـــف تلـــك النفايات.
- انخفاض معدل استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.
- الاستخدام غير الملائم للتجهيزات الاساسية وتزايد الاراضي العمرانية الخالية بسبب بعثرة التجمعات السكنية فـــي أطـــراف المناطق الحضرية في المدن الرئيسة.
- الحاجة الى استخدام أكثر فعالية لموارد الامانات والبلديات.

كما تقترح الخطة الخمسية السادسة تطبيق السياسات والبرامج التالية لمعالجة القضايا السالفة الذكر والقضايا المتعلقـــة بالقطـــاع البلدي وهي :

- جعل نظام المعلومات الحالي أكثر فعالية وشمولية.
- اقامة تعاون بين هيئات القطاع العام والخاص في سبيل تخطيط التطوير الحضري.
- اعادة تنظيم الهيكل الاداري لوزارة الشؤون البلدية والقروية بموجب نظام المقاطعات الجديد.
- تعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في معالجة مياه الصرف الصحي.
- تبني سياسة استخدام أعلى مستويات التكنولوجيا الحديثة في تصريف النفايات واستخدامها بشكل اقتصادي.
- تعزيز الموارد المالية من الجهات البلدية لتحقيق العمليات التشغيلية الفعالة.
- تطوير الخدمات والمرافق البلدية الرئيسة الشاملة مثل المنتزهات والاسواق والمباني ...الخ.

السياسات البيئيـــــة

أقرت حكومة المملكة العربية السعودية بالقضايا البيئية وبأهميتها في عملية التنمية ولهذا أنشأت مؤسسات رسمية علـــى أعلـى المستويات مثل مصلحة الارصاد الجوية وحماية البيئة واللجنة الوزارية لحماية البيئة. وتتولى هاتان الجهتان المســـؤولية عـن وضع الاستراتيجيات والسياسات البيئية بالمملكة. أما القضايا الرئيسة المطروحة بهذا الخصوص فقد تم تحديدهـا علـى النحـو التالي:

* تطوير مؤشرات قياس " التنمية المستديمة".
* اقامة نظام معلومات بيئية وقاعدة بيانات مع نشره.
* ادارة ومعالجة النفايات.
* مراقبة وضبط تلوث الهواء.
* ادارة مصادر المياه بالمملكة.
* ادارة استخدام الاراضي ومحاربة التصحر.
* ادارة المناطق الساحلية والبحرية.

كما تقترح الخطة الخمسية السادسة تطبيق السياسات التالية لمعالجة تلك القضايا وتحقيق الاهداف البيئية وهي:

- اجراءات وقائية لتقليل تدهور الوضع البيئي والتلوث.
- اصدار نظام وطني لتقييم التأثيرات البيئية بمختلف القطاعات.
- وضع وتحديث المعايير والمواصفات القياسية البيئية بصورة منتظمة.

- اتخاذ الاجراءات المناسبة للحفاظ على التنوع الاحيائي والمحافظة على الحياة الفطرية وصيانة المصادر الطبيعية وفقا لنظام بيئي وطني.

- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في انشطة حماية البيئة والصناعات المتصلة بها مثل معالجة النفايات واقامة مصانع تدويـــر المنتجات ... الخ.

- اعداد خطة توعية بيئية وطنية شاملة.
- تشجيع ودعم اقامة مراكز العلوم البيئية والابحاث والدراسات بهذه المنطقة.

أما السياسات الاخرى كتلك المتصلة بسوق العمل وتطوير الموارد البشرية فقد تم استعراضها في تقرير الخصائص الاجتماعيـــة لمدينة الرياض.

٥-٤ السياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

اتخذ مجلس التعاون الخليجي عددا من القرارات المتعلقة بتوحيد التعرفة الجمركية وتشجيع تبادل تجارة التجزئة والجملة بين دوله واعادة تنظيم القطاع المصرفي والتعاون في المشاريع والاستثمارات المشتركة وفي مجالات التعاون الاقتصادي الاخرى بين الدول الاعضاء بالمجلس. وفيما يلي عرض للسياسات الاقتصادية الرئيسة لدول مجلس التعاون في مختلف مراحل تنفيذها:-

٥-٤-١ التجـــــارة

تسمح الدول الاعضاء بمجلس التعاون الخليجي باستيراد وتصدير المنتوجات الزراعية والصناعية ومنتوجات المصادر الطبيعية التي يصادق على أن منشأها تلك الدول وذلك بدون فرض أية رسوم جمركية عليها. وبالنسبة للمنتوجات التي تؤهل لأن تكون ذات منشأ خليجي فانه يجب ان تشكل القيمة المضافة من انتاجها أو تصنيعها بالدول الاعضاء في المجلس ما لا يقل عن نسبة ٤٠ بالمائة من قيمة بيعها. اضافة لذلك يجب ألا تقل حصة مواطني تلك الدول في ملكية جهات انتاج أو تصنيع تلك المنتوجات عن ٥١ بالمائة، على أن تكون المنتوجات المذكورة مصحوبة بشهادة المنشأ، لغرض الاعفاء من الرسوم الجمركية.

هذا وتقوم الدول الاعضاء بمجلس التعاون الخليجي بالتفاوض حول فرض تعرفة رسوم جمركية موحدة يتم تطبيقها على منتوجات الدول الاخرى، الا أنه لا تزال هنالك اختلافات رئيسة في مستويات التعرفة على الواردات من الخارج بين الدول الاعضاء، فالتعرفات القياسية المطبقة على الواردات الى المملكة العربية السعودية تبلغ ١٢ بالمائة و ٢٠ بالمائة بينما تبلغ تلك التي تفرضها دولة الامارات العربية المتحدة مثلا على الواردات اليها ٤ بالمائة.

كذلك تنسق دول المجلس أيضا فيما بينها في مفاوضاتها مع اتحاد الدول الاوروبية حول التجارة في المنتوجات البتروكيماوية. كما تعطى المنتوجات التي منشأها دول المجلس الأولوية في المشتريات الحكومية.

٥-٤-٢ حركة الأفراد ورأس المال

يتمتع رعايا الدول الأعضاء بمجلس التعاون بالحق في تملك المنازل لسكنهم الشخصي في جميع الدول الأعضاء، ويسمح لهم بإقامة المشاريع الصناعية والزراعية ومشاريع المقاولات والتجارة والصيانة و إقامة الفنادق والمطاعم على اساس المعاملة بالمثل. كما يسمح لمواطني الدول الأعضاء بالمجلس من ذوي المهن التخصصية والمهارات الفنية بممارسة مهنهم في جميع الدول الأعضاء. إلا أن حكومات دول المجلس لا تزال تحد من مشاركة رعايا الدول الأعضاء الأخرى في شراء أو بيع الأسهم.

٥-٤-٣ النقـــــل والمواصـــــلات

تتم المحافظة على المعاملة بالمثل بالنسبة لوسائل النقل بالدول الاعضاء عن طريق نظام موحد للترانزيت، وتطبيق جميع الـدول الاعضاء بالمجلس قوانين وأنظمة الموانئ البحرية التي تمت صياغتها طبقا للمعاهدات الدولية التي تنظـم الملاحـة والسـلامة البحرية كما تعطي الافضلية لخطوط الطيران التي تمتلكها دول المجلس عند التعامل مع حقوق الهبوط، وهذا يحد مـن حقـوق هبوط طائرات الخطوط الجوية العالمية الاخرى بمطارات دول مجلس التعاون الخليجي.

٥-٤-٤ سياسات أخـــرى

فيما يلي النواحي الأخرى المتعلقة بالسياسات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي :

الاستراتيجية الصناعية لدول مجلس التعاون الخليجي

اعتمد المجلس الاعلى لدول مجلس التعاون الخليجي خطة استراتيجية صناعية يمكن ايجازها على النحو التالي:

بموجب خطة استراتيجية صناعية عامة ستقوم دول المجلس بما يلي :

- متابعة عملية التصنيع على اساس تكاملي يتناسب مع امكانيات وظروف كل دولة عضو.
- العمل على زيادة مساهمة التصنيع في الناتج المحلي الاجمالي.
- تضييق الفروق الموجودة بين مستوياتها في التنمية الصناعية.
- تحقيق مستوى معقول من الاكتفاء الذاتي في انتاج السلع المصنوعة.
- دمج قطاعات النفط والغاز والقطاعات الصناعية والاقتصادية الاخرى.
- تنمية الموارد الطبيعية المتاحة في المنطقة وزيادة فعالية التصنيع.
- اعطـاء الاولوية للصناعات الموجهة للتصدير والتي تعتمد على موارد طبيعية محليـة، كذلـك الصناعـات التـي تلبـي الاحتياجات العاجلة لاسواق دول مجلس التعاون، بما فيها معالجة المواد الغذائية وكذلك الصناعات الصغـيرة والمتوسـطة الحجم التي تلبي احتياجات الاسواق المحلية.

على أنه لم يتم حتى الآن تحديد أية آلية معينة يتم بموجبها تنفيذ الاستراتيجية الصناعية المقترحة.

السياسة المالية والنقديـة

لا توجد في الوقت الراهن أية آلية لتنسيق السياسات المالية والنقدية بين الدول الاعضاء بمجلس التعاون، كما لا توجد أية خطـط للاتحاد النقدي بين تلك الدول، الا أن الدول الاعضاء تفضل نظام تعادل ثابت بين عملات هذه الدول، علما بأن عملات جميـع الدول الاعضاء في الوقت الحاضر قابلة للتحويل تماما وترتبط بالدولار الامريكي باستثناء الدينار الكويتـي المرتبـط بحقـوق السحب الخاص. وتعرف وحدة حقوق السحب الخاص بأنها المتوسط المرجح للعملات المختارة من قبل صندوق النقد الدولي.

السياسة التشريعية

يجري العمل حاليا على توحيد التشريعات والانظمة المحلية المطبقة في دول مجلس التعاون، وقد اعتمدت الدول الاعضاء بالفعل بعضا من تلك التشريعات والانظمة بينما تجري مراجعة البعض الآخر.

٥-٥ الهيكل التنظيمي المؤسساتي

يتولى مجلس الوزراء مسؤولية اعتماد ميزانية الدولة ووضع خطط التنمية الاقتصادية، وتخضع جميع التشريعات الاقتصادية لموافقة الملك ويتم الاعلان عنها بموجب مراسيم ملكية.

وفيما يلي الوزارات والجهات المستقلة التي تتولى المسؤولية المباشرة وغير المباشرة عن اعداد وتبني وتنفيذ السياسات والبرامج والتشريعات الاقتصادية بالمملكة العربية السعودية. وتضم القائمة التالية اسماء تلك الوزارات والجهات مجموعة مع بعضها حسب القطاع الاقتصادي.

القطاع الزراعي

وزارة الزراعية والمياه	تنفيذ الخطط والبرامج الاقتصادية الخاصة بالزراعة وتنمية وحفظ موارد وتحلية المياه والري ومصائد الاسماك.
البنك الزراعي السعودي	تقديم القروض للمزارعين السعوديين لشراء المعدات واللوازم الزراعية.

قطاع النفط والتعدين

وزارة البترول والثروة المعدنية	ادارة وتنمية مصادر النفط والغاز ومصافي النفط والموارد المعدنية.
شركة أرامكو السعودية	اكتشاف وانتاج النفط والغاز وتشغيل مصافي النفط وشبكة تجميع الغاز.

القطاع الصناعي

وزارة الصناعة والكهرباء	تطوير المدن الصناعية وضبط عملية اصدار الرخص الصناعية والاستثمار الاجنبي وتطوير شركة سابك.

الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك)	الاستثمار في الصناعات الثقيلة عن طريق المشـــاريع المشتركة.
الصندوق السعودي للتنمية الصناعية	تيسير عملية تمويل المشاريع الصناعية.
الهيئة الملكية للجبيل وينبع	تطوير وادارة المدن الصناعية بالجبيل وينبع
المؤسسة العامة لصوامع الغـــلال ومطـــاحن الدقيق	انتاج منتوجات الحبوب.

قطـــاع المرافـــق العامـــة

وزارة الصناعة والكهرباء	تطوير مشاريع الطاقة.
المؤسسة العامة للكهرباء	تخطيط مشاريع الكهرباء وتأسيس الشركات الموحـــدة للكهرباء.
الصندوق السعودي للتنمية الصناعية	تيسير عملية تمويل المشاريع الصناعية.
المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة	انشاء وتشغيل محطات تحلية المياه المالحة

قطـــاع الانشـــاء

وزارة الاشغال العامة والاسكان	انشاء وصيانة مشاريع القطاع العام المدنية.
صندوق التنمية العقارية	تيسير عملية تمويل انشاء المباني الخاصة أو التجارية.

قطـــــاع التجـــــارة

وزارة التجـــارة	مراقبة الجودة النوعية للمواد الغذائية وحماية المستهلك وتسجيل الشركات والوكالات التجارية ووضع البطاقات التعريفية والمواصفات القياسية.

قطـــــاع النقـــــل

وزارة المواصـــــــلات	تصميم وانشاء وصيانة شبكة الطرق وتنســيق أعمـــال النقل البري بما في ذلك النقل بواسطة ســـكك الحديـــد والحافلات.
السلطة العامة للموانىء	تطوير وادارة الموانىء المدنية.
الرئاسة العامة للطيران المدني	مراقبة المطارات المدنية.

مكتب مشاريع المطارات الدولية	اعتماد العمل بالمطارات الدولية الجديدة.
الخطوط الجوية السعودية	نقل المسافرين والبضائع جوا.
المؤسسة العامة لسكك الحديد	تشغيل خطوط سكك الحديد
قطـــاع الاتصـــــالات	
وزارة البريد والبرق والهاتف	تطوير وتشغيل شبكات البريد والاتصالات.
وزارة الاعـــلام	مراقبة البث التلفزيوني والاذاعي والصحافة.
قطـــــاع التمويـــــل	
مؤسسة النقد العربي السعودي	اصدار العملة ومراقبة السياسة النقدية وتنظيم البنوك.
بنك التنمية الاسلامي	تمويل مشاريع التنمية والتجارة في الـــدول الاســلامية الاعضاء بالمؤتمر الاسلامي.
قطـــاع الخدمـــات الحكوميـــة	
وزارة الشؤون البلدية والقروية	ادارة البلديات في جميع انحاء المملكة وتخطيط المـــدن والقرى وتطوير الطرق والتجهيزات الاساسية وتوفـــير خدمات الادارة والصيانة لابقاء المدن والقرى نظيفـــة وصحية.
وزارة المعـــــــارف	توفير التعليم العام للاولاد حتى المستوى الثانوي .
وزارة الصحـــــــة	توفير الرعاية الصحية العامة وتنظيم الرعاية الصحيـــة الخاصة.
وزارة التعليـــم العالـــي	توفير التعليم العالي والأشراف عليه .
الرئاسة العامة لتعليم البنات	توفير التعليم العام للبنات والمساهمة في تقديم جزء من التعليم العالي.
وزارة المالية والاقتصاد الوطني	مراقبة ميزانيات ومصروفـــات الـــوزارات والجـــهات الحكومية وجمع الايرادات الحكومية.

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	مراقبة تصاريح العمل وتاشيرات العمل والنزاعات العمالية وسلامة العمل وتقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية.
وزارة التخطيط	اعداد الخطط للتنمية الوطنية وتنمية القطاعات الاقتصادية.
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	توفير فوائد التأمين الاجتماعي لموظفي القطاع الخاص بصفة أساسية.
المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني	تقديم التدريب الفني والمهني .

هذا ويمكن ملاحظة الآتي :

- فيما عدا استثناءات قليلة فان المؤسسات المسؤولة عن تطوير وتنفيذ السياسة الاقتصادية هي مؤسسات وطنية بدلا من كونها اقليمية أو محلية، وبذلك يمكن وصف الهيكل التنظيمي المؤسساتي بأنه على درجة عالية من المركزية.
- هنالك العديد من المؤسسات الرسمية تعنى بانتاج البضائع والخدمات التي يمكن، من حيث المبدأ، تقديمها من قبل القطاع الخاص، وتشمل تلك المؤسسات ادارة الاحصاءات العامة والمؤسسة العامة للكهرباء والمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتكنولوجيا ووزارة الصناعة والكهرباء ووزارة الاشغال العامة والاسكان ومؤسسة بترومين والرئاسة العامة للطيران المدني والهيئة الملكية للجبيل وينبع والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة والمؤسسة العامة لسكك الحديد والخطوط الجوية السعودية والشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) والدار السعودية للخدمات الاستشارية.

على أنه يمكن القول بأن ثمة قضية تتعلق بتحويل تلك المؤسسات وغيرها من المؤسسات الحكومية الاخرى أو اجزاء منها الى القطاع الخاص حتى تجلب مختلف أنشطة السوق الى مجالات نشاطها.

- يبدو أن هنالك مجالات تداخل وعدم وضوح في مهمة وأعمال مختلف الوزارات والجهات الرسمية ومنها:
  * وزارة الزراعة والمياه / المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة
  * وزارة الصناعة والكهرباء/المؤسسة العامة للكهرباء
  * وزارة الصناعة والكهرباء/الهيئة الملكية للجبيل وينبع
  * وزارة البترول والثروة المعدنية/بترومين
  * وزارة التخطيط / وزارة المالية والاقتصاد الوطني
  * مصلحة الجمارك / المؤسسة العامة للموانئ.

ومن الناحية الجدلية توجد قضية لدمج بعض الوزارات مع بعضها البعض أو مع اجزاء من وكالات ومؤسسات الدولة لايجاد تنظيم حكومي أكثر فعالية.

٥-٦ البيئـــــــة التشريعيـــــة

ان القانون الاساسي هو الشريعة الاسلامية : المستمدة من القرآن الكريم وتفسيراته، علما بأن جميع المراســـيم الصـــادرة عـــن الحكومة، مع أنها تدعى احيانا أنظمة وقوانين، يقصد بها أن تكون أنظمة توفر صلة وصل بين المبادئ العامـــة للشـــريعة فـــي السلوك والقوانين المحددة اللازمة للمعاملات التجارية.

وفيما يلي بعض الأنظمة المهمة التي تحكم الانشطة الاقتصادية بالمملكة، ويتضمن الملحق (٢) قائمـــة بالانظمـــة والاجـــراءات والتوجيهات.

٥-٦-١ نظام الشركات

السجـــل التجـــاري

يقضي نظام التسجيل التجاري بأن كل مؤسسة صناعية أو تجارية، سواء محلية أو أجنبية، يجب أن تكون مســـجلة لـــدى وزارة التجارة التي تقوم أيضا بتنفيذ أنظمة وكالات تجارية أخرى.

تأسيس الشركـــات

يتم تأسيس وتشغيل المؤسسات والشركات التجارية بموجب نظام الشركات الذي يحدد ايضا شكل الشركات بالمملكـــة. ويحتـــاج الشركاء السعوديون في الشركات الاجنبية وفروعها الى ترخيص مسبق من لجنة الاستثمار الاجنبي قبل حصولها على الســـجل التجاري.

نظـــام الضرائـــب

تطبق المملكة نظام ضرائب معتدل جدا حيث يدفـــع القليل فقط من الضرائب من قبل الافراد أو الشركات.

- تدفع الزكاة سنويا من قبل الافراد والشركات السعودية وفقا لما حدده المرسوم الملكي في عام ١٣٧٠هـــ (١٩٥٠م) بنســـبة محددة تبلغ ٢.٥% سنويا من المبلغ المقدر.
- لا تفرض أية ضريبة دخل على الافراد الموظفين (السعوديين منهم وغير السعوديين) وانما تدفـــع ضريبـــة علـــى الدخـــل التجاري، وتشمل مداخيل الشركات التي تدفع عنها الضرائب أرباح الشركة الاجنبية، وحصص الشركاء غير السعوديين في الشركات المشتركة. وتتراوح نسبة الضريبة من ٢٥ بالمائة الى ٤٠ بالمائة من الدخل الذي تفرض عليه الضريبة.
- توجد بعض الاعفاءات الضريبية (حتى عشر سنوات) بالنسبة للشركات المشتركة التي تصل فيها مشاركة الســـعودي الـــى نسبة ٢٥ بالمائة من رأس المال. وقد تم وضع أنظمة وأحكام تفصيلية لتقييم دخل الشركات.

٥-٦-٢ تنظيـــم الصناعـــة

الترخيـــص الصناعـــي

تصدر التراخيص للقيام بالعمليات الصناعية طبقا لواحد من النظامين التاليين وهما :

- نظام حماية وتشجيع الصناعات الوطنية الذي يطبق على المشاريع الصناعية ذات الرأسمال السعودي فقط.

- نظام استثمار رأس المال الاجنبي الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٤ بتاريخ ١٣٩٩/٢/٢هـ الـذي يطبـق علـى التعهدات التي يدخل فيها رأس المال الاجنبي.

ان جميع المشاريع الصناعية التي يتجـاوز فيها الاستثمار مليون ايال سعودي واحد (باستثناء تكلفة الارض والمباني) تحتاج الى ترخيص صناعي. أما اذا كان أقل من مليون ايال فسوف يمكن عندها تسجيل المشروع فقط لدى وزارة التجارة.

امتيـــازات التعديـــن

في حالة الصناعة التي تستخدم فيها الموارد المعدنية بما فيها المواد المستخرجة من مقالع الحجارة ويقترح فيها استخراج موادهـا الخام (فيما عدا تلك المتعلقة بالبترول والغاز الطبيعي واللآلئ والمرجان والمواد المشعة) يجب الحصول على امتيازات بموجـب نظام التعدين المعدل والصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢١ بتاريخ ١٣٩٢هـ (١٩٧٣م).

٥-٦-٣ تنظيـــم النشـــاط التجـــاري

الوكـــــالات التجاريـــــة

يسمح للسعوديين فقط القيام بالانشطة التجارية كوكلاء تجارة أو أعمال تجارية وفقـا للمرسـوم الملكـي رقـم م/١١ بتـاريخ ١٣٨٢/٢/٢٠هـ، على أن يتم تسجيل الوكالة لدى وزارة التجارة.

نظـــام العلامـــات التجاريـــة

صدر نظام العلامة التجارية أصلا في عام ١٣٥٧هـ (١٩٣٨م) ، ومنذ ذلك الحين تمت مراجعته وتعديله عدة مرات، واحكـام هذا النظام شاملة وتغطي جميع النواحي بما فيها المخالفات والعقوبات.

الرســـــوم الجمركيـــــــــة

تعفى واردات المواد الغذائية الأساسية من الرسوم بموجب قـــرار مجلـس الـوزراء رقـم ٨٦ بتـاريخ ١٤٠٨/٥/١٠هـــ (١٩٨٧/١٢/٣٠م)، بينما تدفع على الواردات الأخرى رسوم بنسبة ٢٠ بالمائة أو ١٢ بالمائة من قيمتها "C.I.F" (علـى الثمـن والتأمين وأجر الشحن). لقد فرضت النسبة الأكبر (٢٠ بالمائة) أساسا لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية. كما تعطي امتيازات للمنتجات التي منشؤها دول مجلس التعاون الخليجي ومن البلدان العربية الأخرى.

أنظمة أخرى للتجارة الخارجية

تمنع الواردات من اسرائيل اضافة الى تلك المنتوجات التي تنتجها شركات مدرجة على قائمة المقاطعة العربية أو التي يتم شحنها على بواخر مدرجة اسماؤها بتلك القائمة. كما تمنع المنتوجات التي تشتمل على لحم الخنزير والكحول والمواد المخدرة والاسلحة والصور والكتب الاباحية. وهنالك نظام تفصيلي يتعلق بشهادات الصحة وغير ذلك من الوثائق الاخرى التـــي تثبـت الالـتزام بالمقاييس والمواصفات السعودية المطلوبة بالنسبة للواردات الى المملكة. كما أن هنالك نظام مستقل يتعلق بالاتجار في الآليـــات الزراعية، صادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٩٦ بتاريخ ١٤٠٥/٥/٢١هـــ. هذا وتحتاج الادوية والمنتوجات الصيدلانيـــة الى تسجيل مسبق لدى وزارة الصحة قبل دخولها الى المملكة.

٥-٦-٤ أنظمـــــــــة أخـــــــرى

نظـــــــام البنـــــــوك

يتم تنظيم النشاط المصرفي بالمملكة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي بموجب نظام مراقبة البنوك الصادر بمرسوم ملكـــي عام ١٣٨٦هـــ (١٩٦٦م). وتقوم وزارة المالية والاقتصاد الوطني باصدار التراخيص للبدء بالنشاط المصرفـــي بينمـــا تقـوم مؤسسة النقد بمراقبة اداء البنوك التجارية ومراجعة نسبها المالية لضبط عجزها وتوفر السيولة النقدية بها.

نظام العمـــــل والعمـــــال

صدر نظام العمل والعمال السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم م/٢١ عام ١٣٨٩هـــ، ويضبط هذا النظام النزاعات العماليـــة وعقود العمل ومكافآت الخدمة وحماية الاجور والتعويضات والرعاية الصحية وساعات العمل والتـــأمين الاجتمـــاعي والأمـــور الاخرى ذات العلاقة.

الأنظمة البلديـــــة والمحليـــــة

اضافة الى مجموعات الانظمة الرئيسة التي يتم تطبيقها في جميع انحاء المملكة هنالك أنظمة تطبقها البلديات والسلطات المحليـة، ومعظم تلك الانظمة تعنى بتقديم الخدمات للمناطق الحضرية.

٦-٠ الفـــــــرص والمعوقـــات

٦-١ مقدمـــــــــــة

يتناول هذا الفصل مناقشة فرص ومعوقات التنمية الاقتصادية لمدينة الريـــاض.

٦-٢ الفـــــــــــرص

لم تحدد الخطة الخمسية السادسة أي دور اقتصادي جديد أو متغير لمدينة الرياض، وقد افترض بأن الحكومة لن تتصرف علـــى وجه التحديد لايجاد أنشطة تجارية جديدة بالرياض أو لتغيير الخليط الحالي لتلك الانشطة خلال فترة الخطـــة الحاليـــة، كمـــا لا تتضمن الخطط الخمسية القادمة تصورا بخصوص أي دور جديد للرياض.

وبناء عليه يجب تقييم فرص النشاط الاقتصادي لمدينة الرياض على اساس وجهة النظر حول الاجراءات التي يمكن للهيئة العليـا اتخاذها ضمن كيانها القانوني الحالي (أو ضمن نطاق أي تفويض جديد قد تسعى للحصول عليه) باعتبارها مؤسســـــة حكوميـــة محلية.

على أنه يمكن القول بأن الفرص الاقتصادية يحددها ويحققها عادة رجال الاعمال وليس الحكومة، وأن دور المؤسسات الحكومية يتمثل في ضمان كون الأنظمة توصل الى تحقيق تلك الفرص ولا تشكل عقبة أمام الاستثمار، ويمكن اعتبار ذلك احد الاجـواءات السلبية لنظام التجارة الحرة على التنمية الاقتصادية، كما أنها الطريقة التي تتبعها معظم الدول الصناعية ذات الاسواق الحرة.

هناك اجراء آخر تمثل في الطريقة التي اتبعتها اليابان في الخمسينيات، كما قامت به الى حد ما بلدان شرق آسيا ودول صناعيـــة معينة مثل فرنسا حيث تعمل الدول على البدء بالمبادرة وقيادة وتوجيه الاستثمار الخاص، ولهذه الطريقة مزايا ويمكن تطبيقها في الرياض فيما لو وافقت الهيئة العليا والجهات الحكومية المعنية على المبدأ.

أما بالنسبة للفرص الاقتصادية التي قد تنبثق فان تناولها بالمناقشة يقع خارج نطاق هذا التقديم، وبحسب الظواهـــــر لا يبـــدو أن بالرياض موارد طبيعية مهمة يمكن استغلالها، كما أنه ليس لها ميزة تنافسية واضحة في الصناعة أو الانشاء أو التجـــــارة. واذا كان ثمة فرصة معينة تستحق تناولها بمزيد من الدراسة والبحث فربما يمكن القول بأن استغلال مطار الملك خالد الدولي يتم دون المستوى المطلوب وقد يصبح محور أو بؤرة جذب للنقل والشحن الجوي، ومعالجة المنتوجات ذات القيمة المضافـــة العاليـــة أو غيرها من الصناعات ذات العلاقة.

أما اذا كان لا يزال بامكان الرياض أن تلعب دورا أوسع في الاقتصاد السعودي أو على المستوى العالمي فان هذه قضيـــــة قـــد يستلزم تناولها ضمن بحث ومناقشة دور الهيئة العليا ذاتها، وسوف نقدم اطارا لمناقشة دور الهيئة العليا في الفقـــرة ٧ (القضايـــا الحرجة) بهذا التقرير.

٦-٣ المعوقـــــــــات

كما يمكن ايجاز المعوقات الرئيسة على التنمية الاقتصادية للرياض على النحو التالي :

- حجم القاعدة الاقتصادية المحدود جدا.

- اعتماد النشاط الاقتصادي للمدينة على القطاع الحكومي (حسبما تمت ملاحظته في الاقسام السابقة ، حيث أسهمت الحكومـــة بنسبة ٣٧% من العمالة بالرياض وحوالي ٤٦% من الناتج المحلي الاجمالي للرياض في عام١٤١٧هـــ / ١٩٩٦م).

٧-٠ القضايـــــــا الحرجـــــــة

في حالة عدم حدوث أي تغيير في الهيكلية الاقتصادية لمدينة الرياض وفي الدور الذي تلعبه المدينة في اقتصاد المملكة، فعندئـــذ ستكون القضية الرئيسة بالنسبة للنشاط الاقتصادي لمدينة الرياض هي : الاختلاف بين القوة الدافعـــة لتركيبتـــها الديموغرافيـــة وامكاناتها الاقتصادية.

ان الزيادة الطبيعية ونزوح السعوديين وهجرتهم وهجرة الوافدين الاجانب هي التي تحدد الخصائص الديموغرافية للمدينة، وكمـــا أشرنا اليه في تقرير الخصائص الاجتماعية لمدينة الرياض فان الزيادة الطبيعية تضيف حوالي ٥٣.٠٠٠ سعودي لسكان مدينـــة الرياض سنويا في حين يمكن أن تضيف هجرة السعوديين اليها ٨٨.٥٧٠ آخرين سنويا. وبينما يبدو أن الهجرة قد استقرت فـــي هذه اللحظة الا أنه لا توجد أية سياسات وطنية لاعادة توزيع الزيادة الطبيعية للسكان ولا للحد من هجرة السعوديين الى الرياض، وبالتالي يمكن أن تستمر المدينة في الزيادة السكانية حتى بدون وجود قاعدة اقتصادية ملائمة لدعم تلك الزيادة.

وفي الوقت نفسه يعتمد اقتصاد المدينة على الدولة التي تتحكم ايراداتها في نمو اقتصاد المدينة، وبعبارة أخرى يعتمد نمو اقتصاد المدينة على كمية انتاج المملكة من النفط وأسعاره. وبقدر ما يمكن تحديده فان المجال لزيادة انتاج النفط محدود تماما بكل مـــن الطاقة الفنية المتوفرة وبقوى السوق. الا أنه لا يوجد أي سبب لتوقع حدوث زيادة على المدى الطويل في أسعار النفط، وهنـــالك القليل من الأدلة على قيام قطاع اقتصادي خاص مستقل فعليا لتكملة الأنشطة الحكومية، وبذلك يوجد شك من ناحية ما اذا كـــان اقتصاد المدينة قادرا على توفير الوظائف والمداخيل والحياة المريحة لسكان يتزايد عددهم باستمرار.

وربما ينتج عن هذا الاختلاف وضع لا تكفي فيه الزيادة في ايرادات الدولة لرصد الاعتمادات المالية اللازمة لمواكبة الزيادة فـــي الالتزامات العامة تجاه توفير البنية التحتية والخدمات بالرياض.

٧-١ دور الرياض في الاقتصاد السعودي

اقترحت لجنة التقييـــم على فريق الاستراتيجية بأن الدور المستقبلي للرياض في الاقتصاد السعودي ربما يشكل قضيـــة سياســـية للهيئة العليا ولذلك يمكن لفريق الاستراتيجية أن يتفحص آثار مختلف الادوار للرياض من حيث الفوائد للاقتصاد الحضـــوي. واذا تم تفويض فريق الاستراتيجية باجراء مثل هذا التحليل فسيكون بامكان مركز المشاريع والتخطيط عندئذ الدفاع عن دور اقتصادي جديد أو مختلف للرياض عن طريق تلك المؤسسات مثل الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض أو مجلس الوزراء.

هذا وقد رأت لجنة التقييم على وجه الخصوص بأنه ربما تعتبر القضايا التالية قضايا حرجة بالنسبة للنشاط الاقتصـــادي لمدينـــة الرياض وهي :-

١- توسعة مشاركة القطاع الخاص.
٢- تخفيض اعداد القوى العاملة المستقدمة.
٣- اجتذاب الاستثمارات الاجنبية.
٤- تعزيز دور المدينة كمركز تجاري رئيس بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة العربية.
٥- المدى الذي سينحرف اليه اتجاه النشاط الاقتصادي بالرياض من جراء الاعانات والامتيازات التي تمنحها الحكومة وامكانية تحقيق توازن مالي في الرياض بين القوى المحلية التي تزيد من العائدات (من الضرائب والرسوم المحلية) والمصروفات العامة المحلية (على تجهيزات البنية التحتية والخدمات).

يبدو بأن من المهم عند تحديد ما اذا كانت القضية حرجة أم لا أن نقرر ان كانت على المستوى المحلي أو الوطني، فالقضايا الوطنية يتم تناولها عادة بواسطة الجهات الحكومية بالمملكة حيث تقع خارج نطاق صلاحيات الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، في حين يمكن النظر الى القضايا المحلية على أنها ترتبط من حيث المبدأ بالهيئة العليا وبالمخطط الاستراتيجي الشامل لمدينة الرياض حتى وان لم تكن رسميا ضمن نطاق صلاحية الهيئة العليا بتشكيلتها الحالية.

ومن بين القضايا التي سبق التنويه عنها يبدو أن القضية رقم (٢) بخصوص تخفيض اعداد قوى العمل للوافدين قضية وطنية، وكما أوضحنا في تقرير الخصائص الاجتماعية لمدينة الرياض فان الجهات الرسمية الموكل اليها مهمة تنظيم القوة العاملة المستقدمة وتشجيع تطوير القوة العاملة السعودية هي كما يلي :

السعودة والعمالة المستقدمة

يعتبر مجلس القوى العاملة الجهة الرئيسة الموكل اليها تحقيق اهداف السعودة على مستوى المملكة. ومن بين الصلاحيات المخولة لمجلس القوى العاملة ما يلي :

- تحديد حجم القوة العاملة الاجنبية (في جميع انحاء المملكة).
- تحديد الوظائف التي يجب قصرها على السعوديين.
- تحديد الاهداف للمؤسسات الخاصة من مختلف الاحجام حول الحد الادنى لعدد السعوديين والحد الاقصى لعدد الاجانب الذين سيتم توظيفهم لديها.

يتحمل ديوان الخدمة المدينة مسؤولية تنفيذ قرارات مجلس القوى العاملة التابع للحكومة، كما سيكون لكل وزارة ومؤسسة حكومية أهدافها السنوية الخاصة بها فيما يتعلق بتحقيق السعودة.

تطوير القوى العاملة السعودية

فيما يلي الجهات الرسمية المسؤولة عن تنفيذ سياسات وبرامج الخطة الخمسية السادسة في مجال تطوير القوى العاملة السعودية.

- الجهات المسؤولة عن التعليم العام هي وزارة المعارف (للذكور) والرئاسة العامة لتعليم البنات (للإنـــاث) ووزارة الدفـاع والحرس الوطني ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية.
- الجهة الرئيسة المسؤولة عن التعليم العالي هي وزارة التعليم العالي.
- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتقوم بتنفيذ نظام العمل والعمال وتنظيم العمالة الأجنبية، بينما يتولـــى ديـوان الخدمـة المدنية التوظيف في الجهات الحكومية المدنية، أما مجلس القوى العاملة فيقوم بتطوير السياسات الوطنية حول سوق العمل.

دور الهيئة العليا كجهة تشجع الاستثمار

يمكن القول بأن القضايا التالية : ١) توسعة مشاركة القطاع الخاص، و ٢) اجتذاب الاستثمارات الاجنبيـــة، و ٣) تعزيـز دور المدينة كمركز تجاري رئيس بمنطقة دول مجلس التعاون والمنطقة العربية، ترتبط ببعضها البعض، كما أنها قضايا محلية يمكـن للهيئة العليا أن تلعب دورا فيها، وعلى نحو أوسع تقع القضايا الثلاث السابقة جميعها تحت فئة تشجيع الاستثمار.

لقد أسهمت الهيئة العليا في تشجيع الاستثمار بمدينة الرياض من خلال النشرات التي أصدرتها "المناخ الاستثماري بالريـــاض – المملكة العربية السعودية" في عام ١٤٠٨هـ (١٩٨٨م) وعام ١٤١٧هـ (١٩٩٦م) . وتعتبر إدارة الأبحاث والدراسات بالهيئـة والمكتبة التابعة لها أيضا مصادر يمكن وضعها تحت تصرف الجهات التي تتولى عملية تشجيع الاستثمار.

هذا وسنناقش بمزيد من التفصيل في الفقرة (٩) لاحقا إمكانية قيام الهيئة العليا بدور رسمي باعتبارها إحدى الجهات التي تتولـــى تشجيع الاستثمار بالرياض (دور الهيئة كجهة تشجع الاستثمار).

٧-٢ تحليـل الوضـع المالـــي للريـــاض

بالإشارة الى القضية (٥) أعلاه من المتفق عليه أن الإعانات والامتيازات تمنح من قبل الحكومة السعودية، وبأنها تتداخل مع آلية تحديد الأسعار وبالتالي تربك النشاط الاقتصادي فيما يتعلق بهيكليته التي ستكون عليها فيما لو لم يتم منح تلك الإعانات. وبقدر ما هو معلوم لفريق مشروع الاستراتيجية فان مثل تلك الأنظمة للإعانات والامتيازات الحكومية يتم وصفها على مســتوى المملكـة وليست موضوعة للرياض على وجه التحديد. ولهذا تقع عملية تحليلها من الناحية المنطقيـــة خـــارج نطـــاق تفويـــض فريـــق الاستراتيجية.

وبالنسبة للتوازن المالي بين الإيرادات المحلية والمصروفات العامة المحلية فان هذه بوضوح مشكلة محلية وليست وطنية، وبقدر ما هو معلوم لدى فريق مشروع الاستراتيجية فان الإيرادات المحلية محصورة بتلك الأجور والرسوم التي قد تفرضها أمانة مدينة الرياض لقاء الخدمات المختلفة التي تقدمها، في حين أن المصروفات المحلية بالرياض تنفقها عمليا جميع الهيئات الحكومية بمـــا فيها الوزارات ومؤسسات الدولة العامة.

ان المرء يمكنه من حيث المبدأ تحليل نطاق سلطات زيادة الإيرادات المحلية بحد ذاتها في صورة ضرائب على الدخل أو الثروات أو في صورة المدفوعات لقاء الخدمات الحكومية، بطريقة يسعى معها للبحث عن إيجاد توازن بين الإيرادات والمصروفات.

الا أن هذا التحليل يبدو خارجا عن نطاق هذا التقديم، ولكن ربما يتم تناوله منطقيا في المرحلة الثانية من مشروع الاستراتيجية (مثلما هو مذكور في الفقرة ٨-١) لاحقا بهذا التقرير.

٨-٠ التوصيات الخاصة بالمرحلـــة الثانيـــة

٨-١ الدراسات الإضافية المقترحة

في ضوء الفجوات الموجودة بالمعلومات المتوفرة والفرص والمعوقات والقضايا الحرجة التي تواجه مدينة الرياض ربمـــا ينشـــأ وضع يستلزم إجراء دراسات معينة للأمور التالية :

- العلاقة بين النشاط الاقتصادي لمدينة الرياض والنشاط في بقية مدن المملكة (من حيث واردات وصادرات السلع والخدمـــات وتدفق الإيرادات والمصروفات الحكومية الداخلة والخارجة) [١٥] .
- المدى الذي قد يمكن عنده أو يكون مرغوبا فيه بمنح صلاحيات اقتصادية مثل صلاحية زيادة الإيرادات والأنفاق وســـلطة قانونية مستقلة عن سلطة الحكومة.

٨-٢ الطريقة الموصى باتباعها للمرحلة الثانية

تحتاج استراتيجية التطوير الحضري لمدينة الرياض قبل البدء بالمرحلة الثانية الى تحديد الفرضيـــات الاقتصاديـــة المهمـــة (ان وجدت) من أجل تحقيق أهداف الاستراتيجية وذلك للاتفاق على القضايا الرئيسية المهمة (ان وجدت) التي تستلزم الحل فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي لمدينة الرياض، ولتحقيق إجماع في الرأي حول الفرضيات الاقتصادية الجوهرية والقضايا الرئيسية المهمـــة. وربما يكون هذا الإجماع نتيجة تقرير الرؤية المستقبلية لمدينة الرياض.

هذا ونوصي بأن تجسد المرحلة الثانية مجموعة متفقا عليها من الفرضيات التخطيطية لفترة مشروع الاستراتيجية حول الآتي :

- النمو والتغير في الاقتصاد السعودي ككل.
- دور الريـــاض في الاقتصاد السعودي والعالمي سواء ان كانت ستظل بصفة أساسية مركزا حكوميا واداريا للملكة العربيـــة السعودية أو أنها ستقوم بوظائف اقتصادية جديدة أو إضافية ضمن الإطار المحلي أو العالمي.
- المدى الذي ستلعبه العوائق الاقتصادية في تحديد الخصائص السكانية لمدينة الرياض.

[١٥] طلب من الفريق العامل بمشروع الاستراتيجية ملاحظة أن القوة الاقتصادية لمدينة الرياض ضمن منطقة الرياض يستلزم توضيحها مكانيا. حيث أنه لم يكن بالامكان القيام بذلك ضمن اطار الهدف والالتزامات التعاقدية لهذا التقديم، ومع ذلك يمكن أن تكون موضوع دراسة اضافية وفقا لما ورد بهذا التقرير.

٩-٠ دور الهيئة العليا كجهة تشجع الاستثمار

٩-١ مقدمـــــة

تتمثل احدى المشاكل الرئيسية التي تواجه التجارة العالمية في اتساع مجال الاختيار أمام المستهلكين مع كـــون العـــالم أصبـــح أصغر.

ان الشركات العالمية الناجحة تعالج هذه المشكلة بطريقة يمكن أن يطلق عليها عبارة "المركزية العالمية" بمعنى أنها تقوم بتأسيس شبكات من منشآت التصنيع والعرض أو التوزيع للتسهيلات في الخارج حتى يمكن لمنتجاتها أو خدماتها ان تلائم تماما رغبـــات واحتياجات الزبائن المحليين.

وهنالك العديد من البلدان النامية ترى في تأسيس تلك الشبكات على أنه ذو فائدة وتسعى بالفعل لاجتذاب الشركات العالمية للقيـــام بتلك الاستثمارات. وبالنسبة لمنطقة الخليج العربي فان المؤيدين الرئيسيين لوجهة النظر هذه هي الامارات العربية المتحدة مـــع كون دبي في المقدمة.

يوجد تنافس شديد بالنسبة للاستثمار غير المربوط حيث تتنافس دول الخليج العربي مع بعضها البعـــض للحصـــول علـــى هـــذا الاستثمار وكذلك مع الاقطار المضيفة الاخرى مثل سنغافورة وقبرص ولبنان، وبذلك ربما تتردد الشركات العالمية التي تســـعى لايجاد موطىء قدم لها في السوق الخليجية أو اقامة روابط أوثق مع السوق المذكور وذلك بسبب عدم تيقنها حول المكان الـــذي يجب ان تذهب اليه وماذا تتوقع وكيف تشرع في نشاطاتها.

٩-٢ دور الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض

ان تطوير مدينة الرياض الى مركز تجاري رئيسي لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي والعالم العربي الاوسع ســـيتيح خيـــارا جذابا للشركات العالمية، فضلا عن امكانية لعب الهيئة العليا دورا جديدا باعتبارها هيئة تعمل على تشجيع الاستثمار.

وحتى يكون هذا الدور ناجحا يجب تلبية عدد من المتطلبات الملحة التي تشمل الآتي :

- يجب ان تدرك الرياض بأن للمستثمر المتوقع حق الخيار فهو ليس ملزما بالاستثمار في مدينة الرياض ذاتها أو بالتوريد الى أسواق المملكة وأسواق دول مجلس التعاون، بل أن لديه بدائل، على سبيل المثال، في دبي أو جبل علي أو المنطقة الحـــرة الجديدة في أبوظبي أو البحرين وربما في عدن أو بيروت.

- يجب ان تكون العلاقة مع المستثمر المتوقع بحيث يعرض البلد المضيف ما يرغب المستثمر في شرائه (ضمن المعقول) بدلا من فرض البلد المضيف ما يريد بيعه على المستثمر.

- تجب صياغة السياسات الاقتصادية بشكل فعال بحيث تجتذب الاستثمارات داخل البلاد.

- يجب ألا تكون البيئة التجارية جذابة فقط للمستثمرين وانما مستقرة على نحو واضح.

- يجب ان تكون هنالك ضمانات طويلة الاجل للاستقرار فيما يتعلق بحماية الموجودات وأنظمة الضرائب وملكيـــة المشـــاريع وحرية الحركة وحماية الملكية الفكرية وغيرها.

- يجب ازالة المثبطات الحالية للاستثمارات غير المربوطة قدر الامكان (مثل القيود على الدخول، والقيود على الملكية وانواع الانشطة التجارية وقوانين الوكالات التجارية ...الخ)، ومن الطبيعي ألا يقوم البلد المضيف بمصادرة حقوق لمنع فئات معينة من الاستثمار لاسباب أخلاقية أو أمنية.

٩-٣ استراتيجية تشجيـــع الاستثمـــــار

لكي تؤدي الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض دورها بفعالية كمشجع للاستثمار يجب أن تختار لنفسها استراتيجية مناسبة، على أن يشمل تطوير الاستراتيجية عمليات التحليل والاختيار التالية :

ستكون الهيئة العليا أحد اللاعبين في صناعة عالمية تدعى "تشجيع الاستثمار" وسيكون لجميع اللاعبين بهذه الصناعة نفس الهدف وهو اجتذاب الاستثمار الدولي المتنقل الى بلدهم المضيف، وسيكون لكل لاعب مكان في هذه الصناعة سواء أكـــان واضحـــا أو ضمنيا، وسيكون أولا عمل الناجحون هم الذين يضعون أنفسهم في المكان الصحيح بشكل فعال. ولهذا يتعين على الهيئة العليا أن تتفحص موضع قدمها ضمن الاطار العالمي.

ومن بين أدوات هذا الفحص طريقة التحليل التدريجي (STEP)

S : الاجتماعي - على سبيل المثال تفهم كيف يرى المستثمرون الدوليون الرياض.

T : تكنولوجي - على سبيل المثال توفر مرافق الاتصالات لرجال الاعمال بالرياض.

E : اقتصادي - ما الذي يجعل الرياض جذابا من حيث العائدات على الاستثمار.

P : سياســـي -ماهية الانظمة المحلية اللازمة (أو ماهية الانظمة الحالية التي يجب الغاؤها) لتوفير بيئة تجارية جذابة بمدينة الرياض.

وهنالك عنصر آخر من تلك العملية وهو التحليل المنافس :

- ما هي نقاط القوة والضعف عند اللاعبين الآخرين بالصناعة ؟ معرفة مستوى اداء المنافسين الآخريـــن علـــى الاســـتثمار المتجهة نحو الداخل.

- هل هناك تهديدات من الداخلين الجدد على هذه الصناعة ؟ وفي أي مكان آخر من العالم يحتمل ظهور منافسة جديدة على الاستثمار المتجهة للداخل.

- ما هي قدرات المستثمرين المحتملين ؟ والى أي مدى يمكن للمستثمرين المطلوبين أن يؤثروا على القوانين لصالحهم ؟

- ما هي قوة الدعم المحلية للهيئة العليا ؟ وهل يمكن طمأنة الهيئة بأن السياسات الوطنية ستكون متطابقة مع أهدافها باعتبارها هيئة تشجع الاستثمار.

وبعد انتهاء الهيئة العليا من تحليلها لوظيفتها والقوى التنافسية فسوف تحتاج عندئذ الى اختيار واحدة من أو توليفة من بين أربعة استراتيجيات اساسية شاملة هي :-

- الاستفادة من القيادة : استهداف مركز الصدارة في الصناعة موضع البحث (في هذا الحالة تشجيع الاستثمار).

- الافادة من التركيز : وذلك بالتركيز على فئة مختارة من الزبائن وعرض الفوائد والمنافع التي ترتبط بشكل فريد بأولئك الزبائن (وهذا يبين ، على سبيل المثال ، كيف نجح "سيليكون فالي").

- ايجاد التميز الواسع : عرض مقومات خاصة تميز الرياض عن جميع جهات الاستثمار الأخرى (مثلا تستطيع الرياض من حيث المبدأ أن تكون مركزا عالميا للاستثمارات الاسلامية).

- تضييق شقة الاختلاف : تقديم منافع خاصة ذات جودة عالية للمستخدمين النهائيين المتخصصين (ربما تكون منشآت مطار الملك خالد الدولي هي المنفعة الخاصة).

وعند وضع الاستراتيجية ستحتاج الهيئة العليا عندئذ الى وضع خطط تشجيعية للتسويق والانتاج والادارة والتمويل والتنفيذ.

الملحـــــــق (١)

الخطـــــة الخمسية السادسة – السياسة الاقتصاديـــة

ستكون الخطة **الخمسية السادسة** (١٤١٥ — ١٤٢٠ هـ) الاساس للسياسات الاقتصاديـــة للمملكـــة علـــى كافـــة الاصعدة. وفيما يلي الاهداف والقضايا والسياسات الرئيسية التي تمت مناقشتها في الخطة :

م ١–١ أهداف الخطة الخمسية السادسة

تؤكد الخطة بقوة على الناحية الانسانية في التنمية الاقتصادية التي تتمثل في الاهداف التالية :

- حماية القيم الإسلامية عن طريق تطبيق ونشر الشريعة الإسلامية .
- الدفاع عن العقيدة والأمة والحفاظ على الأمن والاستقرار الاجتماعي بالمملكة.
- تنشئة مواطنين منتجين عن طريق تزويدهم بوسائل ومصادر الدخل المناسبة وتأكيد مكافأتهم على اساس عملهم.
- تطوير الموارد البشرية وزيادة العرض من القوة العاملة ورفع مســـتوى كفاءتـــها واســـتبدال العمـــال الاجـــانب بسعوديين أكفاء.
- تحقيق تنمية متوازنة في جميع مناطق المملكة.
- مواصلة تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية/الاقتصادية.
- تقليل الاعتماد على انتاج وتصدير النفط الخام.
- مواصلة اعادة هيكلة الاقتصاد عن طريق الاستمرار في تنويعه خاصة من خلال التأكيد على الصناعة والزراعة.
- تطوير الموارد المعدنية.
- تحسين أداء المرافق والمنشآت الحالية.
- انجاز مشاريع البنية التحتية اللازمة.
- تشجيع البحث العلمي ورفع المستويات الثقافية والاعلامية لتواكب عملية التنمية بالمملكة.
- تحقيق تكامل اجتماعي واقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي ودعم التعاون الاقتصادي مع الدول العربيـــة والاسلامية والدول الصديقة.

م ١–٢ سياسات الاقتصاد الواسع النطاق

تركز استراتيجية وسياسات التنمية الشاملة بشكل متزايد على التنمية الطويلة الأجل، أي تنميـــة واســـتخدام المـــوارد البشرية السعودية وكذلك الحاجة الى كفاءة اقتصادية أكبر مع توسعة دور القطاع الخاص. وتمشيا مع تلك الاهـــداف والغايات للخطة نعرض فيما يلي السياسات الاقتصادية الواسعة للحكومة (المالية والنقدية).

م ١-٢-١ السياســـة الماليـــة

لكي يتم تحقيق معدل نمو ناتج محلي اجمالي حقيقي وايجابي مع توسعة وتنويع القاعدة الاقتصادية فقد تضمنت الخطة السياسات المالية التالية والتي يمكن ادراجها ضمن مجموعتين هما :

١- هيكلـــة الموارد المالية للدولة :

(أ) سيتم تحقيق التوازن بين مصروفات وايرادات الدولة عن طريق تخفيض المصروفات وزيادة الواردات.

(ب) سيتم تخفيض العجز في الميزانية الى الحد الأدنى من خلال ترشيد المصروفات وزيادة ايرادات الحكومة.

(ج) سيتم الابقاء على الانفاق ضمن الاطار العام للميزانية المعتمدة خلال السنة المالية مع تلبية أية زيـــادة غـــير متوقعة في مصروفات الجهة الحكومية على أحد المشاريع، وذلك عن طريق اجراء التعديلات ضمن حـــدود الاعتمادات المالية الكلية المخصصة لتلك الجهة.

(د) سيتم تشجيع القطاع الخاص على تمويل وتنفيذ بعض مشاريع القطاع العام وبالتالي تحسين ربحية وكفاءة تلك المشاريع.

(هـــ) تهدف سياسة ترشيد أسعار خدمات المرافق والوقود الى تغطية التكاليف بما فيها تكاليف الصيانة والتوســـعة مع الحفاظ على مصالح ذوي الدخل المنخفض.

٢- الاعانات والقـــروض الحكوميـــة

(أ) ستتم مراجعة سياسة تقديم الاعانات وترشيدها مع اتخاذ الاجراءات اللازمة لجعـــل القطـــاع الـــذي يتلقـــى الاعانات أكثر كفاءة واعتمادا على نفسه.

(ب) ستستمر صناديق التنمية في تقديم القروض لاقامة المشاريع، وستدعم الحكومة تلك الصنـــاديق فـــي جمـــع القروض، وسيتم ربط القروض باستخدام العمالة والمواد المحلية المتاحة.

م ١-٢-٢ السياســـة النقديـــة

تهدف السياسة النقدية الى المحافظة على استقرار قيمة وسعر تبادل صرف الريال السعودي واستقرار وكفـــاءة النظـــام البنكي والنمو المنظم لسوق رأس المال المحلي. ولكي يتم تحقيق هذه الاهداف نقترح تطبيق**الاجراءات السياسية** التالية ضمن الخطة الخمسية السادسة :

- اقامة تنسيق وثيق بين السياستين المالية والنقدية.

- المحافظة على استقرار الاسعار وبالتالي المحافظة على القوة الشرائية للريال.
- المحافظة على قيمة الريال السعودي في أسواق الصرف الاجنبية بطريقة تشجع الاستثمار المحلي والاجنبي.
- تحسين أنظمة وطرق مراقبة النظام البنكي حتى يمكن تحقيق الاستفادة من مصادره على الوجه الصحيح مع توفير الدعم اللازم للاقتصاد.
- تشجيع الادخار وتكوين رأس المال مع تطوير الوسائل المناسبة للادخار والاستثمار.
- سيتم تجهيز نظام المعلومات بمؤسسة النقد العربي السعودي ومركز المخاطر الائتمانية بأحدث وأرقى مستويات تكنولوجيا الكمبيوتر، كما سيتم تشجيع البنوك على استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين كفاءة القطاع البنكي.
- ستتم تقوية سوق الاسهم والسندات المالية السعودي لجعله اداة مهمة في حشد الموارد وتمويل مشاريع التنمية.

م ١-٣ سياسة التجـــارة الخارجيـــة

تهدف سياسة الحكومة المتعلقة بالتجارة الخارجية وميزان المدفوعات الى تحسين دور التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية وتقوية أطر الهياكل التنظيمية والمؤسساتية ذات الصلة بها لتمكين الشركات السعودية من المنافسة على النطاق العالمي. أما السياسات الرئيسية في هذا المجال فهي :

- تشجيع الصناعات الموجهة للتصدير التي تستخدم الموارد المحلية المتاحة، خصوصا الصناعات الكثيفة التي تعتمد على النفط والطاقة.

- تقديم حوافز للصناعات التصديرية غير النفطية تماثل الحوافز التي تقدم للصناعات التي تعتمد على استخدام مواد غير مستوردة.

- تطوير المؤسسات الوطنية الممولة للصادرات وضمان قروض التصدير وكذلك تطوير نظام المعلومات المتعلقة بالتجارة الدولية والاسواق العالمية.

- جعل نظام التعرفة الجمركية أكثر فعالية بما يتطابق مع قوانين وتوصيات منظمة التجارة الدولية (الغات).

- تشجيع التعاون في التجارة الاقليمية مع دول مجلس التعاون الخليجي وتوحيد أنظمة التعرفة الجمركية والمواصفات والمقاييس.

- توسعة التعاون التجاري والاقتصادي مع البلدان الاخرى عن طريق اتخاذ ترتيبات ثنائية ومتعددة ملائمة، خصوصا مع البلدان العربية والاسلامية الاخرى.

م ١-٤ سياسة الاستثمـــار الاجنبـــي

تدرك حكومة المملكة العربية السعودية منذ مدة طويلة أهمية التكنولوجيا والمهارات الفنية باعتبارها جزءا لا يتجـــزأ من عملية التنمية للمملكة، ولهذا ظلت تعزز وتشجع الاستثمار الاجنبي الذي هو الاداة الرئيســية لاكتســاب المعرفــة التكنولوجية ورأس المال، وذلك ضمن اطار قانون استثمار رأس المال الاجنبي الصادر بالمرسوم الملكـــي رقــم م/٤ بتاريخ ٢ صفر ١٣٩٩هـــ (١٩٧٩م). وبجانب هذا القانون تعمل برامج التوازن الاقتصادي المتصلـــة بالمشــتريات الدفاعية الكبيرة كأداة مهمة في اجتذاب الاستثمار الاجنبي في الصناعات التي تعتمد على أرقى الاساليب التكنولوجيــة. وفيما يلي الاجراءات السياسية الرئيسية بهذا الصدد :-

- توسعة نطاق برنامج التوازن الاقتصادي عن طريق ادخال مشاريع مدنية كبرى.
- توفير ضمانات حماية أكثر للاستثمارات الاجنبية وتوقيع اتفاقيات مع الاقطار النامية.
- تعديل الاجراءات المؤسساتية والادارية لتسهيل عملية الترخيص لتنفيذ مشاريع أجنبية بالمملكة.

م ١-٥ السياســـات الصناعيـــة

فيما يلي القضايـــا الرئيسيـــة التي تواجه القطاع الصناعي بالمملكــة :

- التنويع : التخصص في الصناعات الرئيسية والصناعات الاخرى التي تعتمد بشكل واسع على الطاقة وتطويرهــا بالاضافة الى صناعة تكرير النفط والصناعات البتروكيماوية.
- توسعة الصناعة البتروكيماوية تجاوبا مع المنافسة العالمية المتزايدة.
- ضبط وتقليل الآثار البيئية المعاكسة للمشاريع الصناعية الحالية والمستقبلية بالمملكة.
- اكتساب واستيعاب وتطوير التقنيات الصناعية الجديدة.
- تطوير أنظمة معلومات صناعية قوية.
- تشجيع الصناعات البسيطة.
- تسويق المنتجات الصناعية بالاسواق المحلية والعالمية.
- جعل الحوافز التي تقدم للمستثمرين في مجال الصناعة أكثر فعالية.

هذا وتوصي الخطة الخمسية السادسة بعدة سياسات صناعية رئيسية كما يلي :

* تشجيع الصناعات السعودية على تطوير امكانياتها الخاصة في الدراسات والابحـــاث والتنميـــة الصناعيـــة خصوصا في الصناعات الرئيسية المكثفة.
* القيام بمراجعات دورية للسياسات الصناعية والاجراءات الادارية والحوافز وسياسات الاقراض والـــترخيص والاعفاءات الجمركية وتطبيق الاجراءات اللازمة للتعامل مع المنافسة غير العادلة.

* تشجيع تنويع الانشطة الصناعية مع التأكيد على التوسع الأفقي والرأسي في الصناعات البتروكيماوية وتطوير الصناعات ذات الصلة القوية بالقطاعات الاخرى.
* تشجيع نقل التكنولوجيا الحديثة في المشاريع الصناعية المشتركة عن طريق نظام استثمار رأس المال الاجنبي وبرامج التوازن الاقتصادي.
* اقامة المدن الصناعية بأماكن ذات امكانية تنمية مواتية وزيادة طاقة المدن الصناعية الحالية التي تتعرض فيها تجهيزات البنية التحتية للضغط.
* استكمال مرافق البنية التحتية بالمدن الصناعية في الجبيل وينبع لتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب على تلك المرافق.
* الاستمرار في تحسين جودة وتحليل الاحصائيات والمعلومات الصناعية والقيام بدراسات حول فرص الاستثمار المتوفرة للقطاع الخاص.

* تنمية قدرات القوة العاملة الوطنية خاصة فيما يتعلق بالمهارات الفنية اللازمة في الصناعة الحديثة وتشجيع الشركات الصناعية على اعداد برامج تدريب متقدمة لرفع مستوى المهارات الفنية للعمال السعوديين بصورة دورية.
* تحسين معدلات استخدام الطاقة الانتاجية للمصانع القائمة حاليا ورفع الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الصناعية.
* تطبيق الاجراءات والانظمة الكفيلة بتشجيع ودعم الصناعات البسيطة.
* تعميق فكرة التنمية الصناعية الملائمة بيئيا والتي ليست لها تأثيرات ضارة على الاجيال الحالية والقادمة.

م ١-٦ السياسات التجارية

فيما يلي القضايا السياسية الرئيسية المتعلقة بالقطاع التجاري (والتي تشمل تجارة الجملة وتجارة التجزئة "المفرق" والفنادق والمطاعم) :-

- انخفاض معدلات السعودة في القطاع التجاري.
- انخفاض مستوى الكفاءة والانتاجية بسبب انعدام القدرات الادارية والتخطيطية والمالية.
- اجراءات الترخيص التجاري المعقدة.

وحتى تتم معالجة هذه القضايا وجعل القطاع التجاري أكثر فعالية فقد أوصت الخطة الخمسية السادسة باتباع السياسات الرئيسية التالية :

- مراجعة وتحسين التشريعات التجارية الحالية.
- تدريب السعوديين على الاعمال والبرامج التجارية الحديثة.
- قيام وزارة التجارة بمراقبة الاسواق المحلية (العرض والطلب) والاسعار ومراقبة الجودة وضبط الغش التجاري.

م ١-٧ سياسة تطوير سوق العمل وتنمية الموارد البشرية

ترتبط القضايا السياسية المتعلقة بسوق العمل وتنمية الموارد البشرية مع بعضها بشكل وثيق حيث تكمل بعضها البعض في واقع الأمر، ولهذا ندرج بأدناه تلك القضايا والسياسات معا.

م ١-٧-١ القضايا الرئيسية

- انخفاض نسبة مشاركة القوة العاملة بالمملكة (٣٠% النسبة الكلية) وخصوصا العمالة النسائية (٥.٥% فقط).
- النقص في عدد الخريجين الفنيين وعدم التكافؤ بين تحصيل المتخرج من نظام التعليم والتدريب وبين احتياجات القطاع الخاص.
- العدد الكبير من طالبي الوظائف السعوديين غير المؤهلين بسبب ارتفاع نسبة الاشخاص الذين لم يكملوا تعليمهم أو تدريبهم.
- ازدياد الطلب على استقدام العمالة الاجنبية خلال السنوات العشر الاخيرة بالرغم من دعوة الحكومة الى السعودة.
- ارتفاع معدلات رسوب الطلاب وتوقفهم عن مواصلة تعليمهم على جميع مستويات التعليم مما يؤدي الى ارتفاع مستوى عدم كفاءة نظام التعليم.
- الحاجة الى اعداد وتدريب المدرسين السعوديين بشكل جيد.
- تعزيز الروابط بين معاهد التعليم العالي والقطاع الخاص.
- الحاجة الى التدريب بموقع العمل في القطاع الخاص.
- ضرورة مواصلة التعليم.
- ضرورة وضع نظام للمستويات المهنية واعتمادها عن طريق معاهد وبرامج التدريب.
- التأكيد بصورة أكبر على تدريس المواضيع العلمية والهندسية في نظام التعليم.

م ١-٧-٢ سياسات تطوير القوة العاملة

تتضمن الخطة الخمسية السادسة تصورا للاجراءات السياسية التالية التي يلزم تنفيذها من أجل تطوير القوة العاملة السعودية :-

- جعل التعليم الابتدائي الزاميا لجميع الاطفال والقضاءعلى الامية ضمن جدول زمني محدد.
- التقليل من نسبة التوقف عن مواصلة التعليم والرسوب واعادة النظر في نظام الحوافز بهذا الخصوص.
- مراجعة سياسة القبول في الجامعات ومعاهد التعليم العالي.
- تشجيع التخصصات العلمية والفنية التي عليها طلب أكبر في سوق العمل وتحقيق التوافق بين المطلوب والمعروض من المهن والتخصصات.
- اقامة معاهد فنية ومهنية جديدة على المستوى الثانوي وما بعد الثانوي.
- تحسين المعلومات حول سوق العمل وتوفيرها لقطاعات العمل والموظفين والطلاب المتدربين.

م ١-٧-٣ سياسة السعودة

تقترح خطة السعودة اتباع طريقة ذات اتجاهين هما الجمع بين الحوافز وتطبيق اجراءات الزامية مثل :

- تقديم حوافز مالية وغيرها من الحوافز لأصحاب العمل بالقطاع الخاص مقابل التزامهم بتدريب واستخدام عدد أكبر من السعوديين (ربما عدد محدد مستهدف).
- تقييد الطلب على العمال الاجانب غير المنتجين والسماح باستخدام العمال الاجانب المهرة وأنصاف المهرة فقط.
- تشجيع النساء على العمل وممارسة مهن معينة.
- استمرار ديوان الخدمة المدنية بمراقبة تقدم وتنفيذ خطط السعودة بالوزارات الحكومية والجهات الاخرى.

م ١-٨ القضايا والسياسات الرئيسية لقطاع الكهرباء

شهد قطاع الكهرباء بالمملكة تقدما ملحوظا خلال العقدين الماضين الا أن الامر يستلزم معالجة القضايا الرئيسية التالية من أجل التطوير المستقبلي لهذا القطاع :-

- الوضع المالي الحرج لشركات الكهرباء والذي انعكس في ارتفاع نسبة الدين الى رأس المال وانخفاض نسبة رأس المال/الاصول الثابتة.
- ترشيد استهلاك الكهرباء ومراجعة هيكلية التعرفة.
- ضرورة ترشيد اسعار الوقود المحلية وتوفير المحروقات المناسبة.

ولابقاء تطور هذا القطاع مستمرا فان الخطة تشتمل على تصور لتنفيذ السياسات التالية :

- سياسة تسعير مرنة تستند الى مراجعة دورية تركز على ترشيد استخدام الطاقة.
- تطبيق اجراءات لتعزيز الكفاءة بما يؤدي الى الغاء المعونة التشغيلية.
- تشجيع القطاع الخاص على تنفيذ مشاريع توليد الطاقة الكهربائية والتملك التام لشركات الكهرباء وادارتها.

م ١-٩ سياسات النقل والاتصالات

تلعب شبكة النقل والاتصالات دورا مهما حاسما في تطوير النشاط الاقتصادي للمملكة وفي تقدمها الاجتماعي والاقتصادي. وقد أحرزت المملكة العربية السعودية تقدما هائلا في هذا القطاع، الا أنه لا تزال هنالك بعض القضايا المهمة التي تستلزم تناولها ومعالجتها لاحراز المزيد من التطور لهذا القطاع.

القضايـــــا الرئيسيـــــة

- اعادة تنظيم وتحسين الاجراءات التشغيلية.
- تأسيس قواعد بيانات وجمع وتحليل المعلومات.
- تحقيق المزيد من التحسن في الاداء والكفاءة التشغيلية.
- توفير سلامة النقل على الطرق وتحسين النواحي البيئية.
- تحديث وتوسعة خدمات الاتصالات والشبكات البريدية.

السياســـــــات

- تحسين الهيكل الاداري والقانوني لتشجيع استثمار القطاع الخاص في هذا القطاع الاقتصادي.
- مراجعة وتعديل الانظمة والاعانات وأسعار خدمات النقل.
- تحسين نظام معلومات النقل ومراقبة مؤشرات الاداء.
- الاستفادة القصوى من الطاقة الحالية لشبكات النقل والاتصالات عن طريق تشغيلها بكفاءة وفعالية.
- ادخال الخدمات الرقمية في شبكة الاتصالات وتوسعة تلك الشبكة.
- تحقيق الصيانة الفعالة وادارة أعمال اصلاح الخلل بطريقة أفضل ضمن خدمة الاتصالات.
- زيادة مبالغ الاستثمار المقدمة من القطاع الخاص وتطبيق عمليات البناء والتشغيل والتحويل.
- مراجعة أجور المكالمات الهاتفية وتعديلها لتعكس التكلفة.

م ١-١٠ القضايا الرئيسية والسياسات المتعلقة بقطاع الزراعة

تم احراز تقدم مثير للاعجاب في الانتاج الزراعي بالمملكة، الا أن هنالك قضايا مهمة تحتاج الى معالجتها للابقاء على استمرار التطور الزراعي على المدى الطويل وهي :-

- الفجوة الكبيرة بين الطلب على المنتجات الحيوانية والموارد الطبيعية المحلية اللازمة لسد تلك الفجوة.
- الفجوة الكبيرة بين الاراضي الصالحة للزراعة وتوفر موارد المياه.

وحتى تتم معالجة هذه القضايا والابقاء على استمرارية التنمية الزراعية فقد أكدت الخطة الخمســـية السادســـة علـــى ضرورة تطبيق السياسات التالية :

- تشجيع الاستثمار في المشاريع التي تستخدم كميات قليلة من المياه.
- توزيع الاراضي بالمناطق التي تتوفر بها موارد مياه سخية ومتجددة باستمرار.
- تنظيم معدلات ضخ المياه بالمناطق التي تقل فيها مناسيب المياه الجوفية الى مستويات حرجة.

- تقديم الدعم المتواصل للمزارعين من خلال تزويدهم بالمعلومات والارشادات واعطائهم مهلة اضافية لتسديد ديونهم.
- تحسين طرق التسويق وتوفير اسباب الدعم الاخرى لصغار المزارعين.
- تدريب السعوديين في حقول التخصص الوثيقة الصلة بالنشاط الزراعي.

م ١-١١ سياسات قطاع الطاقة

تعتبر المملكة أحد المنتجين والمصدرين الرئيسيين للنفط، ولهذا يتمتع قطاع الطاقة بموقع رئيسي في الاقتصاد السعودي. وعلى الرغم من النمو الهائل والانجازات الضخمة التي حققها هذا القطاع الا أنه يواجه القضايا الرئيسية التالية :

- نمط الاستهلاك المحلي للطاقة لا يؤدي الى زيادة العائدات الاقتصادية من انتاج وتسويق النفط ومنتجات النفط.
- اسعار النفط المحلية المنخفضة جدا تشجع على الاستهلاك وتمنع الحفاظ على النفط.
- تمويل استثمارات أخرى لقطاع النفط.

هذا وقد حددت الخطة الخمسية السادسة الاهداف الرئيسية لاستراتيجية تنمية قطاع الطاقة بالمملكة على النحو التالي :

- تعزيز دور النفط في أسواق الطاقة العالمية.
- ترشيد الاستهلاك المحلي للطاقة.
- تحسين انتاج وتصدير منتجات النفط ذات القيمة المضافة العالية.
- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في قطاع الطاقة.

ولتحقيق تلك الاهداف المهمة ومعالجة القضايا الرئيسية التي سبق التنويه عنها فان الخطة تقترح اتخاذ الاجراءات التالية :

- تسعير النفط ومنتجات النفط بحيث تتحقق زيادة في العائدات، مع الحفاظ على دور النفط في الاسواق العالمية.
- معارضة الضرائب الزائدة عن الحد والضرائب التمييزية على النفط والمنتوجات ذات الصلة.
- حماية البيئة من انتاج ونقل واستهلاك المنتوجات البترولية.
- ترشيد الاستهلاك المحلي للنفط.
- اكمال عملية اعادة هيكلة وتكامل صناعة النفط.
- المشاركة في ملكية مصافي النفط ومنافذ التسويق في الاسواق الرئيسية.

م ١-١٢ السياسات البلديـــة

حققت المملكة تطورا عمرانيا سريعا لم يسبق له مثيل خلال العقدين الماضيين مما أوجد معه عددا من المشاكل. وقـد حددت الخطة الخمسية السادسة القضايا الرئيسية التالية :

- الافتقار الى نظام معلومات شامل بخصوص الخدمات البلدية.
- الحاجة الى تنسيق أكبر بين مختلف الوزارات والدوائر الحكومية المعنية بتوفير الخدمات البلدية.
- التوليد الزائد عن الحد للنفايات بسبب التطور العمراني السريع مما ترتب عليه القاء عبء ثقيل بالنسـبة لتجميـع ومعالجة النفايات والتخلص منها.
- المعدل المنخفض لاستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.
- الاستخدام غير الملائم لشبكة التجهيزات الاساسية (البنية التحتية) وازدياد مساحات أراضي التطويـر العمرانـي البيضاء بسبب بعثرة التجمعات السكانية في الضواحي العمرانية خارج المدن الرئيسية.
- الحاجة الى استخدام الموارد البلدية بصورة أكثر فعالية.

ولمعالجة هذه القضايا وما يتصل بها من قضايا القطاع البلدي، فان الخطة تقترح تطبيق السياسات والبرامج التالية :

- جعل نظام المعلومات الحالي أكثر فعالية وشمولية.
- التعاون بين وكالات القطاع العام والقطاع الخاص في سبيل تخطيط التطوير الحضري.
- اعادة تنظيم الهيكل الاداري لوزارة الشؤون البلدية والقروية بموجب نظام المناطق الجديد.
- تشجيع استخدام الاساليب التكنولوجية الحديثة في معالجة مياه الصرف الصحي.
- تبني استخدام أعلى مستويات التكنولوجيا في التخلص من مياه الصرف الصحي واستخدامها بطريقة اقتصادية.
- تعزيز الموارد المالية للجهات البلدية حتى تقوم بأعمالها بصورة فعالة.
- تطوير الخدمات والمرافق البلدية الرئيسية الشاملة مثل المنتزهات والاسواق والمباني ... الخ.

م ١-١٣ السياســـات البيئيـــــة

أقـرت حكومة المملكة العربية السعودية بوجود قضايا بيئية وبأهميتها في عملية التنمية، ولهذا انشأت هيئات رفيعـة المستوى مثل مصلحة الارصاد الجوية وحماية البيئة واللجنة الوزارية لحماية البيئة. وتتولى هاتان الجهتان المسـؤولية عن وضع الاستراتيجيات والسياسات البيئية بالمملكة، وفيما يلي القضايا الرئيسية بهذا الصدد :

- وضع مؤشرات قياس (للتنميـة المستديمـة).
- وضع نظام وقاعدة بيانات للمعلومات البيئية.
- ادارة ومعالجة مياه الصرف الصحي.
- مراقبة وضبط تلوث الهواء.
- ادارة موارد المياه بالمملكة.
- ادارة استعمالات الاراضي ومحاربة التصحر.

- ادارة المناطق الساحلية والبحرية.

كذلك تقترح الخطة الخمسية السادسة تطبيق الاجراءات التالية لمعالجة هذه القضايا وتحقيق الاهداف البيئية المنشودة:

- تطبيق اجراءات وقائية للتقليل من التدهور والتلوث البيئي.
- اصدار نظام وطني لتقييم الأثر البيئي بمختلف القطاعات بالمملكة.
- وضع وتحديث المعايير والمواصفات القياسية البيئية بانتظام.
- اتخاذ الاجراءات المناسبة للحفاظ على تنوع الاحياء والحفاظ على الحياة الفطرية وصيانة الموارد الطبيعية طبقا لقانون بيئي يتم تطبيقه في جميع انحاء المملكة.
- تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في أنشطة حماية البيئة والصناعات المتصلة بها مثل معالجة النفايات ومعامل اعادة تدويرها ...الخ.
- اعداد خطة توعية بيئية وطنية شاملة.
- تشجيع ودعم العلوم والابحاث والدراسات البيئية بهذه المنطقة.

الملحق (٢)

قائمة موجزة بالقوانين والأنظمة والاجراءات والتوجيهات الاقتصادية

م ٢-١ الأنظمـــة التجاريـــة

١- صلاحيات وزارة التجارة المنصوص عليها في قرار مجلس الوزراء الصادر عام ١٣٧٤هـ.

٢- نظام الأوراق التجارية الصادر بالمرسوم الملكي عام ١٣٨٣هـ والقرار الـوزاري المـؤرخ ١٤٠٣هـ بخصوص اجراءات تسوية المنازعات المتعلقة بالأوراق التجارية.

٣- نظام التحكيم الصادر بالمرسوم الملكي عام ١٤٠٣هـ ولائحته التنفيذية.

٤- نظام السجل التجاري ولائحته التنفيذية الصادر بقرار مجلس الوزراء المؤرخ ١٣٧٥هـ والقرار الـوزاري المؤرخ ١٤٠٣هـ.

٥- نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي المؤرخ ١٣٨٥هـ والتعديلات اللاحقة عليه.

٦- نظام العلاقة بين المقاول الاجنبي ووكيله السعودي ولائحته التنفيذية الصادرة في عام ١٣٩٨هـ.

٧- نظام العلاقات التجارية ولائحته التنفيذية الصادر بالمرسوم الملكي المؤرخ ١٤٠٤هـ والقرارات الوزاريـة المعدلة للائحته التنفيذية.

٨- نظام الغرف التجارية والصناعية ولائحته التنفيذية المؤرخ ١٤٠٠هـ والقرار الوزاري المؤرخ ١٤٠٦هـ القاضي باجراء تعديل جزئي على اللائحة التنفيذية.

٩- نظام الفنادق ولائحته التنفيذية الصادر بالمرسوم الملكي المؤرخ ١٣٩٥هـ والقـرار الـوزاري المـؤرخ ١٣٩٧هـ.

١٠- نظام المحاسبين القانونيين ولائحته التنفيذية الصادر بالمرسوم الملكي عام ١٣٩٤هـ والقرارات الوزارية اللاحقة.

١١- نظام المحاكم التجارية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي عام ١٣٩٠هـ والقرارات الوزارية اللاحقة.

١٢- نظام المعادن الثمينة والأحجار الكريمة ولائحته التنفيذية الصادر بالمرسوم الملكي عام ١٤٠٣هـ والقرارات الوزارية اللاحقة المعدلة جزئيا للائحة التنفيذية.

١٣- نظام المقاييس الصادر بالمرسوم الملكي عام ١٣٨٣هـ.

١٤- نظام مقاطعة اسرائيل الصادر بالمرسوم الملكي رقم ٢٨ بتاريخ ١٣٨٢هـ.

١٥- نظام الغش التجاري ولائحته التنفيذية الصادر بالمرسوم الملكي عام ١٤٠٤هـ.

١٦- القرار الوزاري الصادر عام ١٤٠٥هـ بخصوص النظام المتعلق بالاجراءات التي يجب اتباعها من قبل المحلات التجارية عند الاعلان عن تخفيضات الاسعار.

١٧- نظام الوكلاء التجاريين ولائحته التنفيذية الصادر بالمرسوم الملكي عام ١٣٨٢هـ وتعديلاته اللاحقة .

١٨- نظام استيراد المعدات والآليات الزراعية الصادر بقرار مجلس الوزراء عام ١٣٩٥هـ.

١٩- نظام الاستيراد الصادر عام ١٣٧٦هـ.

٢٠- التعليمات الصادرة لبائعي منسوجات الملابس بالتجزئة الصادر في عام ١٣٥٣هـ.

٢١- نظام العلامات التجارية الصادر عام ١٤٠٤هـ.

٢٢- التعليمات الصادرة للصاغة عام ١٣٥٨هـ.

٢٣- نظام الشركة العربية الوطنية للسيارات الصادر في عام ١٣٦١هـ.

٢٤- نظام شركة التصدير العربية الصادر في عام ١٣٥٥هـ.

م ٢-٢ أنظمـــــة وقوانين مؤسسات التمويل المتخصصة والبنوك التجارية

٢٥- نظام البنك الزراعي السعودي الصادر في عام ١٣٨٢هـ

٢٦- نظام بنك التسليف السعودي الصادر في عام ١٣٩١هـ.

٢٧- نظام صندوق الاستثمارات العامة الصادر في عام ١٣٩١هـ.

٢٨- نظام صندوق التنمية العقارية الصادر في عام ١٣٩٤هـ.

٢٩- نظام صندوق التنمية الصناعية الصادر في عام ١٣٩٤هـ.

٣٠- نظام بنك الرياض الصادر في عام ١٣٧٧هـ.

٣١- نظام البنك السعودي الفرنسي الصادر في عام ١٣٩٧هـ.

٣٢ نظام البنك السعودي الهولندي الصادر في عام ١٣٩٧هـ.

٣٣- نظام البنك العربي الوطني الصادر في عام ١٣٧٧هـ.

٣٤- نظام بنك القاهرة السعودي الصادر في عام ١٣٩٩هـ.

٣٥- نظام بنك الجزيرة الصادر في عام ١٣٩٨هـ.

٣٦- نظام البنك السعودي البريطاني الصادر في عام ١٣٩٨هـ.

م ٢-٣ أنظمـــــة النقـــــل

٣٧- نظام النقل على الطرق العامة الصادر في عام ١٣٩٧هـ.

٣٨- نظام واجراءات الترخيص لشركات نقل البضائع الصادر في عام ١٤٠٠هـ.

٣٩- نظام ترخيص خدمات نقل الركاب الصادر في عام ١٤٠٠هـ.

٤٠- نظام تأجير السيارات الصغيرة الصادر في عام ١٤٠٤هـ.

٤١- نظام خدمات نقل الركاب بالباصات خارج المملكة الصادر عام ١٤٠٦هـ.

٤٢- نظام خدمات النقل بسيارات الاجرة داخل المدن الصادر في عام ١٤٠٨هـ.

٤٣- نظام خدمات سيارات الاجرة بالمطار الصادر في عام ١٤٠٨هـ.

٤٤- نظام تحصيل رسوم الترخيص من أصحاب رخص سيارات الأجرة (الليموزين) الصادر في عام ١٤٠٩هـ.

٤٥- نظام مدارس التدريب على السواقة الصادر في عام ١٣٩٦هـ.

م ٢-٤ أنظمـــة الطـــرق والمبانـــي

٤٦- نظام الطرق والمباني الصادر في عام ١٣٦٠هـ.

٤٧- نظام المكاتب العقارية الصادر في عام ١٣٩٨هـ.

٤٨- نظام تصنيف المقاولين الصادر في عام ١٣٩٥هـ.

٤٩- نظام تملك العقارات من قبل غير السعوديين، الصادر في عام ١٣٩٠هـ.

٥٠- نظام تأجير العقارات الصادر في عام ١٣٦٨هـ.

٥١- نظام تملك العقارات من قبل مواطني دول مجلس التعاون الخليجي الصادر في عام ١٤٠٥هـ.

م ٢-٥ أنظمة بعض المؤسسات الحكومية المرتبطة بالقطاع الخاص

٥٢- نظام وزارة المالية والاقتصاد الوطني الصادر في عام ١٣٥١هـ.

٥٣- نظام المجلس الاقتصادي الاعلى الصادر في عام ١٣٨٦هـ.

٥٤- نظام الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس الصادر في عام ١٣٩٢هـ.

٥٥- نظام شركات الكهرباء الصادر في عام ١٣٩٢هـ.

٥٦- نظام الهيئة الملكية الصادر في عام ١٣٩٥هـ.

٥٧- نظام مؤسسة النقد العربي السعودي الصادر في عام ١٣٧٧هـ.

٥٨- نظام الجمارك الصادر في عام ١٣٤٩هـ.

٥٩- نظام مراقبة النقد الصادر في عام ١٣٧٦هـ.

٦٠- نظام مراقبة البنوك الصادر في عام ١٣٨٦هـ.

٦١- نظام الزكـــاة الصادر في عام ١٣٧٠هـ.

٦٢- نظام ضريبة الدخل الصادر في عام ١٣٧٠هـ.

م ٢-٦ الأنظمة والتعليمات والقرارات المتصلة بالمهن الحرة

٦٣- نظام الشركات الهندسية الصادر في عام ١٤٠٢هـ.

٦٤- نظام المكاتب القانونية الصادر في عام ١٤٠٢هـ.

٦٥ نظام مكاتب المساحة الصادر في عام ١٣٩٢هـ.

٦٦- نظام مكاتب الترجمة الصادر في عام ١٣٩٧هـ.

٦٨- نظام التجارة والمهن الصادر في عام ١٣٤٥هـ.

٦٨- نظام الترخيص بممارسة الأعمال الكهربائية والميكانيكية والأعمال المماثلة الصادر في عام ١٣٩٦هـ.

٦٩- نظام تجارة السيارات عن طريق المعارض الصادر في عام ١٣٩٦هـ.

٧٠- نظام شركات الادوية الخاصة الصادر في عام ١٣٨٢هـ.

٧١- نظام شركة المعالجة الخاصة الصادر في عام ١٣٩٢هـ.

٧٢- نظام المستوصفات الخاصة الصادر في عام ١٣٩٤هـ.

٧٣- نظام المستشفيات الخاصة الصادر في عام ١٣٩٦هـ.

٧٤- نظام الصيدليات والادوية والمستحضرات الصيدلانية الصادر في عام ١٣٩٨هـ.

م ٢-٧ أنظمة العمل والضمان الاجتماعي

٧٥- نظام العمل والعمال الصادر في عام ١٣٦١ - ١٣٦٦هـ.

٧٦- نظام الضمان الاجتماعي ونظام مؤسسة الضمان الاجتماعي الصادر في عام ١٣٨٢هـ.

٧٧- نظام التأمينات الاجتماعية الصادر في عام ١٣٨٩هـ.

٧٨- اللوائح التنفيذية لنظام التأمينات الاجتماعية الصادر في عام ١٣٩٢هـ.

م ٢-٨ نظام التعليم والاعلام

٧٩- نظام المدارس الخاصة الصادر في عام ١٣٥٧هـ.

٨٠- نظام الطباعة والنشر الصادر في عام ١٤٠٢هـ.

٨١- نظام المؤسسات الصحفية الخاصة الصادر في عام ١٣٨٣هـ.

م ٢-٩ الأنظمة المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية

٨٢- نظام التعدين الصادر في عام ١٣٩٢هـ.

٨٤- نظام تشجيع وحماية الصناعات الوطنية الصادر في عام ١٣٨١هـ وتعديلاته اللاحقة.

٨٤- نظام تأمين مشتريات الحكومة وتنفيذ مشروعاتها وأعمالها ولائحته التنفيذية الصادر في عام ١٣٩٧هـ.

٨٥ نظام استثمار رأس المال الاجنبي الصادر في عام ١٣٩٩هـ.

٨٦- قوانين صرف اعانات التدريب للقطاع الصناعي الصادر في عام ١٣٩٦هـ.

٨٧- نظام براءة الاختراع وحقوق الملكية الصادر في عام ١٤٠٩هـ.

٨٨ نظام التعدين وقانون تعويضات العمال بالمشاريع الصناعية الصادر في عام ١٣٥٧هـ.

٨٩- نظام الصيد واستثمار موارد المياه بالمملكة الصادر في عام ١٤٠٨هـ.

٩٠- نظام الصيد البحري (المحار والاسماك) بشواطىء البحر الاحمر الصادر في عام ١٣٥١هـ.

٩١- نظام المحافظة على موارد المياه الصادر في عام ١٤٠٠هـ.

٩٢- نظام صيد الحيوانات البرية والطيور الصادر في عام ١٣٩٨هـ.

٩٣- نظام تأجير الاراضي الصادر في عام ١٣٥٢هـ.

٩٤- نظام توزيع الاراضي القاحلة الصادر في عام ١٣٩٦هـ.

٩٥- نظام المطابع والنشر الصادر في أعوام ١٣٤٧هـ ، ١٣٥٨هـ ، ١٣٧٣هـ.

٩٦- نظام محلات تسجيل أشرطة الاغاني والفيديو الصادر في عام ١٤٠٠هـ.

م ٢-١٠ مراكـــز الأبحـــاث

٩٧- نظام الدار السعودية للخدمات الاستشارية الصادر في عام ١٤٠٩هـ.

٩٨- نظام مركز الملك عبدالعزيز للأبحاث الصادر في عام ١٣٩٢هـ.

٩٩- نظام مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتكنولوجيا الصادر في عام ١٤٠٦هـ.

م ٢-١١ أنظمـــة أخـــرى

١٠٠- نظام أدلاء الحجاج الصادر في عام ١٣٦٧هـ.

١٠١- نظام خدمة الحجاج من داخل المملكة الصادر في عام ١٤١٠هـ.

١٠٢- نظام الاحوال المدنية الصادر في عام ١٤٠٧هـ.

١٠٣- نظام تعويض عمال المقاول الصادر في عام ١٣٦٨هـ.

١٠٤ نظام القوة العاملة الصادر في عام ١٣٩٥هـ.

الملحـــــــق (٣)

مراجعـــة الوثائق الموجودة لدى مركـــز المشاريع والتخطيط

تمت مراجعة الوثائق التالية الموجودة لدى مركز المشاريع والتخطيط (تشير العلامة النجمية "*" الى الوثـــائق التـــي وردت على وجه التحديد بالتقرير الاولي).

المسح التسوقي عام ١٤١١ هـ / ١٩٩١م — خلفية وملخص الاستنتاجات ذو الحجة ١٤١٣ هـ(يونيو ١٩٩٣م)

أعـــدت ذلك التقرير مجموعة البحث والدراسات التابعة لمركز المشاريع والتخطيط بالهيئـــة العليـــا بـــهدف ايجـــاز المعلومـــات التي جمعت خلال المسح الأسري عام ١٤١١ هـ/ ١٩٩١م والمتعلقة بمكان وتشكيل ومقدار المصـــاريف النثرية للأسر بمدينة الرياض.

لقد عني التقرير أساسا بتوزيع مصروفات الأسر حسب الاحياء التي تقطنها (على مستوى البلديات الفرعية) مع أنمـــاط الزيارة التي نتجت من الفروق بين ذلك التوزيع وتوزيع أماكن الاقامة ومع مكانة البلديات الفرعية من حيث أهميتـــها كأماكن للتسوق. الا أنه لم يتضمن أية جدولة للمصاريف الأسرية الفعليـــة من حيث مقاديرها النقدية (مع أنه طلب من اعضاء فريق مشروع الاستراتيجية ملاحظة أن تلك المعلومات متوفرة ضمن المعلومات الأصلية)، وبالتالي لم يكـــن التقرير المذكور على صلة مباشرة بالعمل الحالي.

دراسة شارع البطحاء : تحليل السوق التجاري* رجب ١٤١٢ هـ (يناير ١٩٩٢م)

كان الهدف من تلك الدراسة توضيح وضع القطاع التجاري في البطحاء وتسليط الضوء على اتجاهاته المستقبلية. وقـــد خرجت الدراسة المذكورة بتوصيات تقضي بضرورة العمل على زيادة الامكانية لتحقيق عائدات اضافية مـــن خـــارج منطقة السوق الرئيسية في الوقت الذي تتم فيه المحافظة على توفر السلع والخدمات بأسعار معقولة للمقيمين بمنطقـــة وسط الرياض.

أما طريقة تطوير السوق التي تضمنتها التوصيات فتتمثل في اجراء تحسينات مادية على نطاق محدود وتمويل أو تقديم اعانات لمحلات البيع بالتجزئة الصغيرة والمتوسطة الحجم والحد من الأثر المالي للأنظمة على النشاط التجاري.

على أن تلك الدراسة لم تكن على صلة مباشرة بالتقديم الحالي من حيث أنها لم تتناول بالبحث توفر أية فرص تجاريـــة أو وجود معوقات أو قضايا على مستوى المدينة.

الأنماط الاجتماعية الاقتصادية الحالية لمدينة الرياض – موجز تنفيذي جمادى الاخر ١٤١٢ هـ (نوفمبر ١٩٩١م)

يستند هذا التقرير الى مسح استخدام الاراضي الذي أجري في عـــامي ١٤١٠ و ١٤١١ هـــ / ١٩٩٠م و ١٩٩١م والذي تضمن اجراء مسح تام بنسبة مائة بالمائة لجميع قطع الاراضي بالمدينة وجميع الاستخدامات للمساحات الفارغة الموجودة في كل مبنى، بالاضافة الى دراسة بيانات المسوحات الاسرية التي أجريت في عامي ١٤٠٦ و ١٤١١ هـــ/ ١٩٨٦ و ١٩٩١م.

أما فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية فان الصلة الرئيسية لهذا التقرير تتمثل في ايجاز التغيرات التي طرأت على العمالة بين عامي ١٤٠٦ و١٤١١ هـ / ١٩٨٦ و ١٩٩١م. وتتوفر نفس المعلومات في صورة جداول مفصلة ضمن الجداول الاحصائية المأخوذة من واقع المسحين الأسريين (سنعرض لهما بأدناه)، ولهذا تبين بـــأن اســتخدام تلــك الجــداول باعتبارها الوثائق الرئيسية سيكون أكثر انتاجية.

الدراسات الديموغرافيـــة ودراسة النقل واستعمال الأراضي والدراسات الاقتصادية لمدينة الرياض – المرحلـــة ٢– ٢ ، المسح السكني، المهمة (أ) : اعداد نظام المعلومات السكنية : التقرير الفني

تم اعداد هذا التقرير لحساب الهيئة العليا من قبل مكتب الشتري للاستشـــارات الهندســية وشــركة CH٢M HILL العالمية، وقدم في ٥ ذو القعدة ١٤٠٧ هـ / ١ يوليو ١٩٨٧م، وكان الهدف من هذا التقرير وصـــف نظــام تبويــب المعلومات من واقع المسوحات الأسرية وتقديم وصف فني لتلك المعلومات، وكان التقرير فنيا صرفا وليس لـــه أيــة صلة مباشرة بهذا التقديم.

استراتيجية التنمية الاقتصادية لمدينة الرياض *

تشكل هذه الدراسة مجموعة من التقارير التي أعدها لحساب الهيئة العليا مركز الاستشارات والابحاث بالاشتراك مـــع شركة CH٢M HILL العالمية و COOPERS & LYBRAND ASSOCIATES LTD. وكانت شـــروط ونطــاق العمل على النحو التالي.

- تقديم تقييم شامل للاوضاع الاقتصادية الراهنة بمدينة الرياض يستند الى المعلومات والبيانات المتوفرة.
- تحديد الاتجاهات الواعدة بالنسبة للتنمية الاقتصادية في المستقبل.
- صياغة استراتيجية للتنمية الاقتصادية بالمدينة وتحديد الادوات اللازمة لدعم تنفيذ تلك الاستراتيجية.
- تقديم التوصية بالسياسات التي ستطبقها الهيئة العليا دعما للاستراتيجية الاقتصادية المفضلة وتقديم خطـــة فعليــة لتنفيذ تلك السياسات.

هذا وقد تم تقديم تلك التقارير بين شهري شعبان وذو الحجة ١٤٠٨ هـــ (مارس وأغسطس ١٩٨٨م)، الا أنه لم يتــم العثور على احدها وهو (المهمة ١–٢ ، تحليل التركيبة الاقتصادية). وسنعرض لاحقا لتلك التقارير المستقلة.

تقرير موجز (٨٨١١٠٦٠٢٠) ربيع الاخر ١٤١٩ هـ/ أغسطس ١٩٩٨م

تضمن التقرير المذكور التوصية باختيار خمسة انواع من النشاط الاقتصادي لاجراء مزيد من الدراسة عليها، وهي :

* التكنولوجيا الحيوية
* الصناعات الزراعية
* الاعمال التجارية الصغيرة
* الخدمات التجارية
* قطع غيار السيارات

الا أن التقرير ذكر بأن هذه المجالات لم تؤخذ في الاعتبار بأي معنى على أنها أكثر المجالات الخمسة الواعدة بالنسبة لفرص الاستثمار بالرياض، يضاف الى ذلك عدم تحديد أو اقتراح أية استراتيجية اقتصادية في أي مكان من هذا التقرير، وبذلك أهمل التقرير معالجة القضية الاساسية التي كان قد تم التكليف بمعالجتها.

المهمة ١-١ جمع المعلومات وأعمال المسح، المجلد ١ (٨٨٠٩١١٠٠٧) شعبان ١٤٠٨ هـ / مارس ١٩٨٨م

كان الهدف من هذا التقرير تقديم نتائج أعمال الدراسات والمسح وجمع المعلومات الثانوية. وفيما يلي المسوحات التي تم اجراؤها:

* مسح ٤٥ شركة بدا أنها كانت تعمل بنجاح في مدينة الرياض
* مسح ٤٥ شركة بدا أنها كانت تواجه صعوبات
* مسح ٤٥ شركة تضامنية
* مسح ١٢٢ مؤسسة تجارية صغيرة ومتوسطة

على أنه لم يتم تقديم أي موجز تنفيذي، وكانت أحجام العينات المأخوذة صغيرة والمعلومات المتوفرة كانت قد جمعت قبل ثماني سنوات، وهكذا أعتبر ذلك التقرير بأنه غير ذي فائدة بالنسبة لمشروع الاستراتيجية.

المهمة ١-٣ تحليل الموارد والمعوقات (٨٨٠٨٠٢٠١٦) شعبان ١٤٠٨ هـ / مارس ١٩٨٨م

أورد التقرير المذكور المزايا التالية للرياض كمركز تجاري :

١- الوجود المادي للحكومة السعودية باعتبارها زبونا كبيرا (أو مجموعة من الزبائن).

٢- توفر الاراضي الصناعية الرخيصة والقروض المعفاة من الفوائد والحوافز الاخرى التي تقدم للاستثمارات الصناعية.
٣- توفر ما يزيد على ٢.٧ مليون متر مربع (في ذلك الوقت) من المباني التجارية التي لم تكن مشغولة.
٤- وجود بنية تحتية حديثة ومرافق عامة رخيصة.

ومن بين تلك المزايا تعتبر الميزتان الأولى والثالثة ميزتان فريدتان للرياض بينما تنطبق الثانية والرابعة بشكل متساو على أية مدينة أخرى بالمملكة، بل وتنطبق بالفعل على العديد من المواقع الاخرى بدول مجلس التعاون الخليجي التي تنافس على جذب الاستثمارات التجارية اليها، الا أنه لم يتم اظهار الميزة الاولى (القرب المادي من الدوائر الحكومية السعودية) على أنها تشكل ميزة تجارية. أما الميزة الثالثة (توفر المساحات التجارية) فانها النتيجة العملية لدورات العرض والطلب التي سادت في عام ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م، الا أنه لا يمكن اعتبارها حافزا قويا للاستثمار.

لقد حدد ذلك التقرير حجم ونوعية القوة العاملة المحلية على أنها العقبة الاعظم أمام امكانية التنمية الاقتصادية لمدينة الرياض، وهو ما يمثل سوء فهم للدور الاقتصادي الذي تلعبه الرياض التي يتمثل دورها باعتبارها المدينة العاصمة في كونها المقر الرئيسي للحكومة. كما أن النمو الاقتصادي بالرياض هو بمثابة النتيجة العملية للايرادات الحكومية، أما المعوقات الرئيسية للتنمية فهي كمية انتاج وأسعار النفط التي تمثل المحددات الرئيسية للايرادات الحكومية.

المهمة ٣-١ صياغة استراتيجيات التنمية الاقتصادية (٨٨١٣٠٠٢٩) شوال ١٤٠٨ هـ / يونيو ١٩٨٨م

كان الهدف من ذلك التقرير وضع استراتيجية مفضلة للتنمية الاقتصادية لمدينة الرياض واعداد خطة تنفيذية للهيئة العليا تدعم تلك الاستراتيجية المفضلة.

وقد أوصى التقرير المذكور بأن يتضمن برنامج الهيئة العليا العناصر التالية على أقل تقدير :

* ورش خاضعة للرقابة
* نصائح بخصوص البدء بالانشطة التجارية
* التدريب على الادارة والتدريب العام
* تقديم المشورة بخصوص الانشطة التجارية
* تشجيع قيام الشركات التضامنية والاستثمارات الداخلية
* توفير الدعم والتأييد (العمل نيابة عن رجال الاعمال المحليين على كسب تأييد الحكومة لمطالبهم)
* تقديم الاموال أو ضمانات القروض لتنفيذ المشاريع التجارية
* القيام بالمبادرات لتطوير المشاريع في الصناعات الزراعية وقطع غيار السيارات
* تعزيز الوعي التجاري لدى الجهات التعليمية.

الا أنه بسبب عدم تعريف استراتيجية اقتصادية أو أية فرص اقتصادية فقد كان هنالك احساس بأن تلك التوصيات لا تتوفر لها أية امكانية حقيقية لتنفيذها، وبأن التقرير استند الى مفهوم خاطىء فعلا لدور الهيئة العليا وصلاحياتها الاقتصادية.

المناخ الاستثماري بالرياض – المملكة العربية السعودية ١٤٠٩ هـ (١٩٨٩م)* والمناخ الاستثماري ١٤١٦ هـ (١٩٩٦م)

أعدت الهيئة العليا هاتين النشرتين كوسيلة لتعزيز دور الرياض كمدينة تستقطب الاستثمارات الأجنبية، وقد استخدمت النشرتان المذكورتان كوثيقتين أساسيتين للمعلومات حول مصروفات الأسر بالرياض نظرا لأن تلك المعلومات لم تكن موجودة في الجداول الاحصائية المأخوذة من عمليتي المسح الأسري اللتين قامت بهما الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.

الجداول الاحصائية من المسح السكاني عام ١٤٠٦ هـ — ١٩٨٦ م*

الجداول الاحصائية من المسح السكاني عام ١٤١١ هـ — ١٩٩١ م*

الجداول الاحصائية من المسح السكاني ١٤١٧ هـ – عام ١٩٩٦ م*

تستند هذه التقارير الى المسح الذي أجري على خمسة آلاف (٥٠٠٠) أسرة في أوائل عام ١٤٠٧هـ (علم ١٩٨٦م) والى مسح سكاني على ألفي (٢٠٠٠) أسرة أخرى في نهاية عام ١٤١١هـ (شهري يونيو ويوليو عام ١٩٩١م) ومسح سكاني آخر على ٥٠٠٠ أسرة في عام ١٤١٧هـ (١٩٩٦م) ويشمل كل تقرير عشرين (٢٠) جدولا على مستوى المدينة الا أن أيا منها لا يتضمن بيانات على مستوى البلديات الفرعية.

وحسب شروط عقد مشروع الاستراتيجية، فقد قبلنا التقريرين المذكورين باعتبارهما مصدرين أساسيين للمعلومات الديموغرافية والاقتصادية حول مدينة الرياض. على أننا لم نقم بدراسة منهجية العمل التي تم اتباعها في سبيل ذلك، غير أننا ندرك بأن تلك المنهجية استندت في كلتا الحالتين على أخذ عينات عشوائية من اطار جغرافي استمد بدوره من مسح لاستخدام الأراضي، ومع ذلك لم يتبين حتى الآن وجود سبب يدعو للاستفسار عن تلك المنهجية نظرا لانها تتعلق بعدد أفراد الأسر بالرياض. هذا وقد طلب من أعضاء فريق مشروع الاستراتيجية ملاحظة أن الافراد الذين يعيشون في سكن جماعي (مواقع الإنشاء ، معسكرات العمال والمناطق العسكرية) قد شملهم مسح مستقل أجري في عام ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م وليس في عام ١٤١١ هـ ١٩٩١ م بتاتا.

أما الصلة الرئيسية لهذين التقريرين بالتقديم رقم ١-٢ فتتمثل في جداول العمالة والدخل بالرياض، واللذين تمت تغطيتهما بكل واحد من التقريرين المذكورين من خلال الجداول التالية :-

١١- وضع العمالة بالنسبة لافراد الاسرة (سن ١٢ فما فوق) ، بحسب العمر والجنسية.

١٢- العمالة بحسب الجنسية والجنس.

١٣- العمالة بحسب القطاع الاقتصادي وتحليله.

١٤- الدخل السنوي من الاجر والراتب بحسب الجنسية.

١٥- الدخل السنوي للاسرة من الاجر والراتب بحسب جنسية رب الاسرة.

١٦- متوسط الدخل السنوي من الاجر والراتب بالنسبة لكل عامل بحسب القطاع الاقتصادي الذي يعمل فيه والجنسية.

١٧- عدد العمال بحسب المهنة والجنسية.

١٨- متوسط الدخل السنوي من الأجر والراتب لكل عام بحسب المهنة والجنسية.

ان تلك الوثائق تمثل فقط المعلومات الاقتصادية المتوفرة لهذا التقرير على مستوى المدينة، ولهذا تم استخدام تلك المعلومات بشكل مكثف في هذا التقرير (خصوصا تلك المتعلقة منها بالعمالة).

الوثائق التي لم يتم العثور عليها

لم يتم العثور على الوثائق التالية المدرجة بالتقرير الاولي وهي :

- التوسع الصناعي بمدينة الرياض* (لا يبدو بأي حال من الاحوال أن تلك الوثيقة لها علاقة بهذا التقديم، لكنها تتعلق على الأصح بالتطوير الصناعي.
- أعمال المسح التي أجريت على المؤسسات الخاصة* (المؤلف غير معروف).
- مؤسسة الخليج للاستشارات الصناعية بالدوحة* (يبدو أن هذه ليست اشارة لوثيقة وانما لتلك المؤسسة، وفي مثل تلك الحالات ستكون الاشارة أكثر ملاءمة لتقرير التطوير الصناعي.

المراجع

- الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض – مسح مناطق التسوق ١٤١١ هـ / ١٩٩١م – خلفية وملخص لنتائج جـــن ١٩٩٣م. الرياض : الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.
- دراسة محور البطحاء : تحليل جنرى للسوق التجاري ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢م. الرياض: الهيئـــة العليـــا لتطويـــر مدينـــة الرياض.
- الأنماط الاجتماعية الاقتصادية الحالية لمدينة الرياض – الملخص التنفيذي- جمادلى الاولى ١٤١٢ هـ /نوفمـبر ١٩٩١م. الرياض : الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
- دراسات لمدينة الرياض في مجال السكان والنقل واستعمالات الأراضي والدراسات الاقتصادية ، المرحلـــة ٢-٢ المســـح السكني، المهمة أ : إعداد نظام بيانات سكنية : تقرير فني- ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م. سي ٢ أتـــش أم هيـــل انترناشـــيونال الرياض : الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.
- استراتيجية التنمية الاقتصادية لمدينة الرياض. مركز الاستشارات والبحوث بالتعاون مع سي أتش ٢ أم هيل انترناشيونال و كوبرز آند ليبراند اسويتس المحدودة ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م. الرياض : الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.
- تقرير ملخص (٨٨١١٠٦٠٢٠) فرص الاستثمار- ذو الحجة ١٤٠٨ هـ / أغسطس ١٩٨٨م. الرياض : الهيئـــة العليـــا لتطوير مدينة الرياض
- المهمة ١-١ تجميع البيانات والمسوحات ، المجلد ١(٨٨٠٩١١٠٠٧) ، شعبان ١٤٠٨ هـ / مارس ١٩٨٨م الريـــاض : الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.
- المهمة ١-٣ التحليل للموارد والمعوقات (٨٨٠٨٠٢٠١) شوال ١٤٠٨ هـ / مارس ١٩٨٨م. الريـــاض: الهيئـــة العليـــا لتطوير مدينة الرياض.
- المهمة ٣-١ إعداد استراتيجيات التنمية الاقتصادية (٨٨١٠٣٠٠٢٩) شوال ١٤٠٨ هـ / يونيو ١٩٨٨م. الرياض : الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.
- المناخ الاستثماري بمدينة الرياض، المملكة العربية السعودية ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩م. الرياض : الهيئة العليا لتطوير مدينـــة الرياض.
- المناخ الاستثماري بمدينة الرياض ، المملكة العربية السعودية ١٤١٦ هـ /١٩٩٦م، الرياض : المملكة العربية السعودية

- جداول إحصائية من مسح المساكن والسكان لعام ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦م. الرياض : الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.
- جداول إحصائية من مسح المساكن والسكان لعام ١٤١١ هـ / ١٩٩١م. الرياض : المملكة العربية السعودية.
- البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي ، الإحصاء المالي العالمي ،ذو القعدة ١٤١٦ هـ / أبريل ١٩٩٦م:
- جدول السكان ١٤١٤ / ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤/١٩٩٥م - البنك الدولي
- ميد هاوس. نظرة على اقتصاديات دول الخليج. مراجعة للتسويق بالخليج ١٤١٦ هـ / يناير ١٩٩٦م. لندن - المملكة المتحدة.
- درايلاند كونسلتنت. البيانات الاقتصادية لدول التعاون الخليجي ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦م. الناشر موتيفت دبي : الإمارات العربية المتحدة.
- المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ، في التوازن العسكري ١٤١٤/١٤١٥ هـ ١٩٩٤/٩٥
- وزارة التخطيط. خطة التنمية السادسة ١٤١٥ - ١٤٢٩هـ (١٩٩٥- ٢٠٠٠)
- إنجازات الخطط التنموية - الحقائق والأرقام - ١٣٩٠ - ١٤١٥هـ (١٩٧٠ - ١٩٩٥) الرياض : وزارة التخطيط
- الكتاب الإحصائي لوزارة الداخلية ، ١٤١٠هـ ، وزارة الداخلية الرياض.
- الكتاب الإحصائي ، ١٤١١هـ ، وزارة الداخلية ، الرياض.
- وزارة الداخلية ، الكتاب الإحصائي ، ١٤١٢هـ ، الرياض :وزرة الداخلية.
- الكتاب الإحصائي ، ١٤١٣هـ ، الرياض : وزارة الداخلية
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني. مصلحة الإحصاء المركزي ، كتاب الإحصاء السنوي ، ١٤١٤هـ ، الرياض : وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
- وزارة الشؤون البلدية والقروية، الإحصائيات البلدية ، ١٤١٥هـ ، الرياض : وزارة الشؤون البلدية والقروية.
- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، تقرير الإحصاء السنوي، ١٤١٠هـ ، المكتب الرئيس الرياض : المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .
- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، تقرير الإحصاء السنوي، ١٤١١هـ ، المكتب الرئيس الرياض : المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، تقرير الإحصاء السنوي، ١٤١٢هـ ، المكتب الرئيس الرياض : المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، تقرير الإحصاء السنوي، ١٤١٣هـ، المكتب الرئيس الرياض : المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، تقرير الإحصاء السنوي، ١٤١٤هـ ، المكتب الرئيس الرياض : المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية
- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، تقرير الإحصاء السنوي، ١٤١٥هـ ، المكتب الرئيس الرياض : المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية